بغية الإيضاح

لتلخيص المفتاح

تأليف

عبد المتعال الصعيدي

مدرس بكلية اللغة العربية

من كليات الجامع الأزهر الشريف

الجزء الثاني

من القصر في علم المعاني إلى أول علم البيان

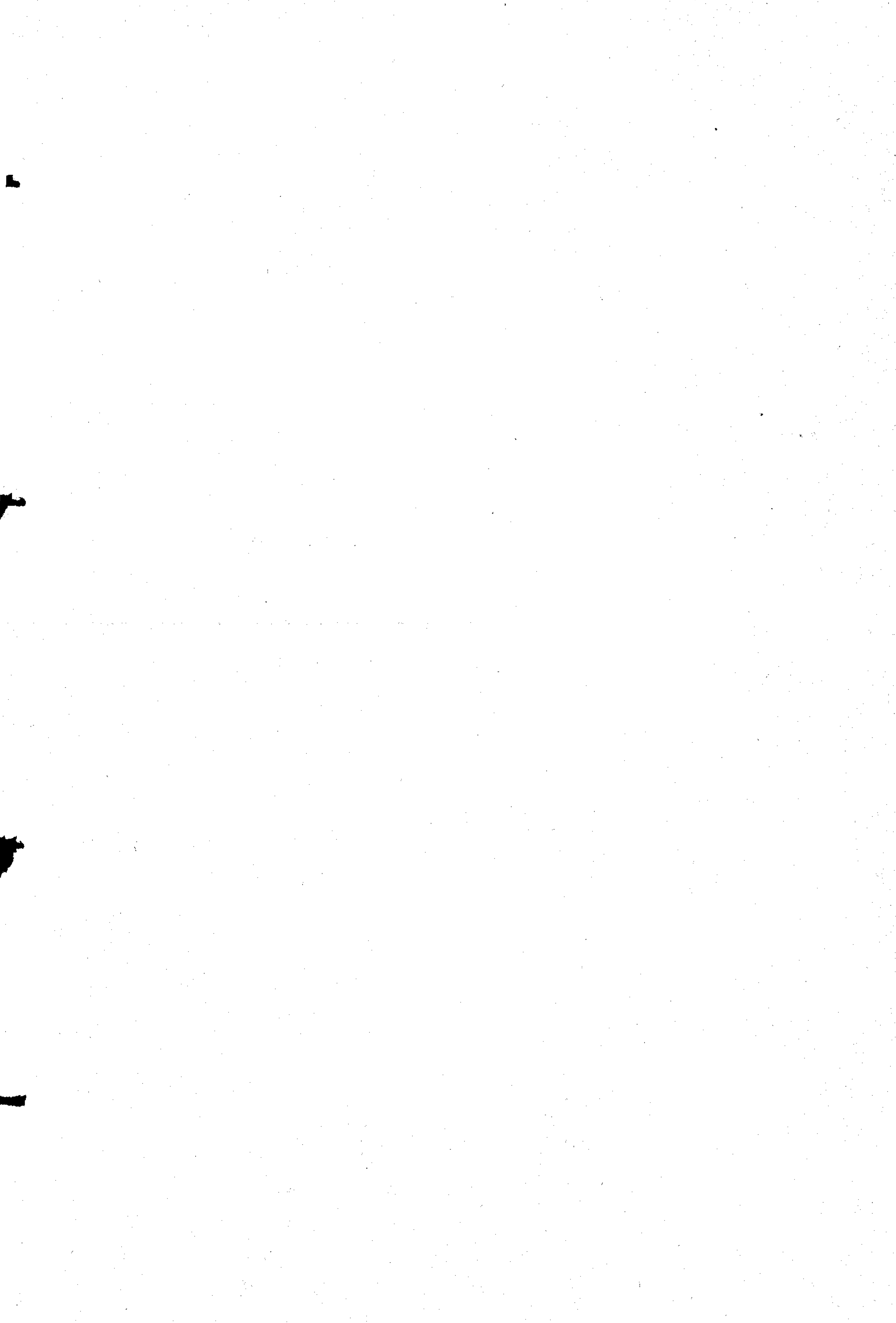
الإيضاح بأعلى الصفحة والبغية بأسفلها

الطبعة الثامنة مزيدة ومنقحة

يطلب من

مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده

بميدان الأزهر ت ٩٠٦٥٨٠



القول فى القصر

أقسام القصر : القصر حقيقى وغير حقيقى[1] وكل واحد منهما ضربان : قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف[2] والمراد الصفة

---

(١) القصر فى اللغة الحبس وفى الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، والشيء الأول هو المقصور ، والثانى هو المقصور عليه . والطريق المخصوص هو أدوات القصر ، والمراد بتخصيص الشيء إثباته لأحدهما الآخر ونفيه عن غيره . وبهذا تكون جملة القصر فى قوة جملتين ، ويكون القصر طريقاً من طرق الإيجاز . ويكون الإيجاز من أهم أغراضه ، وقد يصرح فى القصر بالجملتين معاً كما سيأتى فى القصر بلكن وبل وليس ، ومن أغراض القصر أيضاً أنه قد يقصد به تمكين الكلام وتقريره فى الذهن لدفع ما فيه من إنكار أو شك ، ولا يخفى أن هذه المزايا إنما هى للقصر بأدواته الآتية ، وبهذا يبطل ما ذهب إليه بعض مؤلفى عصرنا من التعميم فى تعريف القصر ، ليشمل نحو قول الشاعر :

أرونى أمة بلغت مداها ... بغير العلم أو حد اليمانى

وقوله تعالى : ١٠٥ س ٢ (والله يختص برحمته من يشاءُ) وقولك — زيد مقصور على الكتابة — مع أن القصر فى الآية والمثال معنى أوّلى لا ثانوى ، والبيت من الاستثناء فى الإثبات وسيأتى .

والقصر الحقيقى هو ما يكون فيه النفى لكل ما عدا المقصور عليه ، كقولك — ما خاتم الرسل إلا محمد — والقصر غير الحقيقى هو ما يكون فيه النفى لبعض ما عدا المقصور عليه ، كقولك — زيد كاتب لا شاعر — فهو يفيد نفى الشعر فقط لا كل ما عدا الكتابة من أكل وشرب وغيرهما . والقصر غير الحقيقى هو الذى يسمى القصر الإضافى .

(٢) قصر الموصوف على الصفة هو مالا يتجاوز فيه الموصوف صفته وإن جاز أن تكون لموصوف آخر ، وقصر الصفة على الموصوف هو مالا تتجاوز فيه الصفة موصوفها ، وإن جاز أن يكون له صفة أخرى ،

المعنوية[1] لا النعت ، والأول من الحقيقي كقولك — ما زيد إلا كاتب — إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة ، وهـذا لا يكاد يوجد في الكلام ، لأنه ما من متصوَّر إلا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر[2] والثاني منه كثير . كقولنا — ما في الدار إلا زيد[3] والفرق بينهما ظاهر ، فإن الموصوف في الأول

(١) هي كل أمر قائم بغيره . وكذلك يراد بالموصوف كل ما قام به غيره وإن كان هو صفة في نفسه ، فيدخل في ذلك نحو — إنما الصبر عند الصدمة الأولى — من قصر الموصوف على الصفة . أي ما الصبر إلا الكائن عند هذه الصدمة ، وكذلك قوله تعالى : ى ٣ : ٣٩ ، س (ما نعبدُهم إلاَّ ليقربونا إلى اللهِ زلْفى) وإنما لم يكن المراد بالصفة النعت النحوي ، لأنه لا يتأتى قصر بينه وبين موصوفه لخلوهما عن الحكم ، ولا يمكن أن تخرج قصر عن كونه قصر موصوف على صفة أو صفة على موصوف ، سواء أكان قصر مبتدإ على خبر أم كان قصر فاعل على مفعول أم كان غيرهما ، فقصر الفاعل على المفعول معناه في الحقيقة قصر الفعل الصادر من الفاعل على المفعول ، لا قصرت ذات الفاعل عليه . وإذا كان كل من المبتدىء والخبر يدل على ذات نحو — ما الباب إلا ساج — أوِّل في أحدهما حتى يكون صفة . فالمراد في هذا المثال قصر الباب على الاتصاف بكونه ساجاً ، وهكذا .

(٢) قد يوجد هذا النوع من القصر في الكلام عند قصد الادعاء والمبالغة في مقام المدح والفخر ونحوهما ، كقوله تعـالى : ى ٩٠ س ٥ (إنما الخمرُ والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ رِجسٌ من عملِ الشيطانِ) وقول الشاعر :

هل الجودُ إلا أن تجود بأنفس ... على كل ماضي الشفرتين صقيل

وقد تكلفوا هذا المثال — إنما الله تعالى متصف بكل كمال منزه عن كل نقص — لقصر الموصوف على الصفة قصراً تحقيقاً صادقاً .

(٣) يعني من البشر . لأنه هو المقصود في مثل هذا ، وإلا فالدار يوجد فيها متاعها وغيره . ولكن مثل هذا لا ينظر إليه في ذلك الكلام . فلا تجعله من القصر الإضافي ،

لا يمتنع أن يدارکه غيره فى الصفة المذكورة ، وفى الثانى يمتنع ، وقد يقصد به[1] المبالغة لعدم الإعتداد بغير المذكور فينزل منزلة المعدوم .

والأول من غير الحقيقى تخصيص أمر بصفة دون أخرى[2] أو مكانَ أخرى ، والثانى منه تخصيص صفة بأمر دون آخر[3] أو مكان آخر ، فكل واحد منهما ضربان ، والمخاطَب بالأول من ضربى كل — أعنى تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر — من يعتقد الشركة[4] أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة

ومن ذلك قول الشاعر :

ولا ينال العلا إلا فتى شرفت   خلاله فأطاع الدهرَ ما أمرا

(١) أى بقصر الصفة على الموصوف ، وهذا يسمى قصراً ادعائياً ، أما قصر الموصوف على الصفة فلا يوجد إلا على سبيل الادعاء كما سبق ، والمراد المبالغة فى كمال الصفة فى الموصوف بها ، ومن قصر الصفة على الموصوف قصراً حقيقياً ادعائيا قول الله تعالى ى ٢٨ س ٣٥ : (إنما يَخشَى اللهَ من عبادهِ العُلماءُ) لأن غيرهم قد يخشاه أيضاً ولكن لا اعتداد بخشيته ، وكذلك قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذمارَ وإنما   يدافع عن أحسابهم أنا أو مِثلى

(٢) أى دون صفة أخرى ، والمعنى دون جنسها ، فيشمل الصفة الواحدة ، ويشمل أيضاً ما فوقها بشرط أن يكون على التفصيل ، ليفترق القصر الإضافى عن الحقيقى ، فلا يكون من الإضافى نحو — إنما زيد كاتب لا شاعر ولا غير ذلك من الصفات — والباء فى التعريف داخلة على المقصور عليه .

(٣) أى دون موصوف آخر ، والمعنى دون جنسه ، فيشمل الموصوف الواحد ويشمل أيضاً مافوق ذلك بشرط أن يكون على التفصيل أيضاً ، فلا يكون من الإضافى نحو — إنما الكاتب زيد لا غيره من الناس .

(٤) مثل اعتقاد الشركة فى ذلك ظنها وتجويزها مطلقاً ، وكذلك يقال فى اعتقاد العكس الآتى ، لأن كل هذا يقابل التساوى الآتى فى قصر التعيين .

وغيرها جميعاً فى الأول ، واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعاً بتلك الصفة فى الثانى ، فالمخاطب بقولنا — ما زيد إلا كاتب — من يعتقد أن زيداً كاتب وشاعر ، وبقولنا — ما شاعر إلا زيد — من يعتقد أن زيداً شاعر لكن يدعى أن عمراً أيضاً شاعر ، وهذا يسمى قصر إفراد ، لقطعه الشركة بين الصفتين فى الثبوت للموصوف أو بين الموصوف وغيره فى الاتصاف بالصفة .

والمخاطَب بالثانى من ضربى كل — أعنى تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر — إما من يعتقد العكس ، أى اتصافَ ذلك الأمر بغير تلك الصفة عوضاً عنها فى الأول، واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنه فى الثانى ، وهذا يسمى قصر القلب ، لقلبه حكم السامع ، وإما من تساوى الأمران عنده ، أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى الأول ، واتصافه بها واتصاف غيره بها فى الثانى ، وهذا يسمى قصر تعيين ، فالمخاطَب بقولنا — ما زيد إلا قائم — من يعتقد أن زيداً قاعد لا قائم ، أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه . وبقولنا — ماقائم إلا زيد — من يعتقد أن عمراً قائم لازيداً ، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما ، لكن لا يعلم من هو منهما بعينه[1] .

---

(١) على هـذا يكون قصر التعيين كقصر القلب من الضرب الثانى فى القصر الإضافى ، وهو التخصيص بشىء مكان شىء ، وقد جعل السكاكى قصر التعيين من الضرب الأول وهو التخصيص بشىء دون شىء ، فجعله شاملا لقصر الإفراد وقصر التعيين ، وجعل الضرب الثانى خاصاً بقصر القلب ، والخطب فى ذلك سهل .

هذا والمقام الداعى إلى القصر فى الأقسام الثلاثة هو الرد على المخاطب فى قصر الإفراد والقلب ، وتعيين المبهم عند المخاطب فى قصر التعيين ، وإنما لم تجر هذه الأقسام فى القصر الحقيقى ، لأن القصر فيه بالنسبة إلى كل ما عدا المقصور عليه على الإطلاق، فلا يتصور فيه اعتقاد شركة أو غيرها، وقد تكلف بعضهم تقسيم الحقيقى إلى ذلك

وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافى الصفتين[١] حتى تكون المنفية فى قولنا — مازيد إلا شاعر — كونه كاتباً أومنجّماً أو نحو ذلك ، لا كونه مفحَماً لا يقول الشعر ، ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما . وشرط قصره قلباً تحقق تنافيهما ، حتى تكون المنفية فى قولنا — مازيد إلا قائم — كونه قاعداً أو جالساً أو نحوذلك ، لا كونه أسود أو أبيض أو نحو ذلك ، ليكون إثباتها مشعراً بانتفاء غيرها[٢] وقصر التعيين أعم ، لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتضى جواز اتصافه بهما معاً ولا امتناعه ، وبهذا عُلم أن كل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الافراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر التعيين ، من غير عكس[٣] وقد أهمل السكاكى[٤] القصر الحقيقى ، وأدخل قصر التعيين

أيضاً . والقصر الادعائى لا يجرى فى الإضافى كما جرى فى الحقيقى ، لأنه فيما قيل لم يقع فى كلام البلغاء ، وإن لم يكن هناك مانع عقلى من إتيانه فى الإضافى ، ويمكن أن يكون من الإضافى الإدعائى قول الشاعر :

هل الجود إلا أن تجود بأنفس على كل ماضى الشفرتين صقيل

إذا كان يريد قصر الجود على الجود بالنفس لا الجود بالمال على سبيل المبالغة والرد على من يعتقد خلاف ذلك .

(١) لم يذكر هـذا الشرط فى قصر الصفة عن الموصوف لأن الموصوفات لا تكون إلا متنافية .

(٢) تكون فائدة القصر مع ذلك مافيه من التنبيه على رد الخطأ فى اعتقاد العكس ، لأن ذلك الإشعار لا يستفاد منه هذا التنبيه .

(٣) أى لغوى ، وهو أن كل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر التعيين يصلح أن يكون مثالا لقصر الإفراد أو القلب .

(٤) ١٥٦ — المفتاح .

فى قصر الإفراد[١] فلم يشترط فى قصر الموصوف إفراداً عـدم تنافى الصفتين[٢] ولا فى قصره قلباً تحقق تنافيهما[٣].

---

(١) لأنه جعله لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئاً ، وقد سمى ذلك قصر إفراد ولم يتعرض لما يدخل فيه مما سماه غيره تعيين ، وهـذه كلها اصطلاحات لا مشاحـة فيها .

(٢) لدخول ما يسمى قصر التعيين عند غيره فى قصر الإفراد عنده ، وقصة التعيين لا يشترط فيه ذلك .

(٣) لأنه قد يأتى فى نحو — ما زيد إلا شاعر — لمن اعتقد أنه كاتب لا شاعر ولا تنافى بين الشعر والكتابة ، وما ذكره الخطيب فى تعليل ذلك الشرط مردود بأن أداة القصر فيها ذلك الإشعار ، فلا حاجة إلى إفادته بذلك الشرط .

تمرينات على اقسام القصر

تمرين — ١

(١) هل القصر فى البيت الآتى حقيقى أو إضافى :

قد علمتْ سَلمى وجاراتها ما قَطّرَ الفارسَ إلا أنَا

(٢) بأى اعتبار ينقسم القصر إلى وحقيقى غير حقيقى ؟ وما هى فائدة هذا التقسيم بلاغة ؟ ولماذا أهمله السكاكى ؟ .

تمرين — ٢

(١) من أى القصرين — قصر الموصوف على الصفة والعكس - قول الشاعر :

وما المرء إلا هالكٌ وابن هالك وذو نسب فى الهالكين عريق

(٢) بأى اعتبار ينقسم القصر إلى قصر صفة على موصوف وبالعكس ؟ وما فائدة ذلك بلاغة ؟

تمرين — ٣

(١) هل القصر فى البيت الآتى قصر إفراد أو قلب أو تعيين :

فإن كان لِبس الفتى شرفٌ له فما السيف إلا غمده والحمائل

(٢) بأى اعتبار ينقسم القصر إلى قصر إفراد وقصر قلب وقصر تعيين ؟ وما فائدة ذلك بلاغة ؟ وما الحال ومقتضى الحال فى الأقسام الثلاثة ؟

تمرين — ٤

(١) هل من القصر التحقيقى أو الادعائى قول الشاعر :

وما البأس الا حمل نفس على الشرى وما العجز إلا نومة وتشمس

(٢) هل يأتى القصر الإدعائى فى القصر الإضافى ؟ وأيهما أبلغ . التحقيقى أم الادعائى ؟

طرق القصر : العطف : والقصر طرق ، منها العطف(١) كقولك فى قصر الموصوف على الصفة إفراداً ـ زيد شاعر لا كاتب ، أو ما زيد كاتباً بل شاعر(٢) وقلباً ـ زيد قائم لا قاعد ، أو ما زيد قاعداً بل قائم(٣) وفى قصر صفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام ـ زيد قائم لا عمرو أو ما عمرو قائماً بل زيد(٤) .

---

(١) أنما قدم العطف لأنه أقوى دلالة على القصر للتصريح فيه بالإثبات والنفى . ويليه النفى والاستثناء ، فإنما . فالتقديم . وإنما كان التقديم آخرها لأن دلالته على القصر ذوقية لا وضعية كما يأتى ، ولا تنحصر طرق القصر فى هذه الطرق التى ذكرها . لأن منها ضمير الفصل وتعريف المسند بأل الجنسية كما سبق فى الكلام عليه فى الجزء الأول .

(٢) إنما ذكر ـ بل ـ بعد النفى لأنها بعد الإثبات تجعل ما قبلها فى حكم المسكوت عنه فقط . فلا تفيد بعده القصر كما تفيده بعد النفى .

(٣) جرى فى هذا على مذهبه من اشتراط التنافى بين الصفتين فى قصر القلب واشتراط عدمه فى قصر الإفراد . فلا يمكن اجتماعهما فى مثال واحد والخطب فى ذلك سهل .

(٤) إنما جمع قصر الصفة على الموصوف إفراداً فى مثال واحد . لأنه لا يشترط فى قصر الإفراد فيه عدم تنافى الاتصافين اتفاقاً . فلا يتنافى هو وقصر القلب فى ذلك . ويصح اجتماعهما بحسب المقام فى مثال واحد وإنما لم يذكر مثالا لقصر التعيين فى الموضعين لأن كل ما يصلح مثالا لقصر الإفراد أو القلب يصلح مثالا له كما سبق . وقد ادعى عبد الحكيم أن قصر التعيين لا يأتى فى طريق العطف . وذكر عبد القاهر أن ـ لا ـ لا تنفى عن الثانى أن يكون قد شارك الأول فى الفعل . بل تنفى عنه أنه قد كان منه دون الأول فهى عنده لقصر القلب دون الإفراد . والحق أن أنواع القصر الثلاثة تأتى كلها فيما ذكر من حروف العطف وأن القصر الحقيقى يأتى فيها أيضا . كما تقول : محمد خاتم الأنبياء لا غيره ، وأن ـ لكن ـ العاطفة تفيد القصر أيضاً . نحو : ما الشاعر أبو تمام والمتنبى لكن البحترى ـ وقد يأتى لكن للاستدراك كما فى قول الشاعر :

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره   لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

النفي والاستثناء : ومنها النفي والاستثناء[١] كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً — ما زيد إلا شاعر — وقلباً — ما زيد إلا قائم — وتعييناً كقوله تعالى[٢] : (وما أنزَل الرحمانُ من شيءٍ إن أنتم إلا تكذِبونَ) أي لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب[٣] كما يكون ظاهر حال المدعى إذا

لأنها لا تعطف جملة على جملة ، وكذلك — بل — قد تأتي للاضراب لا للعطف ، ولكنهما مع هذا يحملان في إفادة القصر على — بل ولكن — العاطفتين كما ذكره ابن يعقوب لافادتهما معنى العطف أيضاً ، ولا يخفى أن مزية الايجاز في القصر تتضاءل في طريق العطف ؛ للتصريح فيه بالاثبات والنفي فتكون بلاغة القصر فيه أقل منها في غيره ، وإن كانت فائدة التأكيد فيه أقوى ؛ ومما ورد في الشعر من القصر بالعطف هذه الأبيات :

ليس اليتيم الذي قد مات والده ... بل اليتيم يتيم العلم والأدب

إن الجديدين في طول اختلافهما ... لا يفسدان ولكن يفسد الناسُ

كأن دثاراً حلَّقتْ بلبونه ... عقابُ تنوفى لا عقاب القواعلِ

(١) بخلاف الاستثناء من الاثبات فإنه ليس بقصر عندهم ، وقيل : إنه قصر أيضاً ، لأنك إذا قلت — قام القوم إلا زيداً — قصرت عدم القيام على زيد ؛ ومن يذهب إلى أنه ليس بقصر يرى أنه قيد مصحح للحكم لا غير ، فكأنك في هذا المثال قلت جاء القوم المغايرون لزيد — كما تقول — جاء القوم الصالحون — وهذا بخلاف قولك — ما جاءني إلا زيد — فإن الغرض منه النفي والاثبات المحققان للقصر ؛ ولهذا يستعمل النفي والاستثناء عند الانكار بخلاف الاستثناء من الإثبات .

(٢) — ى — ١٥ — س ٣٦

(٣) أي مترددين بينهما . ولهذا كان القصر على الكذب قصر تعيين ولكن هذا لا يصح إلا بتنزيل المشركين الرسل منزلة المترددين مبالغة في إنكارهم لدعواهم وإعراضهم عنها ، والظاهر أن القصر في ذلك قصر قلب لا تعيين .

ادعى ، بل أنتم عندنا كاذبون فيها ، وفى قصر الصفة على الموصوف بالإعتبارين[١] ما قائمٌ أو ما مِن قائمٍ إلا زيد .

وتحقيق وجه القصر فى الأول[٢] أنه متى قيل — ما زيد — توجه النفى إلى صفته لا ذاته ، لأن أنفُسَ الذوات يمتنع نفيها وإنما تنفى صفاتها كما بُيِّنَ ذلك فى غير هذا العلم . وحيث لا نزاع فى طوله وقصره وما شاكل ذلك ، وإنما النزاع فى كونه شاعراً أو كاتباً تناولهما النفى ، فإذا قيل — إلا شاعر — جاء القصر[٣] .

وفى الثانى[٤] أنه متى قيل — ما شاعر — فأدخل النفى على الوصف المسلّم ثبوته — أعنى الشعر — لغيرِ مَن الكلامُ فيهما كزيد وعمر مثلا توجه النفى إليهما، فإذا قيل — إلا زيد — جاء القصر[٥] .

---

(١) كان عليه أن يكتفى أيضاً فى قصر الموصوف عليه الصفة بمثال واحد للاعتبارين ، لأن المنفى فى النفى والإستثناء غير مصرح به ، فيجوز فى قولك — ما زيد إلا شاعر — أن يكون لنفى أنه كاتب فيكون قصر إفراد ، وأن يكون لنفى أنه مفحَم فيكون قصر قلب ، وكذلك القصر فى إنما وفى التقديم الآتيين .

(٢) أى قصر الموصوف على الصفة .

(٣) لتحقيق النفى والإثبات المحقق للقصر .

(٤) أى قصر الصفة على الموصوف .

(٥) لتحقق النفى والإثبات كما سبق ، ولا يخفى أن دلالة النفى والإثبات على القصر بالوضع ، فلا يحتاج إلى تكلف ما ذكره فى تحقيق إفادته القصر ، هذا ولا فرق فى إفادة النفى والإستثناء القصر بين أداة وأداة ، ومن ذلك قول الشاعر فى — ما ولا وإلا —

وما الخوف إلاّ ما تخوّفه الفتى ولا الأمن إلا ما رآه الفتى أمنا

وقول الآخر فى — لا وغير — :

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب

إنما : ومنها إنما ، كقولك فى قصر الموصوف على الصفة إفراداً[١] إنما زيد كاتب — وقلباً — إنما زيد قائم — وفى قصر الصفة على الموصوف بالإعتبارين — إنما قائم زيد — والدليل على أنها تفيد القصر كونها متضمنة معنى — ما وإلا[٢] لقول المفسرين[٣] فى قوله تعالى[٤] (إنما حرَّم عليكمُ الميتةَ والدَّم) بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة . وهو المطابق لقراءة الرفع[٥] لما مرَّ فى باب — المنطلق زيد — ولقول النحاة[٦] إنما لإثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه ، ولصحة انفصال

---

(١) يرى عبدالقاهر أن- إنما - لاتستعمل فى الكلام البليغ إلا فى قصر القلب ، والحق أنها تستعمل فيه وفى غيره ، ومن قصر الإفراد فيها قوله تعالى : ى ٦٠ س ٩ (إنما الصدقاتُ للفقراء - الآية) إذ ليس هناك من يعتقد عدم استحقاق الفقراء ونحوهم الصدقة ، فلا يكون القصر فى ذلك قصر قلب .

(٢) لايخفى أن دلالة - انما - على القصر بالوضع ، فلا يحتاج الى دليل فى دلالتها عليه ، وانما جعلها متضمنة معنى - ما والا - ولم يجعلها مرادفة لهما . لما سيأتى من الفرق بينها وبينهما ، وشرط المترادفين أن يكونا متحدين معنى وافراداً وتركيباً .

(٣) أى من الذين يحتج بهم فى اللغة كابن عباس ومجاهد ونحوهما من الصحابة والتابعين .

(٤) ى ١٧٣ س ٢

(٥) هى قراءة « انّ ما حرم عليكم الميتة » وعليها يتعين أن تكون — ما — موصولة اسم ان ، أى ان الذى حرم عليكم الميته . وهى جملة معرفة الطرفين وتفيد القصر كما مر فى الجزء الأول فى نحو - المنطلق زيد - وهناك قراءة أخرى بالرفع على بناء — حرم — للمفعول . وهى غير مرادة له لأن ما — فيها يصح أن تكون كافة وأن تكون موصولة . فلا يتم بها الدليل الذى يريده .

(٦) أى الذين أخذوا اللغة من كلام العرب مشافهة . وبهذا يحتج بقولهم .

الضمير معها[1] كقولك – انما يضرب أنا – كما تقول – ما يضرب إلا أنا –
قال الفرزدق :

أنا الذائدُ الحامى الذمارَ وإنمَا يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى[2]

وقال عمرو بن معـدِ يكرب :

قد علمتْ سَلـمَى وجاراتُها ما قَطـَّرَ الفارسَ إلا أنا[3]

قال السكاكى[4] : ويذكر لك وجه لطيف يسند إلى على بن عيسى الرَّبعىّ وهو أنه لما كانت كلمة – إن لتأكيد اثبات المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها – ما – المؤكِّدةُ لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم النحو – فاسبَ أن يضـمن معنى القصر ، لأن القصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد[5] فإن قولك – زيد جاء

---

(١) فلا يجب فصله خلافاً لابن مالك ، بدليل قوله تعالى : ى ٦ س ١٢ (انما أشكو بثـّى وحـُزنى الى الله) والحق أن الضمير اذا كان محصوراً فيه وجب فصله وتأخيره والا أتى به متصلا كما فى الآية ، لأن الجار والمجرور فيها هو المحصور فيه لا الضمير ووجه الاستدلال بذلك أن وصل الضمير ممكن فى انما ، والانفصال انما يجوز عند تعذر الإتصال ، ولا تعذر هنا الا بكونها فى معنى – ما و الا .

(٢) هو همام بن غالب المعروف بالفرزدق ، والذائد من الذود وهو الدفع ، والذمار ما يلزم الشخص حمايته من أهل ومال ونحوهما ، مأخوذ من الذمر وهو الحث ، لأن ما تجب حمايته كانوا يتذامرون أى يحث بعضهم بعضاً على حمايته ، والأحساب جمع حسب وهو ما يعده الشخص من مفاخر نفسه وآبائه ، والمراد أنه لا يدفع عن أحسابهم إلا هو ، ولهذا فصل الضمير وأخره لأنه المحصور فيه .

(٣) قوله – قطر – مضعف قطر كنصر بمعنى صرعه صرعة شديدة ، والشاهد فى فصله الضمير بعد – إلا – وأن – انما – يفصل الضمير بعدها مثلها .

(٤) ص ١٥٨ — المفتاح .

(٥) رد هذا بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد القصر لافادة نحو – إن زيداً لقائم – واللازم باطل فبطل الملزوم .

لا عمرو — لمن يردد المجىء الواقع بينهما يفيد إثباته لزيد فى الإبتداء صريحاً وفى الآخر ضمناً .

التقديم : ومنها التقديم[١] كقولك فى قصر الموصوف على الصفة إفراداً — شاعر هو — لمن يعتقده شاعراً وكاتباً ، وقلباً — قائم هو — لمن يعتقده قاعداً[٢] وفى قصر الصفة على الموصوف إفراداً — أنا كفيت مُهِمَّك — بمعنى

هذا وقد اختلف فى إفادة — أنما — بفتح الهمزة القصر ، فقيل : إنها تفيده مثل المكسورة الهمزة ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ى ١١٠ س ١٨ (قلْ انما أنا بشر مثلكم يوحى الىَّ أنما الهكم الهٌ واحدٌ) وهو من القصر الإضافى ، والمعنى ما أوحى الى إلا التوحيد أى لا الشرك ، ومن القصر بإنما قول الشاعر :

وإنما المرء حديثٌ بعده فكن حديثاً حسناً لمن وعى

وقول الآخر :

وما لا مرىء طول الخلود وانما يخلّده طول الثناء فيخلدُ

(١) هو ثلاثة أقسام : أولها تقديم المسند اليه على نحو ما سبق بابه فى الجزء الأول كقول المتنبى :

وما انا أسقمتُ جسمى به ولاأنا أضرمتُ فى القلب ناراً

وثانيها تقديم المسند على نحو ما سبق فى بابه فى الجزء الاول ، كقول عمرو بن كلثوم :

انا الدنيا ومن أضحى عليها ونبطش حين نبطش قادرينا

وثالثها تقديم بعض القيود على نحو ماسبق فى باب متعلقات الفعل ، كقول الشاعر :

الى الله أشكو لا الى الناس اننى أرى الارض تبقى والاخلاء تذهب

وأما تقديم بعض المعمولات على بعض فقد سبق الخلاف فى افادته القصر بين الجمهور وابن الأثير فى الجزء الأول .

(٢) المثال من تقديم الخبر على المتبدأ ، وهو انما يفيد القصر اذا كان المبتدأ معرفة لا نكرة .

وحدى ، لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتما مهمه ، وقلباً — أنا كفيت مهمك — بمعنى لا غيرى ، لمن يعتقد أن غيرك كفى مهمه دونك كما تقدم[١] .

فروق طريق القصر : وهذه الطرق تختلف من وجوه :

الأول : أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع[٢]

الثانى : أن الأصل فى الأول أن يدل على المثبت والمنفى جميعاً بالنص ، فلا يترك ذلك إلا كراهة الإطناب فى مقام الاختصار ، كما إذا قيل — زيد يعلم النحو والتصريف والعروض والقوافى ، أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر وخالد — فتقول فيهما — زيد يعلم النحو لا غير[٣] وفى معناه — ليس إلا — أى لا غير النحو ولا غير زيد ، وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دون المنفى[٤] .

---

(١) فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى فى الجزء الأول .

(٢) فدلالته على القصر بالذوق والبحث فى سر التقديم حتى يفهم بالقرائن الحالية أنه للتخصيص لا لغيره من أغراض التقديم ؛ ولا تنافى الدلالة الوضعية فى الثلاثة الأولى البحث عنها فى علم المعانى ، لأنه لا يبحث فيه عن دلالتها على القصر ، وإنما يبحث فيه عن مزايا القصر وأحواله وعن المقامات التى تدعو إليها ولا شك أن هذا من صميم علم المعانى .

(٣) ببناء — غير — على الضم ؛ وقيل : إنها لا تستعمل كذلك إلا بعد — ليس وهو مردود بقول الشاعر :

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

وقيل : إن — لا — فى ذلك لنفى الجنس لا للعطف ؛ وخبرها محذوف أى لا غيره معلوم أو عالم فى المثالين ، وتكون مع هذا للقصر حملا على — لا — العاطفة لأنها بمعناها .

(٤) أى بحسب الأصل ؛ وقد تجىء على خلافه ؛ كما تقول فى التقديم — لا أنا قلت هذا — بالنص على دون المثبت ، وكما يقال فى النفى والاستثناء — ما قام القوم إلا زيد — بالنص على المثبت والمنفى معاً ؛ والاستثناء المفرغ هو الأصل فى القصر .

الثالث أن النفي[1] لا يجامع الثاني ، لأن شرط المنفي بلا ألا يكون منفياً قبلها بغيرها ، ويجامع الأخيرين ، فيقال ـ إنما زيد كاتب لا شاعر ، وهو يأتيني لا عمرو ـ لأن النفي فيهما غير مصرح به[2] كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو .

قال السكاكي[3] شرط مجامعته للثالث ألا يكون الوصف مختصاً بالموصوف[4] كقوله تعالى[5] : (إنما يستجيبُ الّذين يسمعون) فإن كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ، وكذا قولهم ـ إنما يعجلُ من يخشى الفوت ـ وقال الشيخ عبد القاهر[6] : لا تحسن مجامعته له في المختص كما تحسن في غير المختص ، وهذا أقرب[7] قيل : ومجامعته له إما مع التقديم كقوله[8] تعالى : (إنما أنت مذكرٌ

---

(١) يعني النفي بلا كما يؤخذ من توجيهه له ، ولأن المراد أن طريق القصر بلا لا يجامع طريق النفي والاستثناء ، وقد جاء ذلك في كلام المولَّدين كقول الحريري :

لعَمرُك ما الإنسان إلا ابن يومه ‏ ‏ على ما تجلَّى يومه لا ابن أمسه

أما النفي بغير ـ لا ـ فيجامع النفي والاستثناء ، ولا وجه الفرق بينهما إلا السماع .

(٢) بخلاف الثاني لأنه يصرح فيه بأداة النفي وإن لم يصرح فيه بالمنفي .

(٣) ص ١٥٩ المفتاح .

(٤) أي بالنظر إلى الوصف في نفسه وإن كان مختصاً بالموصوف بحسب المقام الذي اقتضى قصره عليه .

(٥) ى ٣٦ س ٦

(٦) ص ٢٢٩ ـ دلائل الاعجاز .

(٧) لأنه لا دليل على امتناع ذلك عند قصد زيادة التأكيد ، هذا والسكاكي يناقض هنا ما سبق له في الكلام على تقديم المسند إليه . لأنه هنا أجاز التخصيص مع اختصاص الوصف في نفسه بالموصوف ، وهناك منعه في نحو قولهم ـ شر أهرّ ذا ناب ـ لأن المهر لا يكون إلا شراً ، أي لأن الوصف في نفسه مختص بالموصوف ، فلا فائدة فيه للتخصيص .

(٨) ى م ٢ ، ٢٢ س ٨٨

لست عليهم بمسيطر) وإما مع التأخير ، كقولك ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو. وفى كون نحو هذين مما نحن فيه نظر[١] .

الرابع أن أصل الثانى أن يكون ما استُعملَ له مما يجهله المخاطب وينكره[٢] كقولك لصاحبك وقد رأيت شيخاً من بعيد - ما هو إلا زيد - إذا وجدته يعتقده غير زيد ويصرّ على الإنكار ، وعليه قوله[٣] تعالى : (ومامنْ إله إلا اللهُ) وقد يُنزَّل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيُستعمل له الثانى إفراداً ، نحو : وَما محمَّدٌ إلاّ رسولٌ قدْ خلَتْ من قبْله الرُّسلُ [٤]) أى أنه صلى الله عليه وسلم مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرّى من الهلاك ، نزّل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه[٥] ونحوه : (وما أنت بمسمع منْ فى القبور ، إنْ أنت إلا نذيرٌ)[٦] فإنه صلى الله عليه وسلم كان لشدة حرصه على هداية الناس يكرر دعوة الممتنعين عن الايمان ولا يرجع عنها ، فكان فى معرض من ظنّ أنه يملك مع صفة الإنذار إيجاد الشىء فيما يمتنع قبولا إياه ، أو قلباً ، كقوله تعالى[٧] حكاية عن بعض

---

(١) لأن النفى فيهما بغير — لا .

(٢) المراد بذلك أن يكون شأنه مما يجهله المخاطب وينكره لا الجهل بالفعل ، لأن الجهل بالفعل شرط فى القصر مطلقاً .

(٣) ى ٦٢ س ٣

(٤) ى ٤٤ س ٣

(٥) فكأنهم يعتقدون الشركة بين الرسالة والتبرى من الهلاك ، وبهذا كان القصر على الرسالة قصر إفراد ، والاعتبار المناسب فى ذلك هو الاشعار بعظم ذلك الأمر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه بينهم ، وقيل : إن ذلك قصر قلب ، لأن محط القصر هو الجملة الواقعة بعد المستثنى لكونها صفة له ، والمعنى أنه رسول يخلو كما خلت الرسل من قبله ، لا رسول لا يخلو كما هو لازم استعظامهم هلاكه .

(٦) ى ٢٢ ، ٢٣ س ٣٥

(٧) ى ١٠ س ١٤

الكفار « إنْ أنتم إلا بشرٌ مثلُنا » أى أنتم بشر لارسل ، نزلوا المخاطَبين (١) منزلة من ينكر أنه بشر ، لاعتقاد القائلين (٢) أن الرسول لايكون بشراً مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة . وأما قوله تعالى إلى (٣) حكاية عن الرسل (إنْ نحنُ إلا بشرٌ مثلُكمْ ولكنَّ اللهَ يَمنُّ على مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِه) فمن مجاراة الخصم للتبكيت والإلزام والإفحام (٤) فإن من عادة من ادّعَى عليه خصمه الخلاف فى أمر هو لايخالف فيه أن يعيد كلامه على وجهه ، كما إذا قال لك من يناظرك – أنت من شأنك كيت وكيت – فتقول – نعم أنا من شأنى كيت وكيت ، ولكن لا يلزمنى

---

(١) هم الرسل لأنهم مخاطبون فى الآية «قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا »

(٢) هم المشركون ، وهذا هو الاعتبار المناسب فى الآية لتنزيل المعلوم فيها عندهم منزلة المجهول ، فصفة الرسالة تنافى عندهم صفة البشرية ، ولهذا كان القصر فى كلامهم قصر قلب ، وقد روعى فيه حال المتكلم مع المخاطب على خلاف الأصل فى القصر من مراعاة حال المخاطب فقط . وقيل. إن ذلك لايمكن ألا يكونَ من تنزيل المعلوم منزلة المجهول ، بأن يجعل قصر إفراد على معنى الرسل لم تجتمع لهم الرسالة والبشرية كما يدعون فى زعمهم . أو قصر قلب على معنى ما أنتم إلا بشر مثلنا . أى لابشر أعلى منا بالرسالة .

(٣) أى بعد قول المشركين السابق – ى ١١ س ٤

(٤) مجاراة الخصم على وجهين أحدهما اعتراف المجارى بمقدمة فاسدة ليرتب عليها مايخالف مقصود الخصم . وثانيهما اعترافه بمقدمة صحيحة ليبين أنها لاتستلزم مقصود الخصم ، وماهنا من الوجه الثانى والقصر فى قول الرسل «إن نحن إلا بشر مثلكم » قصر صورى يقصد منه المشاكلة اللفظية لقول المشركين لتكون أقوى فى المجاراة ، ولايراد منه إلا أصل الإثبات على سبيل التجريد . وقيل: إنهم يريدون حقيقة القصر . لأن المشركين يريدون من قصرهم أن الرسل بشر لاملائكة، فجاراهم الرسل بتسليم أنهم كذلك . ويكون المقصود من القصر هذه المجاراة لا الرد عليهم . لأنهم لاينكرون بشرية الرسل بل هى ثابتة عندهم .

من أجل ذلك ماظننت أنه يلزم - فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا: إن ماقلتم من أنا بشر مثلكم هو كما قلتم لاننكره، ولكن ذلك لايمنع أن يكون الله تعالى قد مَن علينا بالرسالة.

والأصل الثالث أن يكون ما استعملَ له مما يعلمه المخاطب ولا ينكره على عكس الثانى، كقولك - إنما هو أخوك. وإنما هو صاحبك القديم - لمن يعلم ذلك ويقرّ به، وتريد أن ترققه عليه وتنبهه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب(١) وعليه قول أبى الطيب:

إنما أنت والد والأب القا طع أحنى من واصل الأولاد(٢)

لم يرد أن يعلمهم كافوراً أنه بمنزلة الوالد، ولا ذاك مما يحتاج كافور فيه الى الإعلام، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليبنى عليه استدعاء ما يوجبه.

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره فيستعمل له الثالث(٣) نحو: (إنما نحن مصلحون)(٤) ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلى، ولذلك جاء (ألا إنهم هم المفسدون) (٥) للرد عليهم مؤكداً بما ترى من جعل الجملة اسمية وتعريف الخبر باللام وتوسيط الفصل(٦) والتصدير بحرف التنبيه(٧) ثم بإن.

---

(١) هذا هو المقصود من - انما - التعريض به، وتكون فائدة القصر المبالغة فى الترقيق لما فيه من زيادة التأكيد.

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى، والخطاب لكافور الإخشيدى، يعنى أنه بمنزلة الوالد لمولاه ابن الإخشيد. والأب القاطع هو الذى لا يصل أولاده. وإنما كان أحنى من الأولاد الواصلين لأبيهم لأن حنو الأب على أولاده أشد من حنو الأولاد على أبيهم بمقتضى الفطرة والطبيعة.

(٣) يقصد من استعماله هنا الرد على المخاطب كغيره من أدوات القصر ولا يقصد منه التعريض كما قصد منه فى أصل استعماله.

(٤) ى ١١ س٢ (٥) ١٢ س٢ (٦) هو هم (٧) هو ألا.

ومثله قول الشاعر:

إنما مصعبٌ شهابٌ من الله تجلّتْ عن وجهه الظلماءُ (١).

ادعى أن كون مصعب كما ذكر جلى معلوم لكل أحد على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا فى كل ما يصفون به ممدوحيهم الجلاء، وأنهم قد شهروا به حتى إنه لا يدفعه أحد كما قال الآخر:

وتعذلنى أفناء سعد عليهمُ وما قلتُ إلا بالتى علمتْ سعدُ (٢)

وكما قال البحترى:

لا أدّعى لأبى العلاء فضيلةً حتى يُسلمها إليه عداهُ (٣)

واعلم أن الطريق — إنما — مزية (٤) على طريق العطف، وهى أنه يعقلُ منها إثبات الفعل لشىء ونفيه عن غيره دفعة واحدة بخلاف العطف، وإذا ما استقريت وجدتها أحسن ما تكون موقعاً إذا كان الغرض بها التعريض بأمر هو مقتضى معى

---

(١) هو لعبيد الله بن قيس الرقيّات فى مدح مصعب بن الزبير بن العوام، وقوله — تجلت — بمعنى تكشفت، وهذا من بالغ المدح، ولذلك فضله عند الملك بن مروان على مدحه له بقوله:

يأتلج التاج فوق مفرقه على جبين كأنه الذهبُ

(٢) هو الحطيئة جرول بن أوس فى مدح بغيض بن شماس وقومه بنى أنف الناقة وذم الزبرقان بن بدر وقومه، وجميعهم ينتمون إلى سعد بن مناة، والأفناء جمع فنء وهو الجماعة، والشاهد فى دعواه أن ما قاله فى حق ممدوحيه لا يدفعه أحد من سعد. وقيل: إن الرواية — أبناء سعد — لأن أفناء الناس أخلاطهم، ولا يريده الحطيئة، وكذلك روى — الذى — بدل التى والشاهد فى دعواه علمهم بذلك.

(٣) هو الوليد بن عُبَيد المعروف بالبحترى من أبيات له فى مدح أبى العلاء صالح بن مخلد وابنه أبى عيسى والشاهد فيه كالذى قبله.

(٤) توجد هذه المزية أيضاً فى طريق النفى والاستثناء وطريق التقديم.

الكلام بعدها [1] كما فى قوله تعالى : ﴿إنما يتذكّر أولو الألبابِ [2]﴾ فإنه تعريض بذم الكفار وأنهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم فى حكم من ليس بذى عقل ، فأنتم فى طمعكم منهم أن ينظروا ويتذكروا كمن طمع فى ذلك من غير أولى الألباب ، وكذا قوله [3] تعالى : إنما أنتَ منذرُ مَنْ يخشاها) وقوله : (إنما تُنذرُ الذين يخشَوْنَ ربهمْ بالغيبِ [4]) المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكأنه ليس له أذن تسمع ، وقلب يعقل ، فالإنذار معه كلا إنذار ، قال الشيخ عبد القاهر [5] ومثال ذلك من الشعر قوله :

أنا لم أُرْزَقْ محبتها إنما للعبد ما رُزقا [6]

---

(١) هذا إنما يكون إذا استعملت فى أصلها وهو ما يعلمه المخاطب ولا ينكره كما سبق ، لأنه إذا كان ذلك معلوماً له فلا يهم المتكلم إفادته له ، وإنما يهمه المعنى الآخر الملوّح إليه بالتعريض ، لأنه هو الذى يجهله المخاطب ويصر على إنكاره .

هذا وقد قيل : إن عبد القاهر يرى أن ـ إنما ـ يقصد منها دائماً التعريض ولو استعملت فى المجهول المنزل منزلة المعلوم ، ولا يقصد منها الرد على المخاطب إذا استعملت هذا الاستعمال ، مع أن عبد القاهر قد ذكر أنها تأتى فى كثير من الكلام والقصد بالخبر بعدها أن تعلم السامع أمراً قد غلط فيه بالحقيقة واحتاج إلى معرفته ، ولكن لابد مع ذلك من أن يدعى هناك فضل انكشاف وظهور فى أن الأمر كالذى ذكر .

(٢) ى ٩ س ٣ (٣) ى ٤٥ س ٧٩

(٤) ى ٨ س ٣٥ (٥) ٣٠ ج دلائل الإعجاز

(٦) هو العباس بن الأحنف ، وفى رواية ـ مودتكم ـ بدل محبتها ، والاضافة فى ذلك من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقبل البيت :

كان لى قلب أعيش به فاصطلى بالنار فاحترقا

فإنه تعريض بأنه قد علم أنه لامطمع له فى وصلها ، فيئس من أن يكون منها إسعاف به . وقوله :

وإنما يَعذر العشاقَ من عشِقا (١)

يقول : ينبغى للعاشق الا ينكرَ لوم من يلومه ، فإنه لايعلم كُنه بلوى العاشق . ولو كان قد ابتلى بالعشق مثله لعرف ماهو فيه فيعذره . وقوله :

ماأنت بالسبب الضعيف وإنما نجحُ الأمور بقوة الأسباب
فاليوم حاجتنا إليك وإنما يدعى الطبيب لساعة الأوصاب (٢)

يقول فى البيت الأول : إنه ينبغى أن أنجح فى أمرى حين جعلتك السبب إليه . وفى الثانى : إنا قد طلبنا الأمر من جهته حين استعنا بك فيما عرض لنا من الحاجة وعولنا على فضلك ، كما أن من يعول على الطبيب فيما يعرض من السقم كان قد أصاب فى فعله .

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا (٣) يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما (٤) ففى طريق النفى والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء ،

---

(١) هو من قول العباس بن الأحنف أيضاً :

يلوم فى الحب من لم يدر طعم هوى وإنما يعذر العشاق من عشقا

(٢) هما كما فى « معجم الشعراء » لمحمد بن أحمد العمرانى فى عبيد الله بن يحى ابن خاقان ، وقيل : إنهما للزبير بن بكار ، وقيل : إنهما للباخرزى . والسبب كل مايتوصل به إلى غيره . والأوصاب جمع وصب وهو المرض .

هذا وإنما ترك الكلام على أصل الطريق الأول والطريق الرابع من جهة استعمالها فيما يجهله المخاطب او يعمله . لأنهما كما قال صاحب الأطول مستويا النسبة إلى المعلوم والمجهول .

(٣) فى التمثيل لأقسام القصر وطرقه ، لأن ماذكره فى ذلك من باب المبتدأ والخبر إلا مانذر .

(٤) مما سيذكره ومالم يذكره كالتميز والظرف وسائر المتعلقات إلا المصدر المؤكد والمفعول معه .

كقولك فى قصر الفاعل المفعول إفراداً أو قلباً بحسب المقام — ما ضرب زيد إلا عمراً [١] وعلى الثانى لا الأول قوله [٢] تعالى : (ما قُلتُ لهمْ إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا اللهَ ربّى وربّكم) لأنه ليس المعنى أنى لم أزد على ما أمرتنى به شيئاً ، إذ ليس الكلام فى أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه ، ولكن المعنى أنى لم أترك ما أمرتنى به أن أقوله إلى خلافه [٣] لأنه قاله فى مقام اشتمل على معنى أنك يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقوله إلى ما لم آمرك أن تقوله ، فإنى أمرتك أن تدعو الناس أن يعبدونى ، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيرى ، بدليل قوله [٤] تعالى : (أأنتَ قلتَ للناسِ اتّخذونى وأمّىَ إلهينِ من دون الله) وفى قصر المفعول على الفاعل — ما ضرب عمراً إلا زيد — وفى قصر المفعول الأول على الثانى فى نحو [٥] كسوت وظننت — ما كسوت زيداً إلا جبة ، وما ظننت زيداً إلا منطلقاً — وفى قصر الثانى على الأول — ما كسوت جبة إلا زيداً ، وما ظننت منطلقاً إلا زيداً — وفى قصر ذى الحال على الحال [٦] — ما جاء زيد إلا راكباً — وفى

---

(١) يجوز فى هذا ونحوه أن يكون الفعل المسند إلى الفاعل مقصوراً على المفعول ، فيكون من قصر الصفة على الموصوف ، وأن يكون الفاعل مقصوراً على الفعل المتعلق بالمفعول ، فيكون من قصر الموصوف على الصفة ، وكذلك يقال فى قصر المفعول على الفاعل ونحوهما .

(٢) ى ١١٧ س ٥

(٣) بهذا يكون قصر قلب لا إفراد .

(٤) ى ١١٦ س ٥

(٥) نحو — كسوت — كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، ونحو — ظننت — كل فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(٦) هو من قصر الموصوف على الصفة ، فيقال فى هذا المثال : إن زيدا قصر على المجىء حال الركوب ، وقيل : إن المجىء هو الذى قصر على الركوب ، أما قصر الحال على ذى الحال فهو من قصر الصفة على الموصوف .

قصر الحال على ذى الحال ـ ماجاء راكباً إلا زيد .

والوجه فى جميع ذلك[1] أن النفى فى الكلام الناقص ـ أعنى الاستثناء المفرّغ ـ يتوجه إلى مقدر مستثنى منه عام[2] مناسب للمستثنى فى جنسه وصفته ، أما توجهه إلى مقدر هو مستثنى منه فلكون ـ إلا للاخراج واستدعاء الإخراج مُخرَجاً منه ، وأما عمومه فيلتحق الإخراج منه . ولذلك قيل : تأنيث المضمر فى ـ كانت ـ على قراءة[3] أبى جعفر المدنى : « إنْ كانت إلا صيحةٌ » بالرفع . وفى ـ ترى ـ مبنياً للمفعول فى قراءة[4] الحسن « فأصبحُوا لا تُرى إلاّ مساكنُهم » برفع مساكنهم وفى ـ بقيت ـ فى بيت ذى الرمة :

فما بقيت إلا الضلوع الجراشع[5]

للنظر إلى ظاهر اللفظ . والأصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شىء من الأشياء ، وأما مناسبته فى جنسه وصفته فظاهرة . لأن المراد بجنسه أن يكون فى نحو ـ ماضرب

---

(١) هذا عود إلى ماسبق من توجيه إفادة النفى والاستثناء القصر . وقد سبق أن دلالته على القصر بالوضع . فلا تحتاج إلى توجيهها بما ذكر .

(٢) لافرق فى هذا بين القصر الحقيقى والإضافى إلا بأن الإضافى يقدر فيه عام يراد به الخاص الذى يكون القصر بالإضافة إليه .

(٣) ى ٢٩ س ٣٦ (٤) ى ٢٥ س ٤٦

(٥) هو لغيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة من قوله :

طوى النحزُ والأجرازُ مافى غرُوضها

فما بقيت إلا الضلوعُ الجراشعُ

يصف بذلك ناقته . وقوله ـ طوى ـ بمعنى أضمر . والنحز الدفع والنخس ، والأجراز جمع جُرز وهى الأرض اليابسة التى لانبات فيها ، والغروض جمع غرض وهو الحزام ، والجراشع المنتفخة الغليظة جمع جُرشُع .

زيد إلا عمراً ـ أحداً[١] وفى نحو قولنا ـ ما كسوت زيداً إلا جبة ـ لباساً ، وفى نحو ماجاء زيد إلا راكباً ـ كائناً على حال من الأحوال . وفى نحو ـ ما اخترت رفيقاً إلا منكم ـ من جماعة من الجماعات . ومنه قول السيد الحميرى :

لو خُيِّر المنبرُ فرسانَه ماختار إلا منكمُ فارساً[٢]

لما سيأتى إن شاء الله تعالى أن أصله ما اختار فارساً إلا منكم ، والمراد بصفته كونه فاعلا أو مفعولا أو ذا حال أو حالا . وعلى هذا القياس. وإذا كان النفى متوجهاً إلى ماوصفناه فإذا أوجب منه شىء جاء القصر[٣] .

ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالها على المقصور . كقولك ماضرب إلا عمراً زيد . وما ضرب إلا زيد عمراً . وما كسوت إلا جبة زيداً . وما ظننت إلا زيداً منطلقاً . وما جاء إلا راكبا زيد ، وما جاء إلا زيد راكبا ـ وقولنا ـ بحالها ـ احتراز من إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخيره عن المقصور عليه . كقولك فى الأول ـ ماضرب عمراً إلا زيد ـ فإنه يختل المعنى[٤] فالضابط أن الاختصاص إنما يقع فى الذى يلى إلا[٥] ولكن استعمال هذا النوع أعنى

---

(١) هو خبر يكون وكذلك نظائره مما بعده .

(٢) هو لإسماعيل بن محمد المعروف بالسيد الحميرى . وتقدير الشطر الثانى ـ ماختار فارساً من جماعة من الجماعات إلا فارساً منكم . وَالفارس فى الأصل راكب الفرس استعير فى البيت لخطيب المنبر . وإسناد الاختيار إلى المنبر مجاز عقلى وكان السفاح العباسى قد خطب يوماً فأحسن فمدحه بذلك .

(٣) لتحقق النفى والإثبات المحققين لمعنى القصر .

(٤) لأنه ينقلب المقصور مقصوراً عليه وهو خلاف المراد . ومن تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء قول الشاعر :

الناس إلْبٌ علينا فيك ليس لنا إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وزَرُ

(٥) فيكون هو المقصور عليه تأخراً معاً أو تقدما معاً .

تقديمهما قليل ، لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها [١] كالضرب الصادر من زيد في — ما ضرب زيد إلا عمراً — والضرب الواقع على عمرو في — ما ضرب عمراً الا زيد — وقيل [٢] إذا أخر المقصور عليه والمقصور عن — إلا — وقدم المرفوع كقولنا — ما ضرب إلا عمـــرو زيداً — فهو على كلامين ، وزيدا منصوب بفعل مضمر ، فكأنه قيل — ما ضرب إلا عمرو — أى ما وقع ضرب إلا منه ، ثم قيل : من ضرب ؟ فقيل — زيدا — أى ضرب زيدا ، وفيه نظر ، لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعاً [٣] .

وأما في — إنما — فيؤخر المقصور عليه [٤] تقول — إنما زيد قائم ، وإنما ضرب زيد ، وإنما ضرب زيد عمرا ، وإنما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ، وإنما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة في السوق — أى ما زيد إلا قائم ، وما ضرب إلا زيد ، وما ضرب زيد إلا عمرا ، وما ضرب زيد عمرا إلا يوم الجمعة ، وما ضرب زيد عمرا

(١) انما جاز التقديم مع استلزامه ذلك لأنه في نية التأخير ، فكأنه مؤخر فعلا .

(٢) على هذا لايلزم قصر الصفة قبل تمامها ، ولا يكون في الكلام تقديم وتأخير .

(٣) أجيب عن هذا بأنه إنما يلزم من يجوز أن يستثنى شيئان أو أكثر بأداة واحدة دون عطف ، ولعل من قال إن نحو — ماضرب إلا عمرو زيدا — على كلامين لا يجوز ذلك فلا يقتضى ما ذهب إليه الحصر في الفاعل والمفعول جميعاً ، ويؤيد هذا أنه لو كان ممن يجوز ذلك لم يحتج إلى تقدير الفعل ثانياً ، بدليل أن من لا يجوز ذلك يرى في قوله تعالى : ى ٢٧ س ١١ « وما نراكَ اتّبعك الا الذينَ هُمْ أراذلُنا بادى الرأيِ » أنه يستثنى فيه الموصول والظروف جميعاً بإلا . وانما الظروف منصوب بمضمر تقديره اتبعوك بادى الرأى . والراجح أن الكلام على التقديم والتأخير وليس على تقدير كلامين لما يظهر فيه من التكلف .

(٤) فلا يجوز تقديمه لئلا يلتبس بالمقصور . وقد يعرض ما يوجب تقديم المقصور عليه فيتقدم . كقولك — انما قمت — قصر فيه المتكلم على القيام . فقدم الفعل مع أنه هو المقصور عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه .

يوم الجمعة إلا فى السوق ، فالواقع أخيراً هو المقصور عليه أبداً[1] ولذلك تقول -إنما هذا لك ، وإنما لك هذا - أى ما هذا إلا لك ، وما لك إلا هذا ، حتى إذا أردت الجمع بين إنما والعطف فقل - إنما هذا لك لا لغيرك ، وإنما لك هذا لا ذاك، وإنما أخذ زيد لا عمرو ، وإنما زيد يأخذ لا يعطى[2] ومن هذا نعثر على الفرق بين قوله تعالى: (إنما

---

(١) إنما يكون الواقع أخيراً هو المقصور عليه إذا كان جزءاً مستقلا فى آخر الكلام ولو كان فضلة ، فالمقصور عليه فى قولك - إنما جاء الذى أكرمته يوم الجمعة- هو الموصول مع صلته ، وفى قولك - إنما جاءنى رجل عالم - هو الموصوف مع صفته ، وهكذا . وقد اعترض على ذلك بمواضع لا يظهر فيها أن الواقع أخيراً هو المقصور عليه . كقوله صلى الله عليه وسلم : إنما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه إلا المأكل ، أى لا يقع إلا أكلهم منه ، وليس المعنى لا يأكلون إلا منه ، وكقوله تعالى : ى ٩١ : س ٥ (إنما يريدُ الشيطانُ أنْ يوقعَ بينكُمُ العداوة والبغضاءَ فى الخمر والميسر) ويمكن أن يجاب عن هذا بأن هذه المواضع جاءت على خلاف الأصل فى — إنما — لأمن اللبس فيها بقرينة من القرائن ، كقوله فى الحديث « ليس لهم فيه إلا المأكل » فإنه يدل على أن المراد أنه لا يقع إلا أكلهم منه .

(٢) لأنه إذا اجتمع طريق إنما وطريق العطف يكون القصر مستفاداً من - إنما - والعطف مؤكد له ، ولا ينسب القصر إليه لأنه تابع من التوابع ، وعلى هذا يكون المقصور عليه هو الواقع أخيراً قبل العطف، وقد ذهب بعض مؤلفى عصرنا إلى أن القصر ينسب فى ذلك إلى العطف لأنه الأقوى ، فأجاز أن يقال - إنما محمود شاعر لا على — بتقديم المقصور عليه ، وإنى أرى أن الحجة فى ذلك يجب أن يعتمد فيها على أساليب البلغاء لا على نحو هذا المثال ، على أن يكون العطف أقوى من غيره فى الدلالة على القصر لا يذكر مع ماله من رتبة التابع فى الكلام ، لأن هذا يجعله تابعاً فى إفادته بلا نزاع .

وقد يجتمع طريق - إنما — وطريق التقديم ، فقيل : إن الذى يفيد القصر فى هذه الحالة التقديم ، وقيل ان الذى يفيده - انما - وهذا كما فى قول الشاعر :

ألا فليمت من شاء بعدك انما عليك من الأقدار كان حذاريا

يخشى اللهَ من عباده العُلماءُ [1] وقولنا - إنما يخشى العلماءُ من عباد اللهِ الله — فإن الأول يقتضى قصر خشية الله على العلماء ، والثانى يقتضى قصر خشية العلماء على الله [2]

واعلم أن حُكم - غير [3] حكم - إلا — فى إفادة القصرين — أى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف — وفى امتناع مجامعة — لا — العاطفة ، تقول فى قصر الموصوف إفرادا - ما زيد غير شاعر - وقلباً - ما زيد غير قائم - وفى قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام - لا شاعر غير زيد - ولا تقول - ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا شاعر غير زيد لا عمرو .

وقول الآخر :

أساميا لم تزده معرفة وإنما لذة ذكرناها

والمقصور عليه فى ذلك هو المقدم كما هو ظاهر .

(١) ى ٢٨ . س ٣٥ وقرىء برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء فتكون الخشية مجازا بمعنى الإجلال لا بمعنى الخوف ، كما قال الشاعر :

أهابك إجلالا وما بك قدرة علىّ ولكنْ ملءُ عين حبيبُها

(٢) هذا والمقصور عليه فى العطف ببل ولكن هو ما بعدهما ، وفى العطف بلا هو المعطوف عليه قبلها ، وفى التقديم هو المقدم وقد يجتمع العطف والتقديم، كقولك - هو يأتينى لا أخوه - فينسب القصر فى ذلك إلى التقديم لأن العطف تابع كما سبق ، وقيل هنا أيضاً : إنه ينسب إلى العطف . وإنه يجوز على هذا أن يقال — فى الدار سعيد لا محمود - وهو مردود بمثل ما سبق

(٣) مثلها - سوى - ونحوه من أدوات الاستثناء ، لأنه لا فرق بينها جميعاً فى إفادة القصر كما سبق ، ومثل ذلك فى - سوى - قول الشاعر :

أترك ليلى ليس بينى وبينها سوى ليلة إنى إذنْ لصبور

تمرينات على طرق القصر

تمرين – ١

(١) بين لماذا أوثر القصر بالعطف على غيره فى قوله تعالى : ى ٤٠ س ٢٣ (ما كان محمد أبا أحد منْ رجالكمْ ولكن رسولَ اللهِ) وبين ما فيه من مزايا القصر .

(٢) بين طريق القصر والمقصور عليه فى قول الشاعر :

بكَ اجتمع الملك المبدّدُ شملهُ   وضُمتْ قواص منه بعد قواصى

تمرين – ٢

(١) لماذا أوثر القصر بإنما فى قول الشاعر :

وإنما الأممُ الأخلاقُ ما بقيتْ   فإن هُم ذهبتْ أخلاقهم ذهبوا

(٢) من أى طرق القصر قول الشاعر :

وإنْ سنَامَ المجد من آل هاشم   بنو أم مخزوم ووالدك العبدُ

وما هو المقصور فيه ؟ وما هو المقصور عليه ؟

تمرين – ٣

(١) لماذا لم يفد تعريف المسند بأل القصر فى قول الخنساء :

إذا قبح البكاءُ على قتيل   وجدتُ بكاءَك الحسن الجميلا

(٢) لماذا أوثر القصر بالنفى والاستثناء فى قوله تعالى : ى ١٨ س ٢٩ « وإنْ تكذبوا فقد كذّب أممٌ مِنْ قبلكمْ وما على الرسول إلا البلاغ المبين » وبإنما فى قوله : ى ٢١ س ٨٨ « فذكّرْ إنما أنتَ مذكرٌ » .

تمرين – ٤

(١) ما هو طريق القصر وما هو المقصور عليه فى قول الشاعر :

ما افترينْا فى وصفه بل وصفنْا   بعض أخلاقهِ وذلك يكفى

(٢) بين كيف اختصت المزايا البلاغية بالقصر بطرقه من العطف وغيره .

تمرين — ٥

(١) لماذا قال الله تعالى : ى ١٠٥ س ٢ (والله يختص برحمته من يشاء)
ولم يفد الاختصاص بطريق من طرقه المعروفة .

(٢) يأتى التوكيد لدفع التردد فى نحو — إن زيداً شاعر — ويأتى قصر التعيين لدفع التردد فى نحو — إنما زيد شاعر — فما هو الفرق بين دفع التردد فيهما .

تمرين — ٦

(١) لماذا قدم المقصور عليه فى قول الشاعر :

وما لىَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ومالىَ إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ

(٢) بين موقع المقصور عليه فى جملتيه فى قول الشاعر :

ما بعتكم مهجتى إلا بوصلكمُ ولا أسلمها إلا يداً بيدِ

تمرين — ٧

(١) هل من قصر الفعل على الفاعل أو من قصر المفعول عليه قول الشاعر :

فى ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبُها

(٢) بين الذى أفاد القصر من التقديم أو العطف فى قول الشاعر :

للفتى من ماله ما قدمتْ يداهُ قبل موته لا ما اقتنى

(٣) هل من القصر قول الشاعر :

وكلّ أخ مفارقُه أخوه لعمرُ أبيك إلا الفرقدانِ

(٤) اختلفوا فى إفادة الاستثناء من الإثبات القصر ، فبين ما تختاره فى ذلك .

القول فى الإنشاء

أقسام الإنشاء : الإنشاء ضربان : طلب وغير طلب ، والطلب يستدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل (١) وهو المقصود بالنظر ههنا (٢) وأنواعه كثيرة :

التمنى : منها التمنى (٣) ، واللفظ الموضوع له - ليت - ولا يشترط فى

---

(١) إذا استعمل الطلب فيما هو حاصل وجب تأويله ، كقوله تعالى : ى ٣٦ س ٤ (يأيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله) وقوله : ى ١ س ٣٣ (يأيها النبى اتق الله) فالمعنى فيهما على طلب دوام الإيمان والتقوى للترقى فى مراتب الكمال فيهما .

(٢) أما الإنشاء غير الطلبى فلا يقصد بالنظر ههنا لقلة المباحث البلاغية المتعلقة به ، ولأن أكثر أنواعه فى الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء ، ومن الإنشاء غير الطلبى الترجى ، ويرى كثير من العلماء أنه من الإنشاء الطلبى ، والحق أنه لا طلب فيه بدليل أنه يأتى فى المكروه ، نحو — لعل الحبيب مريض — ولا طلب فى مكروه ، وإنما فيه مجرد ترقب وإشفاق ، ومنه أفعال المدح والذم ، كنعم وبئس ، وأفعال التعجب ، فهى لإنشاء المدح والذم والتعجب ، وقيل : إنها أخبار تحتمل الصدق والكذب ، ولهذا بشر أعرابى ببنت فقيل له : نعمت المولودة ، فقال : والله ما هى بنعمت المولودة ، ومنه القسم وصيغ العقود كبعت واشتريت ، ومنه — رب — و - كم - الخبرية ، لدلالتهما على إنشاء التكثير أو التقليل ، وقيل : إنهما خبر لا إنشاء .

(٣) هو طلب المحبوب الذى لا طمع فيه ، بأن يكون غير ممكن أو يكون بعيد الحصول . فالأول كقول الشاعر :

ليت الكواكب تدنو لى فأنظمها عقود مدح فما أرضى لكم كلمى

والثانى كقول الآخر :

فيا ليت ما بينى وبين أحبتى من البعد ما بينى وبين المصائب

التمنى الإمكان . تقول - ليت زيدا يجىء . وليت الشباب يعود قال الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجعا [1]

وقد يُتمنّى بهل[2] كقول القائل - هل لى من شفيع - فى مكان يعلم أنه لا شفيع له فيه[3] لإبراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن[4] وعليه قوله[5] تعالى حكاية عن الكفار : (فهلْ لَنا منْ شُفعَاء فيَشْفعُوا لَنا) وقد يتمنى بلو[6] كقولك - لو تأتينى فتحدثنى - بالنصب[7] .

قال السكاكى[8] وكأن حروف التنديم والتحضيض - هلا . وألا . بقلب الهاء همزة . ولوْلا . ولوما . - مأخوذة منهما[9] مركبتين مع - لا وما - المزيدتين .

---

(١) هو من أرجوزة لعبد الله بن رؤبة المعروف بالعجاج . وقد نصب الجزءين بليت على مذهب الكوفيين . والبصريون على أن خبرها محذوف وتقديره - أقبلن رواجعاً . أو تكون رواجعاً .

(٢) استعمالها فى التمنى مجاز بالاستعارة التبعية كما سيأتى فى علم البيان .

(٣) فتحمل على التمنى لأن الاستفهام لا يكون مع الجزم بانتفاء الشىء بل مع الجهل به .

(٤) هذا هو الحال الداعى إلى استعمال - هل - فى التمنى .

(٥) ى ٥٣ س ٧

(٦) استعمالها فى التمنى مجاز أيضاً . ولكنته الإشعار بعزة المتمنى بإبرازه فى صورة مالم يوجد ، لأن - لو - فى أصلها حرف امتناع ، ومن ذلك قول مهلهل :

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كليب فيخبرَ بالذنائب أى زيرِ

(٧) أى نصب - تحدث - لأنه انما يكون بعد الطلب .

(٨) ١٦٦ — المفتاح .

(٩) أى من - هل ولو - اللتين للتمنى ، وهذا تكلف من السكاكى والنحويين على أنها موضوعة للتحضيض والتنديم من أول الأمر .

لتضمينها معنى التمنى[1] ليتولد منه فى الماضى التنديم ، نحو ـ هلا أكرمت زيداً ـ وفى المضارع التحضيض ، نحو ـ هلا تقوم .

وقد يتمنى بلعل فتعطى حكم ليت[2] نحو ـ لعلى أحج فأزورك ـ بالنصب ، لبعد المرجو عن الحصول[3] وعليه قراءة عاصم[4] فى رواية حفص (لعلى أبلغُ الأسباب ، أسباب السموات فأطّلع إلى إله موسى) بالنصب .

الاستفهام : ومنها الاستفهام[5] والألفاظ الموضوعة له : الهمزة ، وهل ، وما ، ومن ، وأى ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأيان .

فالهمـــزة لطلب التصديق[6] كقولك ـ أقام زيد ـ أزيد قائم ـ أو

---

(١) يريد بتضمينهما ذلك جعلهما دالين عليه مطابقة لا تضمنا .

(٢) هو نصب المضارع بالفاء بعدها . وهذا مبنى على مذهب البصريين لأنهم لا ينصبونه بعد الترجى . واستعمالها فى التمنى مجازاً أيضاً . ومنه قول الشاعر :

أسربَ القطا هل من يعيرُ جناحه   لعلى إلى من قد هويتُ أطيرُ

(٣) لا يخفى ان ـ لعل ـ لا تدل على بعد المرجو حتى يشار بها إلى ذلك . فالأحسن أن تجعل نكتته إظهار المتمنى فى صورة الممكن المتوقع الحصول لشدة الرغبة فيه .

هذا ولا يخفى أن الحروف السابقة بعضها يستعمل فى التمنى حقيقة ، وبعضها يستعمل فيه مجازاً . وعلى هذا لا يكون هناك محل لذكرها فى علم المعانى . وما ذكر لذلك من النكت والأغراض شأنه فيها كشأن سائر المجازات .

(٤) ى ٣٦ ، ٣٧ س ٤٠

(٥) هو طلب حصول صورة الشىء فى الذهن بأدوات مخصوصة . كالهمزة ونحوها مما يأتى .

(٦) فى هذا الحال لا يذكر معها معادل . وإذا جاءت أم بعدها كانت منقطعة بمعنى ـ بل ـ كقول الشاعر :

ولست أبالى بعد فقدىَ مالكا   أموتىَ ناء أم هو الآن واقعُ

التصور[١] كقولك — أدِبس فى الإناء أم عسل ، وأفى الخابية دبسك أم فى الزِّق — ولهذا لم يقبح — أزيد قام ، وأعمراً عرفت [٢] .

المسئول عنه بها هو ما يليها ، فتقول — أضربت زيداً — إذا كان الشك فى الفعل نفسه وأدت بالاستفهام أن تعلم وجوده [٣] وتقول — أأنت ضربت زيداً — إذا كان الشك فى الفاعل من هو ؟ وتقول — أزيداً ضربت إذا كان الشك فى المفعول من هو ؟ [٤] .

---

(١) ذكر له مثالين : أحدهما لطلب تعيين المسند إليه ، والثانى لطلب تعيين المسند ، وقد يكون المطلوب تعيين المفعول أو نحوه من متعلقات الفعل كما سيأتى فى الأمثلة . ويكون الجواب هنا بتعيين المسئول عنه ؛ وفى طلب التصديق بنعم ،أو ـ لا .

(٢) لأنه إذا كان التقديم للتخصيص استدعى حصول التصديق بنفس الفعل ويكون المسئول عنه زيداً بخصوصه وعمراً بخصوصه وذلك تصور ، وإذا كان لتقوية الحكم كان المسئول عنه التصديق به : وكل منهما تصلح له الهمزة ، وهذا بخلاف ـ هل ـ كما سيأتى .

(٣) على هذا تكون إذا وليها الفعل لطلب التصديق . وقد تقوم فى ذلك قرينة على خلافه . كذكر المعادل فى نحو — أجاء زيد أم عمرو ـ فيكون المطلوب بها التصور ويكون المسئول عنه غير ما يليها .

(٤) أما إذا وليتها جملة إسمية خبرها ليس فعلا فيكون المطلوب بها التصديق . نحو ـ أزيد قائم .

وهذه أبيات للهمزة فى هذه الأحوال :

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلدٌ ؟	إذن ألاقى الذى لاقاه أمثالى
فو الله ما أدرى وإن كنتُ دارياً	بسبع رمين الجمر أم بثمانِ ؟
أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً	ويحرم ما دون الرضا شاعر مثلى
فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى	أطنينُ أجنحة الذباب يضير

و - هل - لطلب التصديق فحسب . كقولك - هل قام زيد . وهل عمرو قاعد - ولهذا امتنع - هل زيد قام أم عمرو [١] وقبح - هل زيداً ضربت لما سبق أن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل والشك فيما قُدِّم عليه[٢] ولم يقبح - هل زيداً ضربته - لجواز تقدير المحذوف المفسَّر مقدماً كما مر . وجعل السكاكى [٣] قبح نحو - هل رجل عرف - لذلك . أى لما قبح له - هل زيداً ضربت - ويلزمه ألا يقبح نحو - هل زيد عرف - لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق [٤] وعلل غيره [٥] القبح فيهما بأن أصل - هل - أن تكون بمعنى - قد - إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام .

و - هل - تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا يصح أن يقال - هل تضرب زيداً وهو أخوك [٦] كما تقول - أتضرب زيداً وهو أخوك -

---

(١) لأن وقوع المفرد فيه بعد - أم - دليل على أنها متصلة يطلب بها تعيين أحد الشيئين مع العلم بثبوت الحكم . فلا يصح اجتماعها و - و يصح اجتماعها و - أم - المنقطعة لأنها بمعنى - بل كقول الشاعر :

ألا ليت شعرى هل تغيرت الرحا   رحا الحرب أم أضحت بفلج كماهيا

(٢) إنما لم يمتنع لجواز أن يكون - زيداً - مفعول لفعل محذوف . أو أن يكون تقديمه للاهتمام لا للتخصص .

(٣) ١٦٧ - مفتاح .

(٤) فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى . فيكون التقديم عنده فيه للاهتمام لا للتخصيص . ولا يخفى أن كل ما ذكر هنا أحكام نحوية لا يصح ذكرها فى هذا العلم .

(٥) هو الزمخشرى فى المفصل .

(٦) أى على أن الضرب واقع فى الحال كما يفهم عرفاً من تقييده بالأخوة لأنها حالية لا مستقبلة .

ولهذين [١] أعنى اختصاصها بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال ـ وكان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر ، كالفعل [٢] أما الثانى [٣] فظاهر ، وأما الأول [٤] فلأن الفعل لا يكون إلا صفة ، والتصديق حكم بالثبوت أو الانتفاء ، والنفى والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات لا الذوات ، ولهذا [٥] كان قوله [٦] تعالى : (فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ) أدلّ على طلب الشكر من قولنا ـ فهل تشكرون ـ وقولنا ـ فهل أنتم تشكرون [٧] لأن إبرازها ما سيتجدد فى معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله [٨] وكذا من قولنا ـ أفأنتم شاكرون ـ وإن كانت

---

(١) لا يخفى أن كون ـ هل ـ لها مزيد اختصاص بالفعل يرجع فيه إلى استعمال العرب ، ولا حاجة إلا تكلف تعليله بذلك ، لأنه فى الحقيقة لا تأثير له فيه .

(٢) الكاف فى ذلك استقصائية ، لأن الفعل وحده هو المقصود بذلك الحكم .

(٣) هو تخصيصها المضارع بالإستقبال ، والمراد ان اقتضاءه لاختصاصها بالفعل ظاهر .

(٤) هو اختصاصها بالتصديق .

(٥) أى لكونها مزيد اختصاص بالفعل .

(٦) ى ٨٠ س ٢١

(٧) مع ما فيه من التأكيد بالتكرير ، لأنه على تقدير ـ فهل تشكرون ، ثم حذف الفعل الأول فانفصل ضميره .

(٨) يمكن أن يؤخذ من هذا أن ـ هل ـ لا يعدل بها عن الجملة الفعلية إلى الجملة الإسمية إلا لهذه النكتة ، وهذا هو الذى له صلة بعلم المعانى من كل هذه المباحث التى لا صلة لها به ، ومثله فى ذلك ما قيل فى الفرق بين الاستفهام بالهمزة وبهل ، من أن الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجس فى النفس إثبات ما يستفهم عنه ، أما ـ هل ـ فإنه لا يترجح فيها إثبات ولا نفى ، ويمكنك أن تدرك هذا لسؤال بهل فى هذه الأبيات:

هل بالطلول لسائل ردُّ ... أم هل لها بتكلم عهدُ

ألا أبلغ الأحلافَ عنى رسالة ... وذبيانَ هل أقسمتم كلَّ مُقسَمِ

ليت شعرى هل ثَم هل آتينهم ... أو يحولنّ دون ذاك حِمام

صيغته للثبوت ، لأن — هل — أدعى للفعل من الهمزة ، فتركه معها أدلّ على كمال العناية بحصوله ، ولهذا لا يحسن — هل زيد منطلق — إلا من البليغ[١] .

وهى قسمان : بسيطة ، وهى التى يطلب بها وجود الشىء كقولنا — هل الحركة موجودة — ومركبة ، وهى التى يطلب بها وجود شىء لشىء ، كقولنا — هل الحركة دائمة[٢] .

والألفاظ الباقية لطلب التصور فقط[٣] .

أمّا — ما — فقيل : يطلب به إمّا شرح الاسم[٤] كقولنا — ما العنقاء ؟ وإمّا ماهية المسمى ، كقولنا — ما الحركة ؟ والقسم الأول يتقدم على قسمى — هل — جميعاً ، والثانى يتقدم على — هل — المركبة دون البسيطة ، فالبسيطة فى الترتيب واقعة بين قسمى — ما[٥] .

وقال السكاكى[٦] يُسأل بما عن الجنس[٧] تقول — ما عندك ؟ أى أىّ

---

(١) لأنه هو الذى يراعى دقائق النكت ، ويأتى بالكلام على مقتضى المقام .

(٢) الحق أن هذا التقسيم لا يختص بهل ، لأن الهمزة مثلها فيه ، مع أن البحث فيه لا شأن لعلم المعانى به .

(٣) لكنه تصور مشوب بشىء من التصديق ، لأن هذا شأن التصور المطلوب فى الاستفهام ، ولهذا يصح الجواب عنه أحياناً بالتصديق ، كقوله تعالى ى ١٤ س ٦١ (كما قال عيسى بن مريمَ للحواريينَ من أنصارى إلى الله ؟ قال الحواريونَ نحن أنصار الله) .

(٤) أى بيان مدلوله الإجمالى الذى يعرف منه حقيقته .

(٥) فيطلب أولا شرح الاسم ، ثم وجود المفهوم فى نفسه ، ثم حقيقته . ثم ما يعرض لها وهو الذى يسأل عنه بهل المركبة ، وقد قال بعضهم : إن هذا الترتيب مستحب لا واجب ، لأنه لا مانع مثلا من طلب وجود المفهوم قبل معرفته .

(٦) ١٦٧ — المفتاح .

(٧) يعنى به الحقيقة الكلية ، فيشمل جميع أقسام ما يقال فى جواب — ما هو — من النوع والجنس والحقيقة الإجمالية والتفصيلية ، كما يشمل الجنس من ذوى العلم وغيرهم .

لأجناس الأشياء عندك[1] ؟ وجوابه إنسان أو فرس أو كتاب أو نحو ذلك ،كذلك تقول — ما الكلمة؟ وما الكلام ؟ والتنزيل (فَمَا خَطْبُكُمْ)[2] أىْ أى أجناس الخطوب خطبكم؟ وفيه (ما تَعْبُدونَ من بَعدي)[3] أىْ أى من فى الوجود تؤثرونه للعبادة ؟ أو عن الوصف[4] تقول — ما زيد؟ وما عمرو؟ وجوابه الكريم أو الفاضل ونحوهما [5] وسؤال فرعون (وما رب العالمين)[6] إما عن الجنس لاعتقاده لجهله بالله تعالى أنْ لا موجودَ مستقلا بنفسه سوى الأجسام ، وكأنه قال أى أجناس الأجسام هو ؟ وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف[7] للتنبيه على النظر المؤدى إلى معرفته ولكن لما لم يطابق السؤالَ عند فرعون عجَّبَ الجهلةُ الذين حوله من قول موسى بقوله لهم (ألا تَسْتمعون) ثم لما وجدهُ مصراً على الجواب بالوصف إذ قال فى المرة الثانية (ربكم ورب آبائكم الأولين) استهزأ به وجنّنَهُ بقوله (إنّ رسولكم الذى أرسل إليكمْ لمجنون) وحين رآهم موسى عليه السلام لم يفطنوا لذلك فى المرتين غاظ عليهم فى الثالثة

---

(١) فى هذه العبارة تساهل من وجهين : أولهما أن ما — يسأل بها عن جنس واحد لا عن جمع من الأجناس ، فالمراد أى جنس من أجناس الأشياء عندك ؟ وثانيهما أن السؤال بما غير السؤال بأى ، ففى تفسيرها بها تساهل .

(٢) ى ٧٥ س ١٥ (٣) ى ١٣٢ س ٢

(٤) هذا خلاف ما عليه علماء المنطق ، لأن الذى يسأل به عن الوصف عندهم هو — أى ولعل السكاكى ينظر فى ذلك إلى أصل اللغة ، لأنها لا تمنع أن يسأل بما عن الوصف على سبيل الحقيقة أو المجاز ؛ والفرق بين مذهب السكاكى فى — ما — وما قيل فيها قبله أنها على ما قبله يطلب بها شرح الاسم ولو كان جزئياً ولا يسأل بها عن الوصف ، أما عنده فيسأل بها عن الوصف ولا يطلب بها إلا الكلى .

(٥) الأحسن أن يقال فى الجواب : كريم أو فاضل بالتنكير .

(٦) ى ٢٣ س ٣٦ والآيات الآتية تقع بعدها فى الترتيب .

(٧) هو قوله (قال رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتمْ موقنينَ)

بقوله : (إن كُنتم تعقلونَ) وإما عن الوصف[١] طمعاً فى أن يسلك موسى عليه السلام فى الجواب معه مسلك الحاضرين[٢] ولو كانوا هم المسئولين مكانه، لشهرته بينهم برب العالمين إلى درجة دعت السحرة إذعرفوا الحق أن أعقبوا قولهم : (آمنا برب العالمين) [٣] بقولهم : (رب موسى وَهارونَ) نفياً لاتهامهم أن يعنوه ، ولجهله[٤] بحال موسى إذ لم يكن جمعهما قبل ذلك مجلس ، بدليل[٥] (قال أَوَلَوْ جئتكَ بشيء مُبين ، قال فأتِ به إن كُنتَ منَ الصادقين)[٦] فحين سمع الجواب تعداهُ عجّبَ وجنّنَ وتفيهَق بما تفيهق من قوله . لئن اتخذت (إلها غيرى لأجعلنك من المسجونين) [٧] .

وأما — من — فقال السكاكى[٨] هو للسؤال عن الجنس من ذوى العلم[٩] تقول — من جبريل ؟ بمعنى أبشرٌ هو أم مَلكٌ أم جنى ؟ وكذا — من إبليس ؟

---

(١) معطوف على قوله ـ إما عن الجنس .

(٢) تيجب بأن فرعون رب العالمين مثلهم.

(٣) ى ٤٧ ، ٤٨ س ٢٦

(٤) معطوف على قوله ـ لشهرته بينهم ـ يعنى جهله بعلو شأن موسى . والظاهر أنه فى جعل السؤال عن الوصف يكون مراده سؤال موسى عن صفة ربه . كما أنه فى جعل السؤال عن الجنس كان مراده سؤاله عن جنسه . وما ذكره السكاكى هنا فى غاية التكلف .

(٥) يستدل بهذا على أنهما لم يجتمعهما قبل هذا مجلس .

(٦) ٣٠ ، ٣١ س ٢٦

(٧) ى ٢٩ س ٢٦

(٨) ١٠٨ ـ المفتاح

(٩) أى العقل . والمراد بالجنس ما يشمل النوع والصنف . لأنه يطلق عليهما فى اللغة إسم الجنس .

ومن فلان ؟ ومنه قوله تعالى[١] حكاية عن فرعون : (فمَن ربكما يا مُوسى) أى أملك هو أم بشر أم جنى ؟ منكراً لأن يكون لهما رب سواه . لادعائه الربوبية لنفسه . ذاهباً فى سؤاله هذا إلى معنى — ألكما رب سواى ؟ فأجاب موسى عليه السلام بقوله (ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه ثم هدى) كأنه قال : نعم لنا رب سواك هو الصانع الذى إذا سلكت الطريق الذى بين بإيجاده لما أوجده . وتقديره إياه على ما قدره . وانبعث فيه الخريت الماهر . وهو العقل الهادى عن الضلال . لزمك الاعتراف بكونه رباً وأن لا رب سواه . وأن العبادة له منى ومنك ومن الخلق أجمع حق لا مدفع له .

وقيل : هو السؤال عن العارض المُشخِّص لذى العلم[٢] وهذا أظهر ، لأنه إذا قيل — من فلان ؟ يجاب بزيد ونحوه مما يفيد التشخيص ، ولا نسلم صحة الجواب بنحو بشر أو جنى كما زعم السكاكى[٣] .

وأما — أى فللسؤال عما يميز أحد المشاركين فى أمر يعمهما[٤] يقول القائل — عندى ثياب — فتقول — أى الثياب هى ؟ فتطلب منه وصفاً يميزها عندك عما

---

(١) ى ٤٩ س ٢٠

(٢) أى العقل . يريد بذلك ما يتعلق به من عَلَمه ووصفه الخاص به ، فإذا قيل : من فلان ؟ صح فى جوابه زيد كما ذكره ، وصح أن يجاب بوصف خاص به .

(٣) أما قول الشاعر :

أتوا نارى فقلت مَنُون أنتم   فقالوا : الجن قلت : عِموا ظلاماً

فيحتمل أنه من أسلوب الحكيم ، وذلك أنه سأل عن مشخصهم لظنه أنهم من البشر ، فأجابوه بذلك لتخطئته فيه ، فلا يكون إذن السؤال بها عن الجنس فى البيت ، ولكن لا يخفى ما فى حمل ذلك على الأسلوب الحكيم من البعد .

(٤) هو مضمون ما تضاف اليه كالثوبية فى المثال الأول ، فيكون السؤال بها عن الوصف المميز لهما ، ومثل المشاركين المتشاركون والمتشاركات .

يشاركها فى الشوبية ؛ وفى التنزيل : (أىُّ الفريقين خيرٌ مَقاماً)(١) أى أنحن أم أصحاب محمد عليه السلام (٢) وفيه : (أيُّكمْ يأتيني بعرشها)(٣) أى الإنسى أم الجنى ؟

وأما – كم – فللسؤال عن العدد ، إذا قلت – كم درهماً لك ؟ وكم رجلا رأيت ؟ فكأنك قلت – أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا ؟ وتقول – كم درهمك ؟ وكم مالك؟ أى كم دانقاً أو كم دينارا(٤) وكم ثوبك ؟ أى كم شبراً أوكم ذراعاً ؟ وكم زيد ماكث ؟ أى كم يوماً أو كم شهراً؟ وكم رأيتك ؟ أى كم مرة ؟ وكم سرت ؟ أى كم فرسخاً أو كم يوماً ؟ قال الله تعالى(٥) . (قال قائلٌ منهمْ كم لبثتُمْ) أى كم يوماً أو كم ساعة ؟ وقال (٦) : (كم لبثتُمْ فى الأرض عددَ سنين) وقال(٧) . (سَلْ بنى إسرائيل كم آتيناهمْ من آيةٍ بينةٍ) ومنه قول الفرزدق :

كم عمةً لك يا جريرُ وخالةً فدعاءَ قد حلبتْ على عشارى(٨)

فيمن روى بالنصب ، وعلى رواية الرفع تحتمل الإستفهامية والخبرية(٩) .

---

(١) ى ٩٣ س ١٩

(٢) فى هذا تساهل ، لأن السؤال عن الوصف المميز لأفضل الفريقين لا عن ذات كل منهما .

(٣) ى ٣٨ س ٢٧

(٤) يشير بهذا وما بعده إلى أن الشيء قد يكون واحداً والتمييز لأجزائه ، وإلى أن المميز قد يحذف للعلم به .

(٥) ى ١٩ س ١٨ (٦) ى ١١٢ س ٢٣ (٧) ى ٢١١ س ٢

(٨) هو همَّام بن غالب المعروف بالفرزدق، والفدعاء مشتقة من الفَدَعَ وهو عوج فى المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها ، والعشائر جمعُ عشَراء وهى النفساء أو الناقة التى مضى لحملها عشرة أشهر .

(٩) وعلى رواية الجر تتعين للخبرية ، وقيل : إن – كم – الخبرية تنصب المميز أيضاً .

وأما ـ كيف ـ فللسؤال عن الحال ، إذا قيل ـ كيف زيد ؟ فجوابه صحيح أو مستقيم أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك .

وأما ـ أين ـ فللسؤال عن المكان ، إذا قيل ـ أين زيد ؟ فجوابه فى الدار أو فى المسجد أو فى السوق ونحو ذلك .

وأما ـ أنّى ـ فتستعمل تارة بمعنى ـ كيف ـ قال الله تعالى (١) .(فأتُوا حرثكم أنّى شئتم) أى كيف شئتم ، وأخرى بمعنى ـ من أين (٢) قال الله تعالى (٣) : (أنّى لك هذا) أى من أين لك هذا .

وأما ـ متى ، وأيان ـ فللسؤال عن الزمان ، إذا قيل ـ متى جئت ، أو أيان جئت؟ قيل يوم الجمعة أو يوم الخميس أو شهر كذا أو سنة كذا . وعن على بن عيسى الربعى : أن ـ أيان تستعمل فى موضع التفخيم (٤) كقوله تعالى (٥) : (يسأل أيان يومُ القيامة) (يسألون أيّان يومُ الدّين)(٦) .

ثم هذه الألفاظ كثيراً ما تستعمل فى معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام(٧)

---

(١) ى ٢٢٣ س ٢

(٢) الفرق بين ـ أين ومن أين ـ أنّ أين للسؤال عن المكان الذى فيه الشىء ، ومن أين للسؤال عن المكان الذى برز منه .

(٣) ى ٣٧ س ٣

(٤) كذلك تستعمل فى الاستبعاد ، وهو الأظهر فى الآيتين ، لأن السؤال فيهما عن لا يؤمن بيوم القيامة ولا بيوم الدين ، فالظاهر فى سؤاله الاستبعاد لا التفخيم .

(٥) ى ٦ س ٧٥ (٦) ى ١٢ س ٥١

(٧) لأن دلالتها عليها من قبيل المجاز ، والكل مجازمة م يناسبه ، وإرجاع هذه المعانى إلى ما يناسبها من المقام هو الذى يجعل لها صلة بعلم المعانى ، وهى صلة ضعيفة كما سبق فى نحو ذلك وقيل : إن دلالتها على هذه المعانى من الكناية وقيل : إنها من مستتبعات الكلام .

منها الاستبطاء [١] نحو — كم دعوتك ؟ وعليه قوله تعالى [٢]: حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ؟) .

ومنها التعجب [٣] نحو قوله : مالىَ لا أرى الهدهد[٤]

ومنها التنبيه على الضلال[٥] نحو : فأينَ تذهبُون [٦].

ومنها الوعيد [٧] كقولك لمن يسىء الادب — ألم أؤدب فلاناً — إذا كان عالماً بذلك ، وعليه قوله تعالى [٨] : ألمْ نهلك الاوّلين .

---

(١) دلالتها عليه من إطلاق إسم المسبب و إرادة السبب على سبيل المجاز المرسل لأن الاستفهام عن عدد الدعاء مثلا مسبب عن تكرير الدعوة ، وتكريرها مسبب عن الاستبطاء فى إجابتها .

(٢) ى ٢١٤ س ٢.

(٣) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل لأن سؤال العاقل فى الآية عن حال نفسه مثلا يستلزم جهله به ،وجهله به يسلزم التعجب منه .

(٤) ى ٢٠ س ٢٧ .

(٥) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم أيضاً ، لأن الاستفهام من الطريق فى الآية مثلا يستلزم تنبيه المخاطب إليه ، وتنبيهه اليه يستلزم تنبيهه على ضلاله فى غفلته عن ذلك الطريق وسلوكه طريقاً واضح الضلاله ، وقيل : انه يجوز أن يكون اللفظ مستعملا فى الاستفهام ليتوصل به الى ذلك على طريق الكناية وقيل : انه يجوز أن يجعل من مستتبعات الكلام ، ولايخفى أن الحمل على ذلك يجوز فى كل هذه المعانى كماسبق .

(٦) ى ٢٦ س ٨١

(٧) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم أيضاً ، لأن الاستفهام فى المثال ينبه المخاطب الى جزاء اساءة الأدب ، هذا يستلزم وعيده لاتصافه بها .

(٨) ى١٦

ومنها الأمر [١] نحو قوله تعالى [٢] : (فهل أنتم مسلمون) ونحو : (فهل من مدكر) [٣] .

ومنها التقرير [٤] ويشترط في الهمزة أن يليها المقرّر به [٥] كقولك أفعلت ؟ إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه ، وكقولك ـ أأنت فعلت ؟ إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل ، وذهب الشيخ عبد القاهرة والسكاكى [٦] وغيرهما إلى أن قوله : (أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيمُ) [٧] من هذا الضرب ، قال الشيخ [٨] : لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان ، وكيف وقد أشاروا له إلى الفعل فى قولهم : (أأنت فعلت هذا (وقال عليه السلام : (بل فعله كبيرُهم هذا) ولو كان التقرير بالفعل فى قولهم: (أأنت فعلت) لكان الجواب ـ فعلت أو لم أفعل [٩] وفيه نظر ، لجواز أن تكون

---

(١) دلالتها عليه من باب الإطلاق والتقييد على سبيل المجاز المرسل ، لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم ، فاستعمل فى مطلق الطلب ، ثم استعمل فى الطلب على سبيل الاستعلاء وهو الأمر .

(٢) ى ١٤ س ١١   (٣) ى ٥٠ س ٥٤

(٤) دلالتها عليه من باب الإطلاق والتقييد أيضاً ، وذلك باستعمال الاستفهام فى مطلق طلب الإقرار . ثم طلب الإقرار من غير سبق جهل .

(٥) بخلاف ـ هل ـ فإنها للتقرير بالنسبة . وبخلاف باقى الادوات فإنها للتقرير بما يطلب تصوره بها .

(٦) ١٧٠ المفتاح .

(٧) ى ٦٢ س ٢١

(٨) ص ٧٨ دلائل الإعجاز .

(٩) اى ولم يكن (بل فعله كبيرهم هذا) .

الهمزة فيه على أصلها [١] إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر الأصنام . وكقولك — أزيداً ضربت ؟ إذا أردت أن تقرره بأن مضروبه زيد .

ومنها الإنكار[٢] إمّا للتوبيخ بمعنى — ما كان ينبغي أن يكون [٣] نحو — أعصيت ربك ؟ أو بمعنى — لا ينبغي أن يكون[٤] كقولك للرجل يضيع الحق — أتنسى قديم إحسان فلان ؟ وكقولك للرجل يركب الخطر — أتخرج في هذا الوقت أيذهب في غير الطريق ؟ والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل أو يرتدع عن فعل ماهمّ به وإما للتكذيب بمعنى — لم يكن . كقوله تعالى[٥] : (أفأصفاكمْ ربّكمْ واتّخذ من الملائكة إناثاً) وقوله : (اصطفى البنات على البنين)[٦] أو بمعنى — لا يكون . نحو : (أنُلزمكمُوها وأنتمْ لها كارهون)[٧] وعليه قول امرىء القيس :

أيقتلني والمشرفي مُضاجعي ومسنونةٌ زرْقٌ كأنْياب أغوالِ

(١) من الاستفهام . وقد أجيب عن هذا النظر بأن قوله قبل كسرها . (لأكيدنّ أصنامكم) وقولهم . (سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم) فيهما دلالة على علمهم بأنه هو الذي كسرها . فلا يصح حمل استفهامهم على حقيقته .

(٢) دلالتها عليه من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم . لأن إنكار الشيء يستلزم عدم توجه الذهن إليه . وهذا يستلزم الجهل به . والجهل به يستلزم الاستفهام عنه .

(٣) إذا كان الموبخ عليه قد وقع في الماضي .

(٤) إذا كان الموبخ عليه واقعاً في الحال أو بصدد الوقوع في المستقبل .

(٥) ى ٤٠ س ١٧ (٦) ى ١٥٣ س ٣٧ (٧) ى ٢٨ س ١١

(٨) هو لحندج بن حُجر المعروف بامرىء القيس . والمشرفي السيف المنسوب إلى مشارف الشام . والمسنونة السهام المحدودة النصال . والزرق . الصافية في خضرة .

فيمن روى — أيقتلنى[1] وقول الآخر :

أأترك أن قلّت دراهمُ خالدٍ زيارتَه إنى إذنْ لَلَئيمُ[2]

والإنكار كالتقرير يشترط أن يلى المنكرُ الهمزةَ ، كقوله تعالى[3] : (أغيرَ الله تدعونَ) (أغيرَ الله أتخذُ وليًّا)[4] (أبشرًا منّا واحدًا نتبعه)[5] وكقوله تعالى[6] : (وقالوا لولا نزل هذا القرآنُ على رجلٍ من القريتين عظيم . أمْ يقسمونَ رحمةَ ربِّك) أى ليسوا هم المتخيِّرين للنبوة من يصلح لها ، المتولِّين لقسم رحمة الله التى لا يتولاها إلا هو بباهر قدرته وبالغ حكمته ، وعدّ الزمخشرى قوله : (أفأنتَ تُكرِهُ الناس حتى يكونوا مؤمنين)[7] وقوله : (أفأنت تُسمعُ الصّمَّ أو تهدى العُمْىَ)[8] من هذا الضرب ، على أن المعنى — أفأنت تقدر على إكراهم على الإيمان ؟ وأفأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والإلجاء؟ أى إنما يقدر على ذلك الله لا أنت ، وحمل السكاكى[9] تقديم الاسم فى هذه الآيات الثلاث[10] على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير كما مر[11] فى نحو — أنا ضربت — فلا يفيد إلا تقوّى الإنكار[12] .

---

(١) لعل الرواية الأخرى — ايقتلنى — كما فى البيت قبله .

(٢) هو لعمارة بن عقيل ، وقوله — أن قلت — يجوز روايته — أن وإن — وتقديره على الأول ولأن قلت وهو الأظهر ، والمراد بخالد : خالد بن يزيد بن مَزْيد الشيبانى .

(٣) ى ٤٠ س ٦ (٤) ى ١٤ س ٦

(٥) ى ٢٤ س ٥٤ (٦) ى ٣١ ، ٣٢ س ٤٣

(٧) ى ٩٩ س ١٠ (٨) ى ٤٠ س ٤٣

(٩) ١٧٠ ، ١٧١ المفتاح

(١٠) هى آية (أم يقسمون) والآيتان بعدها .

(١١) أى فى الكلام على تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى .

(١٢) على هذا لا يكون للتخصيص كما ذهب اليه الزمخشرى .

ومن مجيء الهمزة للإنكار نحو قوله تعالى[١] : (أليس اللهُ بكافٍ عبدَه)
وقول جرير :

ألستم خيرَ من ركب المطايا وأندى العالمين بطونَ راحِ [٢]

أي الله كاف عبده ، وأنتم خير من ركب المطايا ، لأن نفي النفي إثبات ، وهذا مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير ، أي للتقرير بما دخله النفي لا للتقرير بالانتفاء[٣] وإنكار الفعل مختص بصورة أخرى[٤] وهي نحو قولك - أزيداً ضربت أم عمراً ؟ لمن يدعي أنه ضرب إمّا زيدا وإما عمرا دون غيرهما ، لأنه إذا لم يتعلق الفعل بأحدهما والتقدير أنه لم يتعلق بغيرهما فقد انتفى من أصله لا محالة . وعليه قوله تعالى[٥] (قلْ آلذّكرين حرّم أم الأنثيينِ أمْ ما اشتملت عليه أرحامُ الأنثيين) أخرج اللفظ مُخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد الأشياء ثم أريد معرفة عين المُحرّم ، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله . وكذا قوله (آللهَ أذِن لكم)[٦] إذ معلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضفوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أخرج مُخرجه إذا

---

(١) ى ٣٦ س ٣٩

(٢) هو من قصيدة له في مدح عبد الملك بن مروان . وأندى أفعل تفضيل من الندى . والراح راحة وهي باطن الكف . ويجوز أن يراد بها الكف على سبيل المجاز كما في البيت . بقرينة إضافة بطون إليها .

(٣) لأن التقرير في مثل هذا لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت الهمزة عليه . وإنما يكون بما يعرفه المخاطب فيه من إثبات أو نفي . كقوله تعالى ى ١١٦ س ٥ (أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله) .

(٤) هذه الصورة لا يكون الفعل فيها واليا للهمزة كالصور السابقة ، ومع هذا يكون هو المنكر : وهذه الصورة : أبلغ في نفي الفعل كما سيأتي تقريره .

(٥) ى ١٤٣ س ٦ (٦) ى ٥٩ س ١٠

كان الأمر كذلك . ليكون أشد لنفى ذلك وإبطاله ، فإنه إذا نفى عما جعل فاعلا له فى الكلام ولا فاعل له غيره لزم نفيه من أصله .

قال السكاكى رحمه الله(١) وإياك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذى سبق (٢) فى نحو - أنا ضربت ، وأنت ضربت ، وهو يضرب - من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى فى الوجهين ، فلا تحمل نحو قوله تعالى : (آلله أذن لكم) على التقديم ، فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره(٣) ولكن احمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار ، وفيه نظر ، لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب - أعنى ما يكون الاسم الذى يلى الهمزة فيه مظهراً - لا يفيد توجّه الإنكار الى كونه فاعلا للفعل الذى بعده فهو ممنوع(٤) وإن اراد أنه يفيد ذلك إن قُدّر تقديم وتأخير وإلا فلا على ماذهب اليه فيما سبق . فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيه على ما تقدم(٥) .

لايقال : قد يلى الهمزة غير المنكر فى غير ماذكرتم ، كما فى قوله :

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى (٦)

---

(١) ١٧١ : المفتاح

(٢) أى فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى .

(٣) لأنه بهذا يكون مفيداً للتخصيص ، وليس مراداً .

(٤) لأن المعنى على هذا قطعاً فى المظهر والمضمر .

(٥) لأن البناء فيها على المظهر فلا تحتمل تقدير التقديم والتأخير والحق أن السكاكى لايخالف غيره فى توجه الانكار فى الآية إلى الفاعل على ان المراد منه إنكار الفعل ، وإنما ينكر أن يكون التقديم فى ذلك للتخصيص ، وهذا موافق لمذهبه السابق فى الفرق بين البناء على المضمر والبناء على المظهر ، وماذكره فى منع تقدير التقديم هنا لايمنع أنه ممنوع عنده أيضاً لأن البناء فيه على المظهر لا المضمر .

(٦) انظر ص ٤٦ .

فإمعناه أنه ليس بالذى يجىء منه أن يقتل مثلى(١) بدليل قوله :

يغطُّ غطيطَ البكْرِ شُدَّ خناقُه ليقتلنى والمرءُ ليس بقتال(٢)

لأنا نقول : ليس ذلك ، معناه لأنه قال ـ والمشرفى مضاجعى ـ فذكر مايكون منعاً من الفعل ، والمنع إنما يحتاج إليه مع من يتصور صدور الفعل منه دون من يكون فى نفسه عاجزاً عنه .

ومنها التهكم(٣) نحو : أصلاتُكَ تأمُرك أنْ نترك ما يعبُدُ آباؤنا أوْ أنْ نفعلَ فى أموالنا ما نشاءُ) (٤) .

ومنها التحقير (٥) كقولك — من هذا؟ وما هذا؟ .

ومنها التهويل(٦) كقراءة ابن عباس(٧) رضى الله عنهما : (ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين * منْ فرْعوْن) بلفظ الاستفهام ، لمّا وصف الله تعالى

---

(١) فيكون لإنكار الفاعل لا الفعل .

(٢) هذا البيت قبل البيت السابق ، والبكر الفتى من الإبل ، وغطيطه هديره فى شقشقته ، والخناق مايخنق به من حبل ونحوه .

(٣) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم ، لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به وبفائدته ، والجهل بذلك يستلزم التهكم به .

(٤) ى ٧٨ س ١١

(٥) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزومين وإرادة اللازم ، لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به ، والجهل به يستلزم تحقيره ، والفرق بين التحقير والتهكم أن التهكم قد يكون عن هو عظيم فى نفسه بخلاف التحقير ، ومن التحقير قول الشاعر :

من آية الطرق يأتى نحوك الكرمُ أين المحاجم يا كافور والجلمُ

(٦) دلالتها عليه من إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب ، لأن الاستفهام عن الشيء ينشأ عن الجهل به ، والجهل به ينشأ عن كونه لايدرك كنهه .

العذاب بأنه من اشدته وفظاعة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال : (من فرعون) اى أتعرفون من هو فى فرط عتوه وتجبره ؟ ماظنكم بعذاب يكون هو المعذب به ؟ ثم عرّف حاله بقوله : (إنه كان عالياً من المسرفين) .

ومنها الاستبعاد(١) نحو : (أنىّ لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ، ثم تولوا عنه وقالوا معلّم مجنون)(٢) .

ومنها التوبيخ والتعجيب جميعاً(٣) كقوله تعالى(٤) : (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون) اى كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة ؟ أما التوبيخ فلأن هذه الحال تأبى الا يكون للعاقل علم بالصانع . وعلمه به يأبى أن يكفر ، وصدور الفعل مع الصارف القوى مظنة تعجب ، ونظيره : (أتأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب)(٥) .

---

(١) دلالتها عليه كدلالتها على الاستبطاء السابق للقرب بين معنيهما ، والفرق بينهما أن الاستبطاء يتوقع ما يتعلق به بخلاف الاستبعاد .

(٢) ى ١٣ و ١٤ س ٤٤

(٣) دلالتها عليهما كدلالتها على الانكار من إطلاق إسم اللازم وإرادة الملزوم ، لأنهما يستلزمان إنكار الموبخ عليه والمتعجب منه ، وإنكارهما يستلزم عدم توجه الذهن اليهما ، وهذا يستلزم الجهل بهما ، والجهل بهما يستلزم الاستفهام عنهما .

هذا ولا يخفى أن البحث هنا عن الاستفهام وأدواته كالبحث عن التمنى وأدواته ، فليس له كبير علاقة بعلم المعانى ، ولا وجه للاشتغال به فيه .

(٤) ى ٢٨ س ٢

(٥) ى ٤٤ س ٢

تمرينات على التمنى والإستفهام

(١) لماذا آثر الشاعر فى التمنى — ليت — على غيرها فى قوله:

ليت الكواكب تدنو لى فأنظمها

عقود مدح فما أرضى لكم كلمى

(٢) لماذا أوثرت — لو — فى التمنى على — ليت — فى قوله تعالى: ى١٠٢ س ٢٦
(فلو أنّ لنا كرّة فنكون من المؤمنين).

تمرين — ٢

(١) بين ما تدل عليه — هل — فى قوله تعالى حكاية عن أهل النار ى ٤٤ س ٤٢
(هل إلى مردّ من سبيل) وما الداعى إلى إيثارها على غيرها فيه ؟

(٢) بين معنى الاستفهام فى قول الشاعر :

أضاعونى وأىّ فتى أضاعوا ليوم كريهة وسداد ثغر

تمرين — ٣

(١) هل الانكار بالاستفهام فى البيت الآتى للتوبيخ أو للتكذيب ؟ وهل المقصود به الفعل أو غيره ؟ :

أعندى وقد مارست كلّ خفيّة يُصدق واش أو يخيب سائل

(٢) بين ما يدل عليه الاستفهام فى قول الشاعر :

فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى أطنين أجنحة الذّباب يضير

تمرين ٤ —

(١) بين معنى — هل — فى قول الشاعر :

هل الدهر إلا ساعة ثم تنقضى بما كان فيها من بلاء ومن خفض

(٢) بين معنى — ليت — فى قول الشاعر :

فليت لى بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الاغارة فرساناً وركباناً

الأمر : ومن أنواع الانشاء الأمر ، والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو : ليحضرْ زيد وغيرها ، نحو : أكرم عمراً ، ورويد بكراً — موضوعه لطلب الفعل استعلاء ، لتبادُر الذهن عندسماعها إلى ذلك وتوقف ماسواه على القرينة، قال السكاكي [1] لاطباق أئمة اللغة على إضافتها إلى الامر بقولهم — صيغة الأمر ومثال الامر ولام الأمر — وفيه نظر لا يخفى على التأمل [2] .

ثم إنها — أعني صيغة الأمر — قد تستعمل فى غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام [3] كالاباحة [4] كقولك فى مقام الاذن — جالس الحسن أو ابن سيرين — ومن أحسن ما جاء فيه قول كُثير :

أسيئى بنا أو أحسنى لاملومةٌ لدينا ولا مقليةٌ إن تقلتِ

أى لا أنت ملومة ولا مقلية ، ووجه حسنه إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت

---

(١) ١٧١ — المفتاح .

(٢) لأن أئمة اللغة لا يريدون بالأمر فى هذا طلب الفعل إستعلاء ، وانما يريدونه الأمر فى نحو : قم وليقم ، ولو لم يكن على جهة الاستعلاء ، لأنهم يقولون ذلك فى مقابلة الماضى والمضارع .

(٣) استعمالها فى ذلك مجاز إن منعت قرينة من ارادة الأمر والا فكناية . وتبعية ذلك للمقام هى التى تجعل له صلة بعلم المعانى ، وهى صلة لا تقتضى ذكره فيه كما سبق فى التمني والاستفهام .

(٤) استعمالها فيما يكون فى مقام يتوهم السامع فيه حظر شيء عليه، لاشتراكها هى والأمر فى مطلق الإذن ، فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الأخص على الأعم.

(٥) هو لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزّة ، والخطاب لعزة محبوبته. وملومة خبر مبتدا تقديره لا أنت ملومة ، والمقلية اسم مفعول من القلى وهو البغض ، وقوله - تقلت - فعل ماض منه مسند إلى ضمير المؤنث المستتر ، وأصله - تقلّيت - فالتفت من الخطاب الى الغيبة ، ومفعوله محذوف أى تقلّتنا .

لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب ، أى مهما اخترت فى حتى من الإساءة والإحسان فأنا راض به غاية الرضا ، فعامليني بهما وانظرى هل تتفاوت حالى معك فى الحالين ؟

والتهديد[١] كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدبته ـ اشتم مولاك ـ وعليه (اعمَلوا ما شئتُم[٢]) .

والتعجيز[٣] كقولك لمن يدعى أمراً تعتقد أنه ليس فى وسعه ـ افعله ـ وعليه (فأتُوا بسُورة من مثله[٤]) .

والتسخير[٥] نحو : (كُونوا قردة خاسئين[٦]) .

والإهانة[٧] نحو : (كُونوا حجارة أو حديداً[٨]) وقوله تعالى[٩] : (ذقْ إنك أنت العزيزُ الكريم) .

---

(١) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام عدم الرضا بالمأمور به ، واستعمالها فيه مجاز لعلاقة شبه التضاد بينه وبين الأمر .

(٢) ى ٤٠ س ٤١

(٣) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام اظهار عجز من يدعى القدرة على ما يعجز عنه ، واستعمالها فيه لعلاقة شبه التضاد أيضا .

(٤) ى ٢٣ س ٢

(٥) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام انقياد المأمور للآمر من غير قدرة له فيه ، واستعمالها فيه لعلاقة المشابهة بينه وبين الأمر فى مطلق الإلزام .

(٦) ى ٦٥ س ٢ .

(٧) تستعمل فيها صيغة الأمر فى مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور ، واستعمالها فيها لعلاقة اللزوم ، لأن طلب الشىء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع خسته يستلزم إهانة المأمور ، والفرق بين الإهانة والتسخير أن الإهانة لا يحصل فيها المأمور به بخلاف التسخير .

(٨) ى ٥٠ س ١٧ (٩) ى ٣٩ س ٤٤

والتسوية[١] كقوله : (أنفقوا طوعاً أو كَرهاً لن يتقبل منكم[٢]) وقوله : (فاصبروا أو لا تصبروا[٣])

والتمنى[٤] كقول امرىء القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى[٥]

والدعاء ، إذا استُعمِلت فى طلب الفعل على سبيل التضرع[٦] نحو : (رب اغفر لى ولوالدىّ[٧]) .

والالتماس ، إذا استعملت فيه على سبيل التلطف[٨] كقولك لمن يساويك فى الرتبة — افعل — بدون الاستعلاء .

والاحتقار[٩] نحو : (ألقوا ما أنتم ملقون[١٠]) .

---

(١) تستعمل فيها صيغة الأمر فى مقام توهم رجحان أحد الأمرين على الآخر ، واستعمالها فيها لعلاقة التضاد بينها وبين الأمر . وقيل : إن صيغة التسوية خبر لا إنشاء

(٢) ى ٥٣ س ٩ (٣) ى ١٦ س ٥٢

(٤) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام طلب شىء محبوب لا قدرة للطالب عليه ، واستعمالها فيه لعلاقة التضاد أيضاً .

(٥) هو الخندق بن حُجر المعروف بامرىء القيس من قوله:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى بصبح وما الإصباحُ منك بأمثلِ

وقوله — انجلى بمعنى انكشف ، والأمثل الأفضل وإنما طلب انجلاء الليل مع هذا لأن فى تغير الزمن راحة على كل حال .

(٦) هو طلب الأدنى من الأعلى . وقيل : إن استعمال صيغة الأمر فيه حقيقة لا مجاز ، وكذلك استعمالها فى الالتماس .

(٧) ى ٢٨ س ٧١ (٨) هو الطلب مع المساواة .

(٩) هو قريب من الإهانة أو هما بمعنى واحد .

(١٠) ى ٤٣ س ٢٦

ثم الأمر قال السكاكى[1] حقه الفور ، لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخى، والحق خلافه لما تبين فى أصول الفقه[2].

النهى : ومنها النهى ، وله حرف واحد وهو — لا — الجازمة فى قولك — لا تفعل — وهو كالأمر فى الاستعلاء ، وقد يستعمل فى غير طلب الكف أو الترك[3] كالتهديد[4] كقولك لعبد لا يمتثل أمرك — لا تمتثل أمرى .

واعلم أن هذه الأربعة — أعنى التمنى والاستفهام والأمر والنهى — تشترك فى

---

(١) ١٧٢ المفتاح

(٢) الحق أنه لا معنى لذكر مثل هذا هنا . لأنه من خلط مسائل علم بمسائل علم آخر .

(٣) يشير بهذا إلى الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة فى أن المطلوب فى النهى الكف أو الترك ، وهو خلاف أصولى لا معنى لذكره هنا .

(٤) استعمال النهى فيه مجاز مرسل علاقته السببية ، لأن النهى عن الشيء يترتب عليه التخويف على مخالفته :

وقد يستعمل النهى فى الدعاء ، كقوله تعالى ى ٢٨٦ س ٢ (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وفى الالتماس ، كقول الشاعر :

لا تطاويا الدمر عنى يوم نائبة   فإن ذلك غير مغتفر

وفى التمنى ، كقول الشاعر ،

ياليل طل يانوم زل   ياصبح قف لا تطلع

وفى الارشاد ، كقول بشار :

ولا تحسب الشورى عليك غضاضة   فإن الخوافى قوة للقوادم

وذكر النهى فى علم المعانى كذكر التمنى والاستفهام والأمر .

كونها قرينة دالة على تقدير الشرط بعدها[1] كقولك — ليت لى مالا أنفقه — أى إن أرزقه . وقولك — أين بيتك أزرك — أى إن تعرفنيه . وقولك — أكرمنى أكرمك — اى ان تكرمنى ، قال[2] : (فهب لى من لدنك وليا يرثنى) بالجزم . فأما قراءة الرفع فقد حملها الزمخشرى على الوصف[3] . وقال السكاكى[4] الأولى حملها على الاستئناف دون الوصف لهلاك يحيى قبل زكريا عليهما السلام، وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله ، فكأنه لما قال : (فهب لى من لدنك وليا) قيل : ما تصنع به ؟ فقال (يرثنى) فلم يكن داخلا فى المطلوب بالدعاء[5] وقولك — لا تشتم يكن خيراً لك — أى إن لا تشتم .

وأما العرض كقولك لمن تراه لا ينزل — أن تنزل تصب خيراً — أى إن تنزل فمولد من الاستفهام[6] وليس به ، لأن التقدير أنه لا ينزل ، فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل وهو محال .

وتقدير الشرط فى غير هذه المواضع لقرينة جائزة أيضاً . كقوله تعالى (فالله هو

---

(١) وجه ذلك أن الحامل على الطلب إما كون المطلوب مقصوداً لذاته أو لغيره لتوقفه عليه ، أى على ذلك المطلوب ، فإذا كان مقصودا لغيره وذكره بعد تبادر الى الذهن ان المطلوب شرط فيه ، فيكون الطلب متضمناً لشرطه ومغنياً عن ذكره، ولا يخفى أن ذكر هذا فى باب الإيجاز الآتى أليق من ذكره هنا .

(٢) ى ٥ س ١٩

(٣) أى للنكرة قبله (٤) ١٧٢ المفتاح

(٥) فلا يقدح تخلفه فى دعائه بعدم إرثه له مع أنه نبى مستجاب الدعاء . وقد أجاب عن ذلك من حملها على الوصف بأن المراد بالإرث ارث العلم والنبوة ، وقد حصلا ليحيى فورث قبل موته أباه فيهما .

(٦) فهو مثله فى كونه قرينة دالة على شرط والترجى فى ذلك أيضاً مثل التمنى ، والدعاء ونحوه مثل الأمر والنهى .

الولىّ) أى إن أرادوا أولياء بالحق فالله هو الولى بالحق لا ولىّ سواه[1] وقوله : (ما اتَّخَذَ اللهُ من وَلد وما كان معه من إله إذن لذهب)[2] أى لو كان معه إله إذن لذهب .

النداء : ومنها النداء[3] وقد تستعمل صيغة فى غير معناه ، كالإغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم[4] يامظلوم .

والإختصاص[5] فى قولهم — أنا أفعل كذا أيها الرجل[6] ونحن نفعل كذا أيها

---

(١) لأنه من قوله تعالى : ى ٩ س ٤٢ (أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى) وقيل : إن قوله : (أم إتخذوا) إنكار وتوبيخ بمعنى أنه لا ينبغى لهم أن يتخذوا من دونه أولياء لأن الله هو الولى ، فتكون الفاء للتعليل لا للشرط ، وهو ضعيف لأن المألوف فى ذلك أن يقال — والله هو الولى — كما يقال أتضرب زيداً وهو أخوك ؟ .

(٢) ى ٩١ س ٢٣ وتمام الآية : (لذهب كلُّ إله بما خلقَ) .

(٣) هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو وهو — يا — أو إحدى أخواتها ، ودلالة النداء على الطلب التزامية ، لأنه بمقتضى تعريفه فى معنى — أدعو — وهو فعل مضارع لا أمر ، ولكن الدعاء يتضمن طلب الاقبال ، فلهذا جعل النداء من أقسام الطلب ، وقيل : إنه مجرد تنبيه لا طلب فيه ، وقيل : إنه بمعنى — أقبل — فيدل على الطلب مطابقة لا التزاماً .

(٤) بهذا لا تكون — يا — فى ذلك للنداء لأن الاقبال حاصل فلا معنى لطلبه بل يكون المراد بها الاغراء على طلب الأمر الذى ينادى له . واستعمال النداء فى الاغراء مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد .

(٦) استعمال النداء فيه مجاز مرسل علاقته كعلاقة الاغراء ، وهو فى الحقيقة صورة نداء كما سيأتى .

(٦) يريد بالرجل نفسه ، فهو فى الحقيقة صورة نداء لا نداء ، ولكن أداة الاختصاص لما كثر استعمالها مع أدوات النداء نزلت منزلتها ، وقيل : إن الاختصاص

القوم، واغفر اللهمّ لنا أيتها العصابة — أي متخصصاً من بين الرجال، ومتخصصين من بين الأقوام والعصائب.

ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء(١) إما للتفاؤل أو لإظهار الحرص في وقوعه كالأمر(٢) والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين(٣) أو للاحتراز عن صورة الأمر،

نداء حقيقي لا مجازي، لأنه لا مانع من نداء الشخص نفسه، كما قال عمر رضي الله عنه، كل الناس أفقه منك يا عمر. فنادى نفسه.

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة، كقول الشاعر:

يا لَلرجال ليوم الأربعاء أما ... ينفك يحدث لي بعد النهى طربا

وفي التعجب، كقول الشاعر:

يا لكِ من قُبَّرة بمعمر ... خلا لكِ الجو فبيضي واصفري

وفي التحسر والتوجع كقول الشاعر:

أيا منازلَ سلمى أين سلماك ... من أجل هذا بكيناها بكيناك

وذكر النداء في علم المعاني كذكر التمني والاستفهام والأمر والنهي، وعدّ له صلة وثيقة منه بعلم المعاني استعمال نداء القريب في البعيد وبالعكس لتنزيل كل منهما منزلة الآخر، كما قيل في نداء القريب المنزل منزلة البعيد:

يأيها السادر المزور من صلف ... مهلا فإنك بالأيام منخدعُ

وكذا قيل في نداء البعيد المنزل منزلة القريب:

أسكانَ نعمان الأراك تيقنوا ... بأنكمُ في ربع قلبيَ سكانُ

(١) استعمال الخبر إذا ماضياً في الطلب مجاز مرسل علاقته الضدية، أو استعارة بتشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاؤل أو الحرص على وقوعه. واستعماله إذا كان مستقبلا في الطلب مجاز أيضاً. ويجوز أن يكون كناية بجعل حصول الفعل في المستقبل لازماً لطالبه في الحال، ثم يطلق اللازم ويراد الملزوم، وقيل: إنه لا يصح أن يكون كناية، لأنه عليها يكون خبراً لفظاً ومعنى مع أنه قد جعل إنشاء بصيغة الخبر.

(٢) في الكلام على الشرط في باب المسند.

(٣) يعني التفاؤل وإظهار الحرص في الوقوع، ومن ذلك قول الشاعر:

إن الثمانين — وبلغتها — ... قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

كقول العبد المولى إذا حول عنه وجهه — ينظر المولى إلىّ ساعة — أو لحمل المخاطب على المطلوب ، بأن يكون المخاطب ممن لايحب أن يكذب الطالب[1] أو لنحو ذلك[2]

تنبيه

ما ذكرناه فى الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مخصصا بالخبر، بل كثير منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر[3] يظهر ذلك بأدنى تأمل ، فليعتبره الناظر .

---

(١) كأن تقول لصاحبك — تأتينى غداً — بدل ائتنى ، لتحمله بلطف على الإتيان ، لأنه إذا لم يأتك صرت كاذباً وهو لايحب تكذيبك .

(٢) كالتنبيه على سرعة الامتثال فى قولك — أخذت عليكم عهداً لا تختلفون فى أمركم — مكان لا تختلفوا .

وقد يقع الإنشاء موقع الخبر لأغراض منها : الاهتمام بالشىء ، كقوله تعالى : ى٢٩ س٧ (قل أمرَ ربّى بالقسط وأقيمُوا وجوهَكم عندَ كل مسجد) ومنها الرضا بالواقع حتى كأنه مطلوب ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من كذَبَ علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ومنها الاحتراز عن مساواة اللاحق بالسابق، كقوله تعالى : ى ٥٤ س١١ (قالَ إنى أشهدُ اللهَ واشهدوا أنّى برىء مما تشركونَ مِنْ دونِه) .

ولايخفى أن مثل هذا يمكن ذكره فى أحوال الإسناد الخبرى .

(٣) كالذكر والحذف ونحوهما ، وقليل منه يختلف فيه حكم الإنشاء والخبر ، كالتأكيد ونحوه ، فإنه لايكون فى الإنشاء للشك أو الإنكار من المخاطب ، وأنى أرى أن ذلك الكثير هو الذى يعد فى الإنشاء من علم المعانى ، أما الكلام على أنواعه فهو قليل الجدوى فيه ، فالأحسن الاستغناء عن هذا الباب من أبوابه ، وأن يلحق ماذكره فيه بما يليق به من علم البيان وغيره .

تمرينات على الأمر والنهى والنداء

تمرين — ١

(١) ما يراد بالنهى فى قول الشاعر ؟ :

لا تحسب المجد تمراً أنت آكله   لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا

(٢) ما يراد بالأمر فى قول الشاعر ؟

أريني جواداً مات هزلا لعلني   أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

تمرين — ٢

(١) ما يراد بالنداء فى قول الشاعر ؟

يادرة نزعت من تاج والدها   فأصبحت حلية فى تاج رضوان

(٢) لماذا أتى بنداء القريب فى قول الشاعر ؟

ألا يا لا تبعد وليس بخالد   حى ومن تصب المنون بعيد

تمرين — ٣

(١) لأى شىء استعمل الأمر باللام فى قوله تعالى : ى ٩ س ٤ (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم) . ؟

(٢) لماذا أتى بنداء البعيد فى قوله تعالى : ى ٧٧ س ٤٣ (ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون) وما يراد بالأمر فيه ؟

تمرين — ٤

(١) لماذا عبر بالخبر عن الطلب فى قوله تعالى : ى ٨٤ س ٢ (وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم) . ؟

(٢) ما يراد بالأمر فى قول الشاعر ؟

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم   إذا جمعتنا يا جرير المجامع

القول فى الوصل والفصل

تعريف الوصل والفصل : الوصل عطف بعض الجمل على بعض ؛ والفصل تركه[1] وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ماتقتضيه البلاغة فن منها عظيم الخطر ، صعب المسلك ، دقيق المأخذ ، لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علماً بكنهه

الصعب
معرفة
الجهة
الجامعة

---

(١) جرى الخطيب فى جعل كل من الوصل والفصل خاصاً بالجمل على ما جرى عليه عبد القاهر فى – دلائل الإعجاز – والعلوى – فى الطراز – وابن قيم الجوزية فى – الفوائد – بل الذى جرى عليه علماء البلاغة أن كلا منهما خاص بالعطف بالواو وتركه دون غيره من حروف العطف ، وبالجمل التى لا محل لها من الإعراب ، لأن دقة الوصل والفصل إنما تظهر فى ذلك ، أما عطف المفرد على المفرد فإنه يأتى للتشريك فى الحكم فأمره سهل ، وكذلك الجمل التى لامحل لها من الاعراب لوقوعها موقع المفرد ، ومثلها العطف بغير الواو ، لأنه يأتى لمعانيه النحوية المعروفة ، وليس كذلك العطف بالواو فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب ، لأنك إذا قلت – زيد قائم ، وعمرو قاعد – لم يكن معك حكم ندعى ان الواو أشركت بين الجملتين فيه ، فيشكل فى ذلك أمرها ، وتحتاج إلى إعتبار آخر من الاعتبارات الآتية . وظاهر كلام عبد القاهر أن واو الوصل تؤتى بها لاعتبارات الوصل فقط ، وأنها تفيد من ذلك غير ما تفيده واو العطف .

وقد ذهب السكاكى إلى أن كلا من الوصل والفصل يأتى فى عطف الجمل والمفردات ، وفى العطف بالواو وغيره من حروف العطف ، وأن المعوّل عليه فى ذلك هو الجهة الجامعة ، فمتى وجدت صح العطف فى الجمل وغيرها ، كما تقول – الشمس والقمر والسماء والأرض والجن والانس كل ذلك محدث – ومتى فقدت امتنع العطف ، فلا تقول – الشمس ومرارة الأرنب ودين المجوس كلها محدثة – وقد انتصر للسكاكى فى هذا بعض مؤلفى عصرنا ؛ والحق ما جرى عليه عبد القادر وغيره ؛ لأنه إذا كان هناك اشتراك فى الحكم بين المفردات وأردت أن تخبر عنه لم يجز أن يمنعك من ذلك

إلا من أوتى فى فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورزق فى إدراك أسراره ذوقاً صحيحاً، ولهذا قصر بعض علماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك[1] وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه، وأن أحداً لا يكمل فيه إلا كمل فى سائر فنونها، فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه فى البيان، فنقول والله المستعان.

أحوال الوصل والفصل: الوصل للاشتراك فى الحكم: إذا أتت جملة بعد جملة فالأولى منهما إما أن يكون لها محل من الاعراب أو لا، وعلى الأول إن قصد التشريك بينها وبين الثانية فى حكم الاعراب عطفت عليها[2] وهذا كعطف المفرد على المفرد[3] لأن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة

فقد الجهة الجامعة بينها. وقد يشتبه فى ذلك بما حكى عن نصيب أنه اجتمع بالكميت فأنشده:

أمْ هل ظعائنُ بالعلياء رافعة ... وإن تكامل فيها الدَّل والشَّنبُ

فعقد نصيب واحدة، فقال الكميت: ماذا تحصى؟ فقال: خطأك، فإنك تباعدت فى القول. أين الدل من الشنب؟ ألا قلت كما قال ذو الرمة:

لمياء فى شفتيها حُوَّة لَعَسٌ ... وفى اللثات وفى أنيابها بَرَدُ

فالدل يذكر مع الغنج وما أشبهه، والشنب يذكر مع اللعس وما أشبهه. ولكن ما ذكره نصيب يرجع إلى محسن بديعى يسمى مراعاة النظير، وعلم المعانى لاشأن له بالمحسنات البديعية، ولهذا لم يعطف ذو الرمة حوة على لعس مع المناسبة بينهما.

(١) أى لأن الأمر فى البلاغة مقصور على معرفة الوصل والفصل، لأنه لا يقتصر عليها، بل يشمل الإيجاز ونحوه من فنونها.

(٢) أى وجوباً.

(٣) فإنه واجب عند قصد التشريك، ولكن يجوز تركه فى الاخبار والصفات المتعددة، وقد بين هذا فى علم النحو.

موقع المفرد ، فكما يشترط فى كون العطف بالواو ونحوه[1] مقبولا فى المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة[2] كما فى قوله تعالى[3] : (يَعلمُ ما يَلِجُ فى الأرض وما يخرُجُ منها وما ينزل من السماء وما يعرُجُ فيها) يشترط فى كون العطف بالواو ونحوه مقبولا فى الجملة ذلك ، كقولك — زيد يكتب ويشعر ، أو يعطى ويمنع — وعليه قوله[4] : (والله يقبضُ ويبسط وإليه ترجعون) ولهذا عيب على أبى تمام قوله :

---

(١) قيل : إنه يريد بنحو الواو ما يدل التشريك كالفاء وثم وحتى ، ورُدّ بأن هذا الحكم مختص بالواو : لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك ، فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة ، كما تقول إن تخرج من المنزل فتمطر السماء تبتل — أما الواو فلابد فيه من تلك الجهة ، وقيل إنه يريد بنحو الواو ما يأتى بمعناه من حروف العطف ، وذلك نحو أو — فى قول توبة :

وقد زعمتْ ليلى بأنىَ فاجر لنفسى تقاها أو عليها فجورها

هذا وربما يؤيد ما سيأتى من تفرقته بين الواو وغيره فى عطف الجمل التى لا محل لها من الإعراب .

(٢) المراد بالجهة الجامعة الجامع الآتى بيانه ، واشتراط ذلك فى عطف المفرد على المفرد إنما يوافق مذهب السكاكى السابق ، ولا يوافق ما سبق له فى الوصل والفصل من تخصيصهما بالجمل .

(٣) ى ٢ س ٣٤ والجهة الجامعة فيه التقابل بين — ما يلج وما يخرج — وبين — ما ينزل وما يعرج — وقد تكون شبه التماثل ، كقول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

ومثل هذا يدخل فى المحسنات البديعية عند من يرى قصر الوصل والفصل على الجمل .

(٤) ى ٢٤٥ س ٢

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم (١)

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى ولا تعلق لأحدهما بالآخر (٢).

الفصل لعدم الاشتراك في الحكم : وإن لم يقصد ذلك ترك عطفها عليها (٣) كقوله تعالى (٤) : (وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزىء بهم) لم يعطف (الله يستهزىء بهم) على (إنا معكم) لأنه لو عطف عليه لكان من مقول المنافقين وليس منه ، وكذا قوله تعالى (٥) : (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون . ألا إنهم هم المفسدون) وكذا قوله تعالى : (وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون (٦))

---

(١) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبي تمام ، وقوله - لا - نفي لما أدعته محبوبته في البيت قبله :

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلول باللوى ورسوم

والنوى الفراق والصبر عصارة شجر مر ، وأبو الحسين هو محمد بن الهيثم الذي مدحه أبو تمام بهذه القصيدة ، ويصح أن يكون ما في البيت من عطف المفرد .

(٢) أجيب عن أبي تمام بأن الجامع بين الامرين شبه التضاد ، لأن مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم ، وهو إلى هذا تحيل للتخلص من النسيب الى المدح .

(٣) لا يخفى أن ترك العطف لهذا يكون لمانع نحوي لا لوجه بلاغي ، فلا يصح أن يعد من أحوال الفصل الذي هو باب من أبواب البلاغة .

فالحق أنه لا يصح البحث عن الداعي الى الفصل في ذلك من هذه الجهة النحوية ، وإنما يبحث عن الداعي إلى الفصل فيه بالنظر إلى جملة - قالوا - او جملة الشرط وجوابه ، كما يأتي في الفصل لعدم الاشتراك في القيد والشبه كمال الانقطاع .

(٤) ى ١٤ و ١٥ س ٢

(٥) ى ١١ و ١٢ س ٢

(٦) ى ١٣ س ٢

(الفا) للتعقيب
(ثم) للترتيب

الوصل بغير الواو من حروف العطف : وعلى الثاني أن قصد بيان ارتباط الثانية بالأولى على معنى بعض حروف العطف سوى الواو عطفت عليها بذلك الحرف[1] فتقول — دخل زيد فخرج عمرو — إذا أردت أن خروج عمرو كان بعد دخول زيد من غير مهلة ، وتقول — خرجت ثم خرج زيد — إذا أردت أن تخبر أن خروج زيد كان بعد خروجك بمهلة ، وتقول — يعطيك زيد ديناراً أو يكسوك جبة — إذا اردت ان تخبر أنه يفعل واحداً منهما لا بعينه ، وعليه قوله تعالى[2] : (سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين) ببيان ارتباط الثانية بالأولى على معنى بعض حروف العطف

(٢) الفصل لعدم الاشتراك في القيد : وإن لم يقصد ذلك فإن كان للأولى حكم ولم يقصد إعطاؤه للثانية تعين الفصل[3] كقوله تعالى[4] : وإذا خلوا إلى شياطينهم

---

(١) أي من غير اشتراط جهة جامعة فلا يشترط ذلك في عطف هذه الحروف للجمل كما لا يشترط في عطفها للمفردات ، وعلى هذا يصح أن تقول — خرجت من المنزل فأمطرت السماء — مع أنه لا يصح فيه العطف بالواو لعدم الجهة الجامعة ، وقيل: إنه تشترط الجهة الجامعة في عطف الجمل بهذه الحروف ، بدليل أنه لا يصح أن تقول — جالينوس طبيب ثم سورة الإخلاص من القرآن ثم ان الفرد يشبه الآدمي — ولا يخفى ان فساد هذا ليس لفقد الجهة الجامعة الآتية ، لأنه لا يصح من غير العطف أيضاً ، وهذا لأن كل كلام لا بد فيه من ارتباط بين أجزائه ، ثم يأتي بعد ذلك اعتبار الوصل والفصل بالنظر إلى الجامع الخاص الآتي وغيره من الاعتبارات الآتية.

(٢) ي ٢٧ س ٢٧

(٣) أي بلاغة لا نحواً ، لأن العطف يقتضي التشريك في حكم الإعراب لا في القيود ، فإذا قيل — ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً — لا يلزم أن يكون ضرب عمرو يوم الجمعة أيضاً ، ولكن ذلك هو الظاهر من العطف وإن لم يقتضه ، فلهذا تعين الفصل بلاغة فيما هنا دفعاً لإرادة ذلك الظاهر

(٤) ي ١٤ و ١٥ س ٢

قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون * اللهُ يستهزىء بهم) لم يعطف (الله يستهزىء بهم) على (قالوا) لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظروف المقدم [1] وهو قوله : (وإذا خلوا إلى شياطينهم) فإن استهزاء الله بهم — وهو أن خذلهم فخلاهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجاً إياهم من حيث لا يشعرون — متصل لا ينقطع بكل حال ، خلوا الى شياطينهم أم لا يخلوا إليهم . وكذلك فى الآيتين الأخيرتين [2] فإنهم مفسدون فى جميع الأحيان قيل لهم لا تفسدوا أو لا وسفهاء فى جميع الأوقات قيل لهم آمنوا أو لا .

أحوال أخرى للفصل : وإن لم يكن للأولى حكم كما سبق فإن كان بين الجملتين كمال الإنقطاع وليس فى الفصل إيهام خلاف المقصود كما سيأتى ، أو كمال الاتصال ، أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى ، أو بمنزلة المتصلة بها — فكذلك يتعين الفصل [3] أما فى الصورة الأولى فلأن الواو للجمع والجمعُ بين الشيئين يقتضى مناسبة بينهما كما مر . وأما فى الثانية فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشىء على نفسه مع أن

---

(١) لأن هذا هو ظاهر العطف ، وإن لم يقتضه كما سبق ، والمراد باختصاصه بالظرف انه قيد فيه لكونه شرطاً له ، والشرط قيد فى الجواب كما هو معلوم .

(٢) هما قوله : (وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض) الآية — وقوله : (وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس) الآية . والمراد أنهما أخيرتان باعتبار ترتيبهما فيما ذكره سابقاً ، وإن كانتا فى التنزيل قبل هذه الآية .

(٣) هذه أربع حالات للفصل : كمال الانقطاع بلا إيهام ، وكمال الاتصال ، وشبه كمال الانقطاع ، وشبه كمال الإتصال . ويضاف إليها الحالة السابقة التى تتناسب فيها الجملتان ويوجد فى أولاهما حكم لا يقصد إعطاؤه للثانية . وسمى التوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف . فيكون للفصل خمس حالات .

العطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه (١) وأما فى الثانية والرابعة فظاهر مما مر (٢) .

الأول كمال الانقطاع : وأما الإنقطاع فيكون لأمر يرجع الى الإسناد أو الى طرفيه :

الأول : أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى ، كقولهم — لا تدن من الأسد يأكلك ، وهل تصلح لى كذا أدفعُ إليك الأجرة — بالرفع فيهما .

وقول الشاعر :

وقال رائدهم : أرسوا نزاولها فكل حتف امرىء يجرى بمقدار (٣)

الشاهد فصل بينهما لأن الجملة الأولى إنشائية والثانية خبرية وهذا هو أمر كمال الانقطاع

(١) ولا يرد على هذا عطف التفسير لأنه ليس من أسلوب البلغاء ، وإنما هو من أسلوب المؤلفين وأشباههم ، وقيل : إن الواو فيه حرف تفسير لا عطف ، وقد وردت هذه الواو فى قول الشاعر :

وقددت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذباً ومينا

فإن كانت للتفسير فأمرها ظاهر . وإن كانت للعطف فذلك حشو كما سيأتى فى باب الإيجاز والإطناب والمساواة .

(٢) لأن حكم كل واحدة منهما حكم ما هى بمنزلته من كمال الإنقطاع أو كمال الإتصال .

(٣) نسبه سيبويه إلى الأخطل غياث بن غوث ولكنه لا يوجد فى ديوانه ، والرائد هو من يتقدم القوم لطلب الماء ونحوه ، والمراد به عريفهم وقائدهم ، وقوله — أرسوا — بفتح الهمزة أو ضمها من أرسى أو رسا بمعنى أقيموا ، وقوله نزاولها بمعنى نحاولها والضمير للحرب ، والحتف الهلاك ، والمقدار مصدر بمعنى القدر . وفى العبارة قلب والأصل فحتف كل امرىء ، وقيل: إنه لا قلب فيها لأن الحتف يتنوع بتنوع أسبابه ، والشاهد فى قوله — أرسوا نزاولها — ويجوز أن يكون الفصل فيه لشبه كمال الاتصال ، لجواز كون الجملة الثانية — نزاولها — مبنية على سؤال ، والاستشهاد بذلك لما لا محل له من الإعراب منظور فيه إلى ما قبل تسليط القول عليه .

أو معنى لا لفظاً ، كقولك - مات فلان رحمه الله (١) .

وأما قول اليزيدى :

ملكته حبلى ولكنه ألقاه من زهد على غاربى

وقال : إنى فى الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب (٢)

فعده السكاكى (٣) رحمه الله من هذا الضرب ، وحمله الشيخ عبد القادر (٤) رحمه الله على الاستئناف بتقدير - قلت (٥) .

الشاهد / فصل الجملة الأولى خبرية والثانية خبرية لفظاً إنشائية معنى .

---

(١) فإذا اختلفتا لفظاً لا معنى ، ولم يكن عندهم من كمال الانقطاع كما سيأتى فى أحوال الوصل .

(٢) هو ليحيى بن المبارك المعروف باليزيدى ، وقيل إنه لإبراهيم بن المدبر ، والحبل فى الأصل الرباط أو الرسن والمراد به عهد الود ، والغارب الكاهل ، والمراد بإلقاء عهد الود عليه تركه له ، والشاهد فى البيت الثانى بين جملة - قال - وجملة - انتقم - على ما سيأتى .

(٣) ١٤٦ المفتاح .

(٤) ١٥٥ - دلائل الإعجاز .

(٥) أى قلت انتقم الله ، فيكون من شبه كمال الاتصال . ورجع هذا بأن ماذهب إليه السكاكى لا يأتى إلا بجعل - انتقم الله من الكاذب - من كلام المحكى عنه وهو بعيد . ويمكن أن يجاب عنه بأن الفصل عنده أيضاً بين جملة - انتقم الله - وجملة - قال إنى فى الهوى كاذب - لا جملة - إنى فى الهوى كاذب - من غير - قال - ولكنه لا يقدر قلت ، ولا مانع من الجمع بين كونه لكمال الإنقطاع والإستئناف .

وهذا وإنى أرى أن ترك العطف فى هذا الضرب لمانع نحوى ، فلا يصح أن يعد من الفصل المعدود من أبواب البلاغة ، على أن سيبويه يجيز العطف فى نحو - هذا زيد ومن عمرو ؟ مع اختلافهما خبراً وإنشاء ، ومن ذلك قوله تعالى ى ١٧٣ س ٣ (حسبنا الله ونعم الوكيل) .

الثانى ألا يكون بين الجملتين جامع كما سيأتى (١) .

---

(١) انتفاء الجامع بين الجملتين قد يكون بسبب انتفائه عن المسند إليه فيهما ، كقولك - زيد طويل ، عمرو قصير - إذا لم يكن بينهما جامع من صداقة ونحوها ، وقد يكون بسبب انتفائه عن المسند فيهما ، كقولك - زيد طويل ، عمرو نائم - فى حال وجود صداقة بينهما ، وهذا هو ما يريده القوم بكمال الانقطاع فى هذا الضرب ، فلا يريدون به إلا انتفاء الجامع الخاص الآتى ، ولا يعنون به أن يتفكك الكلام بحيث لا يكون فيه ارتباط ما يجمع بين أجزائه ، وإذا كان هذا هو ما يريدونه من ذلك فلا معنى لاعتراض بعض مؤلفى عصرنا عليهم فى تلك التسمية ، ولا لما ذكره من أنها توهم جواز تفكيك الكلام ، ولا لما بناه على ذلك من وجوب أن يكون ما يسمونه كمال الانقطاع وشبه كمال الانقطاع وغيرهما وجوه ارتباط واتصال بين الجمل ، ولا ضير بعد هذا فى كون الاتصال بالواو أو بتركه ، ولست أدرى كيف يكون الاتصال بترك الواو ؟ ولا كيف يكون الاختلاف خبراً وإنشاء مثلا وجهاً من وجوه الارتباط ؟ ولا أية فائدة للاشتغال بمثل هذا فى علم المعانى ؟ وكل ما أتى به لم يغير شيئاً من مواضع الوصل ، ولا شيئاً من مواضع الفصل . وهذه أبيات من الشعر يتبين منهما كيف يوجد كمال الانقطاع بمعناه الاصطلاحى فى الكلام ، وهو مع هذا متسق تتلاقى أجزاؤه فى غرض من الأغراض :

سَلِمتِ وما الديارُ بسالمات ... على عنَتِ البِلى يا دار هِنْدِ
ولا زالت مُفوَّفةُ الغوادى ... تُصيب رُبَاكِ من خطأ وعمدِ
على أنى متى مَطَرَتْكِ عينى ... ففضلٌ ما سقاكِ الغيث بعدى
أرى بصرى عن كلّ يوم وليلة ... يَكِلّ وخطوى عن مدى الخطو يقصر
ومن يصحب الأيام تسعين حجة ... يغيرنه والدهر لا يتغير
لعَمْرى لئن أمسيت أمشى مقيداً ... لما كنت أمشى مطلق القيد أكثر

وقد يبلغ من تلاقى الجملتين مع ما بينهما من كمال الانقطاع بمعناه الاصطلاحى أن تكون الثانية منهما مفرعة على الأولى ، وفى هذه الحالة يصح عطف الثانية على الأولى بالفاء . ويصح الاكتفاء بالإتيان بها بعدها من غير عطف . كقول الشاعر :

الشيب كره وكره أن يفارقنى ... أعجبْ لشىء على البغضاء مودودِ

وقد روى بالفاء — فاعجب لشىء .

٤) الثانى كمال الاتصال : وأما كمال الاتصال فيكون لأمور ثلاثة :

الأول أن تكون الثانية مؤكدة للأولى والمقتضى، للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط ، وهو قسمان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوى من متبوعه فى إفادة التقرير مع الاختلاف فى المعنى[١] كقوله تعالى[٢] : (الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه) فإن وزان (لا ريب فيه) فى الآية وزان - نفسه - فى قولك - جاء فى الخليفة نفسه[٣] فإنه لما بولغ فى وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال بجعل المبتدإ ذلك وتعريف الخبر باللام[٤] كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أن يرمى به جزافاً من غير تحقق[٥] فاتبعه (لا ريب فيه) نفياً لذلك[٦] إتباع

---

(١) ضابط ذلك أن يختلف مفهوم كل منهما ولكن يلزم من ثبوت معنى إحداهما ثبوت معنى الأخرى ، ومقتضى تنزيله منزلة التأكيد المعنوى أنه ليس منه وإنما هو تأكيد لغوى لا اصطلاحى ، وقيل : إن المراد تنزيله منزلة التأكيد فى المفرد ، فيكون من التأكيد الاصطلاحى.

(٢) ى ٢ و ٢ س ٢

(٣) هذا إنما يأتى بجعل (الم) طائفة من الحروف أو جملة مستقلة حذف أحد جزأيها . وجعل (ذلك الكتاب) جملة ثانية ، وجعل (لا ريب فيه) جملة ثالثة ويجوز أن يجعل (ذلك الكتاب لا ريب فيه) جملة واحدة ، وعلى هذا لا شاهد فيه للتأكيد المعنوى بين جملتين .

(٤) لأن - ذلك - إشارة إلى بعد المنزلة ، وتعريف الخبر باللام يقتضى الحصر ، أى ذلك الكتاب لا غيره .

(٥) هذا بقطع النظر عن كونه كلام الله تعالى ، لأنه يجرى فى ذلك على أساليب البشر .

(٦) فكأنه قيل : لا ريب فى بلوغه تلك الغاية من الكمال ، وهذا المعنى يخالف معنى (ذلك الكتاب) لكنهما متلازمتان كما هو ظاهر .

الخليفة — نفسه — إرادةً لما عسى أن يتوهم السامع أنك في قولك جاءني الخليفة متجوز أو ساه. وكذا قوله: (كأن لم يسمعها كأنَّ في أذنيه وقراً[1]) الثاني مقرر لما أفاده الأول[2] وكذا قوله: (إنّا معكم إنما نحنُ مستهزئون[3]) لأن قوله: (إنا معكم) معناه الثبات على اليهودية، وقوله: (إنما نحن مستهزئون) ردٌّ للإسلام ودفع له منهم، لأن المستهزىء بالشيء المستخف به منكر له ودافع له لكونه غير معتدٍّ به، ودفع نقيض الشيء تأكيد لثباته[4] ويحتمل الاستئناف[5] أي فما بالكم إن صح أنكم معنا توافقون أصحاب محمد؟

وثانيهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى[6] كقوله تعالى[7]: (ذلك الكتابُ لا ريب فيه هُدى للمتقين) فإن

تو كيد لفظي

---

(١) ى ٧، س ٣١

(١) لأن معنى الجملة الأولى أنه لم يسمعها مصادفة أو قصداً إلى عدم سماعها، ومعنى الثانية أنه لم يسمعها لفساد سمعه والمقصود من التشبيهين في الجملتين هو عدم التأثر بسماع الآيات، وهذا هو ما يتلازمان فيه مع اختلاف معناهما. وعلى هذا تكون الجملتان متسأنفتين، وقد قيل إن قوله: (كأن لم يسمعها) حال من قوله قبله (ولَّى مستكبراً) وقوله: (كأن في أذنيه وقراً) حال من قوله لم يسمعها) وعلى هذا يكون لها محل من الإعراب فلا يكونان مما نحن فيه، وهو الجملتان اللتان لا محل لها من الإعراب.

(٣) ى ١، س ٢

(٤) هذا والاستشهاد بذلك لما لا محل له من الإعراب منظور فيه إلى حاله قبل الحكاية، لأنه في محل نصب بقوله قبله (قالوا).

(٥) فيكون من كمال الاتصال.

(٦) مع هذا قد يختلفان في اللفظ كما في الأمثلة التي ذكرها، وقد يتحدان في المعنى واللفظ كما في قوله تعالى: ى ١٧، س ٨٦ (فمهِّل الكافرين أمهلهم رُوَيداً) واستحسن بعضهم قصر التأكيد اللفظي على ما اتحد لفظه ومعناه، فيكون كل ما اختلف لفظه من التأكيد المعنوي، والخطب في ذلك سهل.

(٧) ى ٢ س ٢

تعريف الطرفين جاء بالقصر " ذلك الكتاب "

(هدى المتقين) معناه أنه فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة[1] وهذا معنى قوله : (ذلك الكتابُ) لأن معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية[2] لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت فى درجات الكمال.
وكذلك قوله تعالى قوله[3] (سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنونَ) فإن معنى قوله : (لا يؤمنون) معنى ماقبله[4] وكذا ما بعده[5] تأكيد ثان ، لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه لا يصح إلا فى حق من ليس له قلب خالص إليه حق ، وسمع تدرك به حجة ، وبصر تثبت به عِبرة ، ويجوز أن يكون (لا يؤمنون) خبراً لإن[6] فالجملة قبلها اعتراض .

(١) هذا مأخوذ من تنكير — هدى — وأنه لم يقل هاد ، وهدى على هذا خبر مبتدأ محذوف وتقديره — هو .

(٢) يجوز أن يراد به الكمال الأعم ، فيكون ذلك من التأكيد المعنوى لاختلاف معنى الجملتين .

(٣) ى ٦ س ٢

(٤) قيل : إنه غيره وهو الظاهر ، فيكون ذلك من التأكيد المعنوى .

(٥) هو قوله : (ختمَ اللهُ على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوةٌ) والظاهر أنه تأكيد معنوى .

(٦) فى قوله قبل ذلك (إنّ الذين كفروا) .

هذا وكما يجب الفصل بين الجملة المؤكدة لأخرى يجب الفصل بين الجملتين المؤكدتين لجملة قبلهما كما سبق فى قوله تعالى : (ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) وقد تعطف الجملة المؤكدة بالفاء أو ثم ، كقوله تعالى : ى ٣٤ و ٣٥ وس ٧٥ (أولى لكَ فأولى ، ثم أولى لك فأولى) وقيل . إن ذلك عطف صورى لا حقيقى ، وقيل : إنه تأسيس لا تأكيد ، لأن الجملة الثانية أبلغ فى الإنذار من الأولى .

والحق أن ترك العطف فى الجملة المؤكدة لجملة قبلها لمانع نحوى فلا يصح أن يعد من الفصل كما سبق .

الثانى(١) أن تكون الثانية بدلا من الأولى، والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لنكتة، ككونه مطلوباً فى نفسه أو فظيعاً أو عجيباً أو لطيفاً، وهو ضربان:

أحدهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه(٢) كقوله تعالى(٣) (أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام وبنين * وجنات وعيون) فإنه مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين. وقوله: أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون أوفى بتأديته ما قبله(٤) لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين، والإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون(٥) ويحتمل الاستئناف(٦).

وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه، كقوله تعالى(٧): (اتبعوا المرسلين * اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون) فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل، وقوله تعالى (اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون) أوفى بتأدية ذلك، لأن معناه — لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم، وتربحون صحة دينكم، فينتظم لكم خير الدنيا وخير الآخرة. وقول الشاعر:

---

(١) أى من الأمور التى يكون بها كمال الاتصال.

(٢) أى فى المفرد. فيكون ذلك بدلا اصطلاحياً على ما سبق فى التأكيد.

(٣) ى ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ س ٢٦

(٤) فنكتته كونه مطلوباً فى نفسه.

(٥) يعنى أنه بعضه فى الظاهر وإن كان المراد منهما واحداً كالمراد من قولك — أكلت الرغيف ثلثه.

(٦) فيكون من شبه كمال الاتصال، ورد بأنه لو كان منه لكان التأكيد مستحسناً كما سيأتى، مع أن الجملة الثانية قد أعيدت من غير تأكيد.

(٧) ى ٢٠ و ٢١ س ٣٦

أقول له : ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن فى السر والجهر مسلما[1]

فإن المراد به كمال إظهار الكراهة لإقامته بسبب خلاف سره العلن ، وقوله — لا تقيمن عندنا — أوفى بتأديته لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد[2] بخلاف — ارحل[3] ووزان الثانية مع كل واحد من الآية والبيت وزان — حسنها — فى قولك — أعجبتنى — الدار حسنها — لأن معناها مغاير لمعنى ما قبلها وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة[4] .

---

(١) لا يعرف قائله ، ويريد بقوله — مسلماً — أن يكون معه كالمسلم فى استواء ظاهره وباطنه . ويجوز أن يكون المراد به مسالما ، والاستشهاد بقوله — ارحل لا تقيمن — بالنظر إلى حاله قبل حكايته بالقول كما سبق فى نظائره .

(٢) كون هذه الدلالة مطابقة منظور فيه إلى العرف ، لأنك إذا قلت لآخر — لا تقم عندى — لم تقصد كفه عن الإقامة ، وإنما تقصد إظهار الكراهة لإقامته .

(٣) لأن دلالته عليه بالتزام ، وهى باعتبار العرف أيضاً ، لأن طلب الارتحال يقتضى عرفا محبته ، ومحبته تقتضى كراهة ضده وهو الإقامة .

(٤) يريد بهذا تحقيق كون ذلك بدل اشتمال لا تأكيداً ولا بدل بعض من كل ، ولكنه لا يمنع إلا أن يكون تأكيداً لفظياً كما هو ظاهر ، ولهذا قيل : إنه يصح أن يكون ما فى البيت تأكيداً معنوياً . لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال بحسب المفهوم ، ولكنه ملازم له فى الوجود .

هذا ومما نكتة البدل فيه كونه عجيباً قوله تعالى : ى ٨١ و ٨٢ س ٢٣ (بل قالوا مثلَ ما قال الأولون * قالوا أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنا لمبعوثون) ومما نكتة البدل فيه كونه فظيعاً قولك لمن تزنى وتتصدق — أتجمعين بين قبيح وحسن : تزنين وتتصدقين — ومما نكتة البدل فيه كونه لطيفاً قولك — زيد جمع أمرين : جمع اللطف والاستقامة — وهذا من البدل المطابق على أنه يأتى هنا أيضاً ، وقد تركه الخطيب لما سيأتى ، وأمر البدل بعد هذا عندى كأمر التأكيد فى أن ترك العطف فيه لمانع نحوى لا لمانع بلاغى ، فلا يصح أن يعد من الفصل أيضاً .

الثالث (١) أن تكون الثانية بياناً الأولى ، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان مع متبوعه فى إفادة الإيضاح ، والمقتضى للتبيين أن يكون فى الأولى نوع خفاء مع اقتضاء المقام إزالته ، كقوله تعالى(٢) : (فوسوس إليه الشيطانُ قال يا آدمُ هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى) فصل جملة (قال) عما قبلها لكونها تفسيراً له وتبييناً (٣) ووزانه وزانُ عمر فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر (٤)

وأما قوله(٥) : (ما هذا بشراً إنْ هذا إلا ملكٌ كريمٌ) فيحتمل التبيين

---

(١) أى من الأمور التى بها يكون كمال الإتصال .

(٢) ى ١٢٠ ص ٢٠

(٣) أوردَ على الاستشهاد به أن جملة (وسوس) معطوفة على جملة (قلنا) فى قوله قبل ذلك (وإذ قلنا للملائكة) الآية ، فتكون فى محل جر مثلها ، ولا يصح الاستشهاد بذلك لما معنا من الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وقد سبق أن الاستشهاد بهذا منظور فيه إلى ما قبل تسليط قالوا عليه .

أقسمَ بالله أبو حفص عمر
ما مسَّها من نَقَب ولا دبَر
فاغفر له اللهمَّ إن كان فجر

والنقب ضعف أسفل الخف ، والدبر جراحة الظهر ، وقوله — فجر — بمعنى حنث ، وكان قد أتى عمر فشكا له بعد أهله وضعف ناقته ، وطلب منه أن يستحمله غيرها ، فلم يصدقه وقال : والله ما نقِبتْ ، فلما قال ذلك حمله عمر على بعير وزوّدَه وكساه .

هذا ولا يخفى أن ترك العطف فى عطف البيان لمانع نحوى أيضاً ، فلا يصح عده من الفصل كالتأكيد والبدل .

(٥) ى ٣١ س ١٢

والتأكيد ، أما التبيين فلأنه يمتنع أن يخرج من جنس البشر ولا يدخل فى جنس آخر ، فإثبات الملكية له تبيين لذلك الجنس وتعيين ، وأما التأكيد فلأنه إذا كان ملكا لم يكن بشراً ، ولأنه إذا قيل فى العرف لإنسان ـ ما هذا بشراً ـ حال تعظيم له وتعجب مما يشاهد منه من حسن خُلقٍ أو خَلْق كان الغرض أنه ملك بطريق الكناية .

فإن قيل : هلاّ نزلتم الثانية منزلة بدل الكل من متبوعه فى بعض الصور ومنزلة النعت من متبوعه فى بعض ، قلنا : لأن بدل الكل لا ينفصل عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه وأنه مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف التأكيد ، والنعت لا ينفصل عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحوال متبوعه لا عليه ، وعطف البيان بالعكس ، وهذه كلها اعتبارات لا يتحقق شيء منها فيما نحن بصدده(1)

الثالث شبه كمال الانقطاع : وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى فلكون عطفها عليها مُوهماً لعطفها على غيرها(2) ويسمى الفصل لذلك قطعاً ، مثاله قول الشاعر :

وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلاً أراها فى الضلال تهيم(3)

---

(1) أى من الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وبهذا يستغنى فيها بعطف البيان عن النعت وبالتأكيد عن بدل الكل من الكل ، وأما بدل الغلط فلا يقع فى فصيح الكلام كما سبق فى باب المسند إليه عند الكلام على الابدال منه . فلهذا لم يتعرض له هنا أيضاً .

هذا والظاهر من كلام عبد القاهر أنه يجعل كل كمال الاتصال من باب التأكيد ، وإن كان قد يشتمل أحياناً على نوع من البيان ، ولعل هذا أسهل من تكلف ما سبق من الفروق بين التوابع فى الجمل .

(2) هذه نكتة الفصل هنا ، ويجب بها ترك العطف بلاغة لا نحواً ، لأنه لا مانع من العطف من جهة النحو .

(3) لا يعلم قائله ، وقوله ــ أراها ــ بمعنى أظنها على صورة المبنى للمفعول وهو للفاعل ، وقوله ـ تهيم ـ مأخوذ من ـ هام على وجهه ـ إذا مشى من غير قصد .

لم يعطف - أراها - على - تظن - لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على - أبغى - لقربه منه مع أنه ليس بمراد، ويحتمل الاستئناف[1]

وقسم السكاكى[2] القطع إلى قسمين: أحدهما القطع للاحتياط، وهو ما لم يكن لمانع من العطف كما فى هذا البيت والثانى القطع للوجوب، وهو ما كان لمانع، ومثّله بقوله تعالى[3]: (الله يستهزئ بهم) قال: لأنه لو عُطف لَعُطف إما على جملة (قالوا) وإما على جملة (إنا معكم) وكلاهما لا يصح لما مرّ[4] وكذا قوله: (ألا إنهم هُمُ المُفسدون) وقوله: (ألا إنهم هُمُ السفهاء)[5] وفيه نظر، لجواز أن يكون المقطوع فى المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدَّرة بالظروف[6] وهذا القسم[7] لم يبين امتناعه.

---

(١) فيكون من شبه كمال الاتصال.

(٢) ١٣٦ : المفتاح.

(٣) ى ١٥ س ٢

(٤) فى الفصل لعدم الاشتراك فى الحكم أو القيد.

(٥) ى ٢، و ١٣ س ٢

(٦) هى جملة الشرط وجوابه. وإذا جاز العطف عليها نحواً كان القطع فيه من القسم الأول وهو القطع للاحتياط، وإذن يكون الفصل لشبه كمال الانقطاع منحصراً فى هذا القسم، أما الفصل فى القسم الثانى فهو للتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف كما سبق.

(٧) أى كون العطف على جملة الشرط وجوابه.

ومن الفصل لشبه كمال الانقطاع قول الشاعر:

يقولون: إنى أحمل الضَّيْم عندهم أعوذ بربّى أن يضامَ نظيرى

لم يعطف جملة - أعوذ على جملة يقولون - لئلا يتوهم عطفها على جملة - أحمل فتكون من مقولهم، مع أنها ليست منه وإنما هى من مقوله.

الرابع شبه كمال الاتصال: وأما كونها بمنزلة المتصلة بها فلكونها جواباً عن سؤال اقتضته الأولى، فتنزل منزلته فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال[١] وقال السكاكي[٢] فينزل ذلك منزلة الواقع[٣].

ثم قال: وتنزل السؤال بالفحوى[٤] منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك.

ويسمى الفصل لذلك استئنافاً بيانياً. وكذا الجملة الثانية أيضاً تسمى استئنافاً، والاستئناف ثلاثة أضرب:

لأن السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى إما عن الحكم فيها مطلقاً، كقوله:

قال لي: كيف أنت؟ قلتُ: عليلُ   سَهرٌ دائم وحزن طويلُ[٥]

---

(١) كما في قوله تعالى ى ١٠ و ١١ س ١٠١ (وما أدراك ما هيه؟ نار حامية) وفصل الجواب عن السؤال قيل: إنه لكمال الاتصال، وقيل: إنه لكمال الانقطاع وهو الظاهر، لأن جملة السؤال إنشاء وجملة الجواب خبر.

(٢) ١٢٧: المفتاح.

(٣) أن ينزل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع، فيكون من فصل الجواب عن السؤال بخلاف ما ذهب إليه الخطيب.

(٤) هو السؤال المقدر.

(٥) لا يعرف قائله، وقد سبق في الكلام على حذف المسند إليه من الجزء الأول، وإنما يكون من الفصل للاستئناف إذا جعل - سهر - خبر مبتدأ تقديره - حالي سهر - أما إذا جعل خبراً بعد خبر على المبالغة فلا شاهد فيه للفصل، ولا شاهد في قوله - قال لي كيف أنت قلت عليل - للاستئناف للتصريح فيه بالسؤال.

أى ما بالك عليلا ؟ أو ما سبب علتك ؟ وكقوله :

وقد غرضتُ من الدنيا فهل زَمنى ... مُعط حياتى لغرٍّ بَعدُ ما غرضا

جرَّبتُ دهري وأهليهِ فما تركتْ ... لىَ التَّجاربُ فى ودُ امرىء غرَضا[1]

أى لم تقول هذا ويحك ؟ وما الذى اقتضاك أن تطوى عن الحياة إلى هذا الحد كَشحكَ ؟

وإمّا عن سبب خاص له[2] كقوله تعالى[3] : (وما أبرىءُ نفسى إنّ النفسَ لأمارةٌ بالسوءِ) كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء ؟ فقيل : إن النفس لأمارة بالسوء ، وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم[4] كما مر فى باب أحوال الإسناد .

---

(١) هما لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء المعرى . وقوله - غرضت - بمعنى ضجرت ، والغر الغافل ، وقوله - ما غرضا - ألفه للإطلاق والظرف قبله متعلق به ، أى لم يضجر الحياة بعدكما ضجرت ، ومعنى البيت الثانى أن تجربته للناس لم تترك له غرضاً أى حاجة فى ودهم ، وجعلته يسأم الحياة معهم ، والشاهد فى فصل - جربت دهرى - عن جملة - وقد غرضت .

(٢) ضابط هذا وماقبله أن الجملة السابقة أوسياقها إذا لوَّحا بالاستئناف فالسؤال المقدر عن سبب خاص ، وإلا فهو عن سبب عام ، فقول الشاعر فى البيت السابق - قال لى كيف أنت قلت عليل - لا يدل إلا على وجود علة مستدعية لسبب ما ، وقوله تعالى فى الآية : (وما أبرىء نفسى) ينصرف الذهن فيه إلى سبب خاص هو أنها أمارة بالسوء .

(٣) ى ٥٢ س ١٢

(٤) لأن السؤال فيه عن حكم تصديق ، أما السؤال العام فهو سؤال عنه ما هو ؟ وذلك تصور لا يأتى فيه شك حتى يؤتى بالتأكيد من أجله ، وقد يؤكد فى السؤال عن السبب العام ويترك التأكيد فى السؤال عن السبب الخاص لإمكان رد التصور إلى التصديق وبالعكس . ومن ترك التأكيد فى السؤال عن السبب الخاص قول الشاعر :

إذا ما الدهر جَرّ على أناس ... كلا كله أناخَ بآخرينا

فقل للشامتين بنا : أفيقوا ... سيلقى الشامتون كما لقينا

وإما عن غيرهما[١] كقوله تعالى[٢]: (قالوا سَلاماً قال سَلامٌ) كأنه قيل: فماذا قال ابراهيم عليه السلام؟ فقيل: قال سلام. ومنه قول الشاعر:

زعم العواذلُ أنني في غمرة ... صدقوا ولكنْ غمرتي لا تَنْجَلي[٣]

فانه لما أبدى الشكاية من جماعات العذال كان ذلك مما يحرك السامع ليسأل أصدقوا في ذلك أم كذبوا؟ فاخرج الكلام مُخرجه إذا كان ذلك قد قيل له فَفَصَلَ، ومثله قول جندب بن عمار:

زعم العوازلُ أن ناقة جُندبٍ ... بجنوب خَبْتٍ عُرِّيَتْ وأجمعت

كذب العواذلُ لو رأين مُناخَنا ... بالقادِسية قلن: اجِ وذاتِ[٤]

---

(١) أي عن شيء آخر له تعلق بالجملة الاولى غير التعلق بالسببية، وهو أيضاً إما عام كما في المثال الأول، وإما خاص كما في المثال الثاني، وهو يقتضي التأكيد أيضاً كالسؤال عن السبب الخاص، ومنه قول الشاعر:

اغنِّها وَهيْ لك الفداء ... إن غناء الإبل الحُداءُ

فتقدير السؤال فيه - هل غناء الإبل الحداء؟ لأنه هو الذي تتجه إليه النفس بعد الأمر بالغناء للإبل؛ وكذلك قول الشاعر:

يرى البخيل سبيل المال واحدةً ... إن الكريم يرى في ماله سُبلا

(٢) ي ٦٩ س ١١

(٣) لإبهام قائله، وقوله - زعم بمعنى قال، لأنه قد يستعمل في القول مطلقاً كما هنا والعواذل جمع عاذل وإن كان صفة لعاقل، لأنه جائز سماعا كفارس وفوارس، وقيل: إنه جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة من الذكور ليوافق قوله - صدقوا - وهو الذي جرى عليه الخطيب في تفسيره للبيت، والغمرة الشدة وقد ترك التأكيد هنا مع أن السؤال تصديقي لتنزيله ذلك منزلة الظاهر الذي لا يعتريه شك.

(٤) خبت من ديار كلب، وقوله - عريت - بمعنى أزيل عنها رحلها، وقوله - أجمعت - بمعنى تركت فلم تركب، وهذا كناية عن قعوده بهذا المكان دون غرضه، والقادسية بالعراق. وقوله - اج وذات - بمعنى جد في السير وانقادت ناقته اه.

وقد زاد هنا أمر الاستئناف تأكيداً بأن وضع الظاهر[1] موضع المضمر، من حيث وضعه وضعاً لايحتاج فيه إلى ماقبله، وأتى به أتى ماليس قبله كلام، ومن الأمثلة قول الوليد:

عرفتُ المنزلَ الخالى عفا من بعد أحوال
عَفاه كل حنّــان عَسُوفِ الوَبْل هطال[2]

فانه لما قال — عَفا — وكان العفاء مما لايحصل للمنزل بنفسه كان مظنة أن يسأل عن الفاعل، ومثله قول أبي الطيب:

وما عفتِ الرياحُ له محلاً عفاه من حدا بهمُ وساقا[3]

فانه لما نفى الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن الفاعل.

محذوف (وأيضاً من الاستئناف مايأتى بإعادة اسم ماأستُؤنف عنه، كقولك — أحسنت إلى زيد، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان — ومنه مايبنى على صفته، كقولك أحسنت إلى زيدٍ، صديقك القديمُ أهلٌ لذلك — وهذا أبلغ لانطوائه على بيان السبب[4] وقد يحذف صدر الاستئناف لقيام قرينة، كقوله تعالى[5]: (يسبح

---

(١) أى فى جملة الاستئناف وهو العواذل فى قوله — كذب العواذل — لأن حقه الإضمار لسبق ذكره.

(٢) هما كما فى — الأغانى — للوليد بن يزيد الأموى، وقوله — عفا — بمعنى درس، والمراد بأحوال فى قوله — من بعد أحوال — الأحوال التى سعد فيه بسكانه من أحبابه، والحنان السحاب، وعسوف الويل شديد المطر.

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى، وقوله — عفت — بمعنى محت، وضمير — له — يعود إلى الرَّبْع، وقوله — حدا — من الحداء وهو غناء الإبل، والمراد بها الإبل التى سارت بهم وجعلتهم يهجرونه.

(٤) هو صفة الصداقة التى دعت إلى الإحسان، أما الأول ففيه بيان سبب لايشتمل على مثل تلك الصفة.

(٥) ى ٣٦ ٢٤٢٣٨ ٤ س

لهُ فيها بالغدو والآصال ، رجالٌ) فيمن قرأ (يسبح) مبنياً المفعول[1] وعليه نحو قولهم — نعم الرجل أو رجلا زيد ، وبئس الرجل أو رجلا عمرو — على القول بأن المخصوص خبر مبتدإ محذوف أى هو زيد ، كأنه لما قيل ذلك فأُبهِمَ الفاعل بجعله معهوداً ذهنياً مظهرا [2] أو مضمراً [3] سئل عن تفسيره فقيل هو زيد — حذف المبتدأ .

وقدْ يحذفُ الاستئناف كله ويُقام ما يدل عليه مقامه ، كقول الحماسى :

زعمتم أن إخوتكم قريشٌ   لهم إلفٌ وليس لكم إلافُ[4]

---

(١) فالتقدير يسبح فيها رجال والفعل المبنى للفاعل هو صدر الاستئناف المحذوف . وعلى قراءته مبنياً للفاعل يكون (رجال) فاعلا له .

(٢) فى — نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو .

(٣) فى — نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمر ـ وإذا قدر المخصوص فى ذلك مبتدأ محذوف الخبر كان ذلك من حذف عجز الاستئناف .

(٤) هو لمساور بن هند العبسى فى هجاء بنى أسد وتكذيبهم فى انتسابهم إلى قريش والإلف مصدر ـ ألِف ـ والإلاف مصدر ـ آلف ـ يريد بذلك إلف قريش رحلتى الشتاء والصيف إلى اليمن والشام ، ويجوز أن يكون الفصل لدفع إيهام العطف على قوله ـ أن إخوتكم قريش ـ فيكون اشبه كمال الانقطاع .

هذا وقد يدخل الاستئناف لام التعليل أو فاؤه . كقول أبى تمام :

لا تنكرى عطلَ الكريم من الغنى   فالسيل حربٌ للمكان العالى

وقد تأتى الواو فى ذلك بدل الفاء واللام فتكون الاستئناف لا للعطف ، كقول الشاعر :

أرى بصرى عن كلّ يوم وليلة   يكلُّ وخطوى عن مَدى الخطو يقصر

ومن يصحب الأيام تسعين حجّة   يغيّرنه والدهـــر لا يتغـــير

وقيل : إن الواو فى هذا للعَطف على محذوف مفصول عما قبله كأنه قيل : من يقاسى أهوالى يكن حاله كحالى ومن يصحب الايام الخ ، والاستئناف من غير أداة أدق وأبلغ من الاستئناف بها واواً كانت أو لاماً أو فاء ، لأنه يؤدى معناها من غير ذكرها ، ويشير إلى السؤال المقدر مثلها .

حذف الجواب الذى هو - كذبتم فى زعمكم - وأقام قوله - لهم إلف وليس لكم إلاف - مقامه لدلالته عليه ، ويجوز أن يقدر قوله - لهم ألف وليس لكم إلاف - جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف ، وكأنه لما قال المتكلم : كذبتم ، قالوا : لم كذبنا ؟ قال - لهم إلف وليس لكم إلاف - فيكون فى البيت استئنافان .

وقد يحذف ولا يقام شىء مقامه (١) كقوله تعالى (٢) : (نِعْمَ العَبْدُ) أى أيوب أو هو لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه ، ونحوه قوله : (فَنِعْمَ الماهدونَ (٣)) أى نحن (٤) .

الوصل لدفع الإيهام : وإن لم يكن بين الجملتين شىء من الأحوال الأربع تعين الوصل : إما لدفع إيهام خلاف المقصود (٥) كقول البلغاء - لا ، وأيدك الله (٦) وهذا عكس الفصل للقطع (٧) .

---

(١) لوجود قرينة تدل عليه ، لأنه لابد فى كل حذف من قرينة .

(٢) ى ٣٠ س ٣٨

(٣) ى ٤٨ س ٥١

(٤) تقديره - هم نحن - على ما سبق .

(٥) الوصل فى ذلك يجب بلاغة لا نحواً ، وهو إنما يكون فى كمال الإنقطاع بين الجملتين عند إيهام الفصل فيه خلاف المقصود ، وقيل : إنه يأتى فى كمال الإتصال أيضاً عند ذلك الإيهام ، كما تقول لمن سألك : هل تشرب خمراً ؟ - لا ، وتركت شربه - وقيل : إنه يتعين الفصل فى مثل هذا ويدفع الإيهام فيه بطريق آخر ، فيقال مثلا - لا قد تركت شربه - أو يسكت قليلا بعد - لا .

(٦) أى ليس الأمر كذلك وأيدك الله ، وقد اختلف فى هذه الواو ، فقيل : إنها عاطفة ، وقيل : إنها زائدة ، وقيل : إنها استئنافية .

(٧) لأن هذه الصورة من الوصل تقابل ما اشترط فى الفصل لكمال الإنقطاع من عدم تأديته إلى إيهام خلاف المقصود .

الوصل للتوسط بين الكمالين : وإما التوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال ، وهو ضربان :

أحدهما : أن يتفقا خبراً أو إنشاء[1] لفظاً ومعنى ، كقوله تعالى[2] : (إنَّ الأبرارَ لفي نعيم * وإن الفُجَّارَ لفي جحيم) وقوله : (يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي)[3] وقوله : (يخادعون الله وهو خادعهم)[4] وقوله تعالى : (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا[5]) والثاني أن يتفقا كذلك معنى لا لفظاً ، كقوله تعالى[6] : (وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل لاتعبُدون إلا الله وبالوالدين إحساناً وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا) عطف قوله : (وقولوا) على قوله : (لاتعبدون) لأنه بمعنى لاتعبدوا . وأما قوله : (وبالوالدين إحساناً) فتقديره - إما وتحسنون بمعنى وأحسنوا ، وإما وأحسنوا[7] وهذا[8] أبلغ من صريح الأمر والنهي ، لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه ، وأما قوله تعالى[9] في سورة البقرة : (وبشر الذين آمنوا) فقال الزمخشري فيه : فإن

---

(١) أي مع وجود الجامع الآتي ، وهو شرط في الضرب الثاني أيضاً ، هذه الصورة من الوصل بضربيها تقابل صورة الفصل في كمال الانقطاع لعدم وجود الجامع .

(٢) ى ١٣ و ١٤ س ٨٢

(٣) ى ٣١ س ١٠

(٤) ى ١٤٢ س ٤

(٥) ى ٣١ س ٧

(٦) ى ٨٣ س ٢

(٧) على التقدير الأول يكون من الضرب الاول ، وعلى التقدير الثاني يكون من الضرب الثاني .

(٨) أي صورة الخبر في قوله : (لاتعبدون) وفي تقدير - وتحسنون - أبلغ من صريح النهي والأمر أي لاتعبدوا وأحسنوا .

(٩) ى ٢٥ س ٢

قلت : علام عُطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهى يصح عطفه عليه[1] قلت : المراد ليس الذى اعتُمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشا كلٌ من أمر أو نهى يعطف عليه ، إنمّا المعتمَد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين[1] كما تقول — زيد يعاقب بالقيد والإرهاق ، وبشِّرْ عمراً بالعفو والإطلاق — ولك أن تقول : هو معطوف على (فاتقوا) كما تقول — يابنى تميم احذروا عقوبة ما جنيتم ، وبشر يافلان بنى أسد بإحسانى إليهم — هذا كلامه ، وفيه نظر لا يخفى على المتأمل[2] وقال أيضاً فى قوله تعالى[4] فى سورة الصف (وبشِّر المؤمنين) : إنه معطوف على (تؤمنون[5]) لأنه بمعنى آمنوا[6] وفيه أيضاً نظر ، لأن المخاطبين فى (تؤمنون) هم المؤمنون ، وفى (بشر)

---

(١) أى فى قوله قبله (فإنْ لم تفعلوا ولنْ تفعلوا فاتقوا النارَ التى وَقودها الناسُ والحجارَة أعدَّت للكافرينَ) .

(٢) هذا هو ما يسمى عطف قصة على قصة أو عطف مضمون كلام على مضمون كلام آخر ، فتعتبر فيه المناسبة بين القصتين ، ولا يمنع اختلافهما في ذلك من عطف إحداهما على الأخرى .

(٢) هذا النظر يرجع إلى تجويزه العطف على قوله : (فاتقوا) فى الآية قبلها ، لأنه لا مناسبة بينهما لاختلاف المخاطب فى الامرين ، ولأن الأمر الاول مقيد بالشرط قبله فلا يصح عطف الثانى عليه لاقتضائه تقييده بما قيد به ، وقد أجيب عن الأول بأن اختلاف المخاطب لايمنع التناسب لما فيه من التقابل ، وعن الثانى بأنه لاضرر فى تقييد الامر الثانى بما قيد به الأول ، لأن الأول مقيد بعدم فعلهم ما أمروا به مما لايمكنهم أن يفعلوه ، وهو الإتيان بسورة من مثل القرآن ، ولا ضرر فى تقييد الأمر بالبشارة بذلك .

(٤) ى ١٣ س ٦١ .

(٥) أى فى الآية قبلها .

(٦) لهذا جزم قوله (يغفر) فى الآية بعده فى جوابه .

هو النبي عليه السلام[1] ثم قوله (تؤمنون) بيان لما قبله[2] على سبيل الاستئناف، فكيف يصح عطف (بشر المؤمنين) عليه[3] وذهب السكاكى[4] إلى أنهما معطوفان على - قال - مراداً قبل (يأيها الناس[5]) و (يأيها الذين آمنوا[6]) لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة فى القرآن، وذكر صوراً كثيرة منها قوله تعالى[7]. (وأنزلنا عليكم المن والسلوى كلوا) وقوله: (وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا[8]) وقوله: (وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً واتخذوا[9]) أى وقلنا أو قائلين[10] والأقرب أن يكون الأمر فى الآيتين معطوفاً على مقدر يدل عليه ماقبله، وهو فى الآية الأولى - فأنذر أو نحوه - أى فأنذرهم وبشر الذين آمنوا، وفى الآية الثانية - فأبشر أو نحوه - أى فأبشر يامحمد وبشر المؤمنين، وهذا كما قدر الزمخشرى قوله تعالى[11] (واهجرنى مليا) معطوفاً على محذوف يدل عليه قوله: لأرجمنك) أى فاحذرنى واهجرنى، لأن (لأرجمنك) تهديد وتقريع،

الجامع بين الجملتين وأقسامه. والجامع بين الجملتين، يجب أن يكون باعتبار

---

(١) أجيب عن ذلك بما سبق من أن اختلاف المخاطب لايمنع تناسب الجملتين.

(٢) هو قوله: يأيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم) ى ١٠ س ٦١.

(٣) أجيب عن ذلك بأن مضمون قوله: (وبشر المؤمنين مما يصح الاستئناف به أيضاً عن ذلك.

(٤) ١٤١ - المفتاح

(٥) ى ٢١ س ٢ (٦) ى ١٠ س ٦١

(٧) ى ٥٧ س ٢ (٨) ى ٩٣ س ٢

(٩) ى ١٢٥ س ٢

(١٠) المقول (كلوا) و (خذوا) اتخذوا فى الآيات الثلاث.

(١١) ى ٤٦ س ١٩

المسند إليه فى هذه والمسند إليه فى هذه، وباعتبار المسند فى هذه والمسند فى هذه جميعاً[1] كقولك - يشعر زيد ويكتب، ويعطى ويمنع - وقولك - زيد شاعر، وعمرو كاتب، وزيد طويل، وعمرو قصير - إذا كان بينهما مناسبة كأن يكونا أخوين أو نظيرين، بخلاف قولنا - زيد شاعر، وعمرو كاتب - إذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا - زيد شاعر، وعمرو طويل - كان بينهما مناسبة أو لا، وعليه قوله تعالى[2]: (إنّ الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) قطع عما قبله لأنه كلام فى شأن الذين كفروا، وما قبله كلام فى شأن القرآن[3].

(وأمّا ما يشعر به ظاهر كلام السكاكى[4] فى موضع من كتابه أنه يكفى أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما فانه منقوض بما مر[5] وبنحو

---

(١) ظاهر هذا لأنه لا يجب أن يكون باعتبار متعلقاتهما، وقيل: إنه يعتبر ذلك فيهما أيضاً، والحق أنه لا يعتبر فيهما إلا إذا كانت المتعلقات مقصودة بالذات من الجملتين، كقوله تعالى ى ٤١ س ٤٠ (ويا قوم مالى أدعوكم إلى النجاة وتدعوننى إلى النار).

وقول الشاعر:

ظلّ يسعى إلى المعالى بجد والعلا لا ينال إلا بكد

وقول الآخر.

أريد حياته ويريد قتلى عذيرك من خليلك من مراد

(٢) ى ٦ س ٢

(٣) هو قوله (الم، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدىً للمتقين) الآيات إلى هذه الآية.

(٤) ١٢٧ - المفتاح.

(٥) من الأمثلة التى امتنع فيها الوصل مع وجود الجامع فى المخبر عنه أو الخبر، وإنما احتج بها مع أنها ليست من كلام من يحتج به من البلغاء لأنها محل اتفاق.

قولك - هزم الأمير الجند يوم الجمعة ، وخاط زيد ثوبى فيه (١) ولعله سهو ، فإنه صرح فى موضع آخر منه(٢) بامتناع عطف قول القائل - خفى ضيق - على قوله - خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر(٣) .) ×

---

(١) فالوصل ممتنع فيه أيضا مع الاتحاد فى القيد . (٢) ١٤٧ - المفتاح .

(٣) قيل : إنه لا سهو من السكاكى فى ذلك ، لأن الظاهر من كلامه وكلام غيره أن الجامع يكفى فيه التناسب بين الجملتين لا غير ، وهذا التناسب له سبب وله مظنة ، فسببه اجتماع الجملتين فى القوة المفكرة بطريق العقل أو الوهم أو الخيال على مايأتى ، ومظنته حصول الاتحاد بين الطرفين حقيقة أو بتأويل قريب أو بعيد ، ولكن المظنة غير ملازمة المظنون ، فقد يحصل التناسب مع الاتحاد فى الطرفين ، كقولك - زيد يعطى ويمنع - وقد يحصل مع الإتحاد فى احدهما دون الآخر ، كمن يذكر فى مجلسه الحركة والبياض فتقول له - الحركة عرض نقلة ، والبياض لون مفرق للبصر - فالتناسب موجود ولم يحصل إلا باتحاد المسند إليه فى الجامع الخيالى ، وقد يحصل الاتحاد فى الطرفين ولا يحصل التناسب ، كقولك - انظر إلى هلزيد ، وانظر إلى هذا القطع فى ثوبك - وإنما منع السكاكى نحو - خاتمى ضيق ، وخفى ضيق - حيث لم يجمع بينهما ذكر فى مجلس أو نحو ذلك كما صرح به ، ومما يؤيد ذلك قوله تعالى ى ٨٨ س ١٢ (مسنا وأهلنا الضر وجئنا ببضاعة مزجاة) فالمسندان المس والمجىء ، والمسند إليه فيهما الضر وإخوة يوسف وهما مختلفان لا يتحدان فى شىء . ومع هذا حصل الوصل بوجود التناسب بين المسندين لأن المس سبب فى المجىء .

وقد ذهب السيد إلى أن مجرد الاتحاد أو التناسب فى الغرض الذى تصاغ له الجملة يكفى فى صحة الوصل ولو لم يتحد الطرفان ، وهذا كما يأخذ شخص فى ذكر ماوقع فى يوم من الأفعال - انطلق زيد ، وطاب الطعام ، وصليت الظهر الخ - وإنى أرى أن هذا يصح نحواً لا بلاغة ، لأنه فى تأويل - حصل كذا وكذا - على معنى واو العطف لا واو الوصل ، لأن واو الوصل لا يؤتى بها لمثل هذا ، وإنما يؤتى بها لدفع الإيهام أو الدلالة على التناسب البلاغى بين الجملتين ، والاتحاد فى الغرض الذى تصاغ له الجملة لا يكفى الوصل ، لأنه يجب فى حال الفصل أيضاً كما سبق .

ثم قال (١) الجامع بين الشيئين عقلى ووهمى وخيالى :

أما العقلى (٢) فهو أن يكون بينهما اتحاد فى التصور (٣) أو تماثل (٤) فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما ، أو تضايف كما بين العلة والمعلول ، والسبب والمسبب ، والسفل والعلو ، والأقل والأكثر ، فإن العقل يأبى ألا يجتمعا فى الذهن (٥) .

قضايا عقلي

وأما الوهمى (٦) فهو أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ، كلون بياض ولون صفرة ، فإن الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (٧) ولذلك حسن الجمع بين الثلاثين التى فى قوله :

---

(١) ١٢٧ - المفتاح .

(٢) ضابطه أن يكون الجمع بين الشيئين فيه حقيقيا . بأن يكون فى الواقع ونفس الأمر .

(٣) بأن يكونا شيئا واحداً حقيقة بالشخص والنوع ، كقول الشاعر :

سافر تجد عوضاً عمن تفارقهُ   وانصبْ فإن لذيذ العيش فى النَّصب

(٤) بأن يتفقا فى الحقيقة ويختلفا بالشخص مع اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما من صداقة أو نحوها ، كما سبق فى نحو - زيد شاعر ، وعمرو كاتب - وكتماثل المسند فى قول الشاعر :

فيبكى إنْ نأوْا شوقاً إليهم   ويبكى إنْ دنوا خوف الفراق

(٥) فالمراد بالتضايف أن يكونا بحيث لا يمكن تعقل كل منهما من غير الآخر ، كما بين المبادرة إلى الفرصة والنهوض فى قول الشاعر :

بادرْ إلى الفرصة وانهضْ لما   تريد فيها فرصى لا تلبثُ

(٦) ضابطه أن يكون الجمع بين الشيئين فيه اعتبارياً غير محسوس بإحدى الحواس الظاهرة .

(٧) أما العقل فيدرك أنهما نوعان متباينان داخلان فى جنس اللون كالبياض والسواد .

ثلاثة تُشرقُ الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمرُ[1]

أو تضاد[2] كالسواد والبياض، والهمس والجهارة، والطيب والنتن، والحلاوة والحموضة، والملاسة والخشونة. وكالتحرك والسكون، والقيام والقعود، والذهاب والمجيء، والإقرار والإنكار، والإيمان والكفر. وكالمتصفات بذلك كالأسود والأبيض، والمؤمن والكافر. أو شبه تضاد[3] كالسماء والأرض، والسهل والجبل، والأول والثانى. فإن الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين فيجمع بينهما فى الذهن، ولذلك تجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد.

والخيالى[4] أن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق[5] وأسبابه مختلفة، ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات ترتباً ووضوحاً، فكم صور تتعانق فى

---

(١) هو محمد بن وهيب. وقد سبق فى الكلام على تقديم المسند فى الجزء الأول. والبيت فى عطف المفردات، وقد سبق أنه ليس من الوصل فى رأى الجمهور، وإنما هو من مراعاة النظير، والثلاثة بينهما تماثل فى الإشراق.

(٢) المراد به ما يشمل تقابل الضدين كالسواد والبياض، وتقابل الإيجاب والسلب، وتقابل العدم والملكة، والجمع بين ذلك باعتبار الوهم أيضاً، أما العقل فيدرك كل متقابلين فيه من غير الآخر.

(٣) معطوف على – تضاد – والمراد بشبه التضاد تقابل الشيئين اللذين لا يتنافيان فى ذاتهما ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافى ما يستلزمه الآخر، ومن الوصل للجامع الوهمى قوله تعالى ى ٨٢ س ٩ (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيراً) وقوله ى ١٣، ١٤ س ٨٢ (إنّ الأبرار لفى نعيم * وإنّ الفجّار لفى جحيم) وقول الشاعر:

إن كنتَ ذا رأى فكن ذا عزيمة ولانك بالتّرداد للرأى مفسدا

(٤) ضابطه أن يكون الجمع بين الشيئين فيه اعتبارياً مسنداً إلى إحدى الحواس الظاهرة.

(٥) أى على الوصل، فيأتى الوصل باعتباره.

خيال وهى فى آخر لاتتراءى ، وكم صورة لاتكاد تلوح فى خيال وهى فى غيره نار على علم .

كما يحكى أن صاحب سلاح ملك وصائغا وصاحب بقر ومعلم صبية سافروا ذات يوم ، وواصلوا سير النهار بسير الليل ، فبينما هم فى وحشة الظلام ومقاساة خوف التخبط والضلال طلع عليهم البدر بنوره ، فأفاض كل منهم فى الثناء عليه وشبهه بأفضل ما فى خزانة صوره ، فشبهه السلاحى بالترس المذهب يرفع عند الملك ، والصائغ بالسبيكة من الإبريز تفتر عن وجهها البوتقة ، والبقار بالجبن الأبيض يخرج من قالبه طريا ، والمعلم برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذى مروءة .

وكما يحكى عن ورّاق يصف حاله : عيشى أضيق من محبرة ، وجسمى أدق من مسطرة ، وجاهى أرق من الزجاج ، وحظى أخفى من شق القلم ، وبدنى أضعف من قصبة ، وطعامى أمر من العفص ، وشرابى أشد سوادا من الحبر ، وسوء الحال لى ألزم من الصمغ .

ولصاحب علم المعانى[1] فضل احتياج إلى التنبه لأنواع الجامع لاسيما الخيالى ، فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب فى ذلك ، كالجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض فى قوله تعالى[2] (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ＊ وإلى السماء كيف رفعت ＊ وإلى الجبال كيف نصبت ＊ وإلى الأرض كيف سطحت) بالنسبة إلى أهل الوبر ، فإن جل انتفاعهم فى معاشهم من الإبل ، فتكون عنايتهم مصروفة إليها ، وانتفاعهم منها لايحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر ، فيكثر تقلب وجوههم فى السماء ، ثم لابد لهم من مأوى يؤويهم وحصن يتحصنون به ، ولاشىء لهم فى ذلك كالجبال ، ثم لاغنى لهم لتعذر طول مكثهم فى منزل عن التنقل من أرض إلى سواها . فإذا فتش البدوى فى خياله وجد صور هذه الأشياء

---

(١) هذا أيضا من كلام السكاكى .

(٢) ى ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ س ٨٨

حاضرة فيه على الترتيب المذكور ، بخلاف الحصرى ، فاذا تلا قبل الوقوف على ماذكرنا ظن النسق لجهله معيبا[1] .

محسنات الوصل : ومن محسنات الوصل[2] تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية ، وفى المضى والمضارعة[3] إلا لمانع ، كما إذا أريد باحداهما التجديد وبالأخرى الثبوت ،

---

(١) من الوصول الجامع الخيالى قول الأرّجانى :

فبت من وصلك فى لذة ... حتى جلا الصبحُ مُحياه

والنجم قد أطبق أجفانه ... والنوم قد أطلق أسراه

والليل سيفُ الفجر فى فرقه ... يقتله والديك ينعاه

وقول الشاعر :

أعز مكان فى الدنا سرج سابح ... وخير جليس فى الزمان كتابُ

(٢) حسن الوصل فى ذلك لا ينافى أنه واجب بلاغة عند اقتضاء الحال له ، فإنه إذا كان المقام للثبوت فى الجملتين وجب تناسبهما فى الاسمية ، وإذا كان للتجدد وجب تناسبهما فى الفعلية ، لأن ما يجب بلاغة يستند أكثره إلى التحسين ، ولهذا كان كل ما وجب لغة وجب بلاغة من غير عكس ، وقيل : إن ذلك من الحسن البديعى ، لأن محله عند قصد النسبة فى الجملتين فى ضمن أى خصوصية كانت ، فيكون التناسب جائز لا واجبا .

(٣) من تناسبهما فى الاسمية قول الشاعر :

أسودٌ إذا ما أبدت الحربُ نابها ... وفى سائر الدهر الغيوث والمواطر

ومن تناسبهما فى المضى قول الشاعر :

أعطيتَ حتى تركت الريح حاسرة ... وجدتَ حتى كأن الغيث لم يجدِ

ومن تناسبهما فى المضارعة قول الشاعر :

نروح ونغدو لحاجاتنا ... وحاجة من عاش لا تنقضى

كما إذا كان زيد وعمر وقاعد ثم قام زيد دون عمرو وقلت — قام زيد : وعمرو قاعد — كما[1]

فروق الجملة الحالية : ومما يتصل بهذا الباب القول فى الجملة وإذا وقعت حالا منتقلة[2] فإنها تجىء تارة بالواو ، وتارة بغير[3] فنقول :

---

(١) فى الكلام على اسمية الجملة وفعليتها وفى باب المسند ، ومن ذلك قوله تعالى : ى ١٧٨ س ٣ (ولا يحسبنَّ الذينَ كفرُوا أنَّما نُملى لهم خيرٌ لأنفسهم إنما نملى لهم ليزدادوُا إثما ولهمْ عذابٌ مهين) وقوله ى ٨٧ س ٢ (ففريقا كذَّبتم وفريقا تقتلونَ) .

ومن محسنات الوصل أيضا التناسب فى الإطلاق والتقييد ، والتناسب فى الإطلاق كثير ، أما التناسب فى التقييد فمنه قول الشاعر :

دنوت تواضعا وعلوت مجداً فشأناك انحدار وارتفاعٌ

وقول الآخر :

تنام عينى وعين الليل ساهرة وتستحيل وصبغ الليل لم يحُل

(٢) يريد بها الحال المؤسسة ، وكان الواجب أن يقول مؤسسة بدل المنتقلة ، لأن الحال تنقسم باعتبار إلى لازمة منتقلة ، كقولك — خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها — و — جاء زيد يضحك — وباعتبار آخر الى مؤسسة ومؤكدة ، كقولك — جاء زيد راكبا — و — هو الحق لا ريب فيه — والحال المؤسسة هى التى أصلها أن تكون بغير واو منتقلة كانت لازمة ، والحال المؤكدة هى التى يمتنع الواو فيها .

(٣) ذكر بعض مؤلفى عصرنا أن الحال يجىء كذلك على مقتضى أحكامه النحوية ، فلا يصح الاشتغال به فى هذا العلم ، والحق أن ذلك قد يجرى على مقتضى مقامات يجب بها بلاغة مالا يجب نحواً فكل جملة وقعت حالا ثم امتنعت من الواو فهذا كما ذكر عبد القاهر لأنك عمدت الى الفعل الواقع فى صدرها فضممته إلى الفعل الأول فى إثبات واحد ، كقولك — جاءنى زيد يسرع — فهو بمنزلة [illegible]

أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو لوجوه :

الأول : أن إعرابها ليس بتبع (١) وما ليس إعرابه بتبع لا يدخله الواو ، وهذه وإن كانت تسمى واو الحال فإن أصلها العطف .

الثانى : أن الحال فى المعنى حكم على ذى الحال كالخبر بالنسبة إلى المبتدإ ، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالإصالة لا فى ضمن شىء آخر ، والحكم بها إنما يحصل فى ضمن غيرها فإن الركوب مثلا فى قولنا ـ جاء زيد راكباً ـ محكوم به على زيد لكن لا بالإصالة بل بالتبعية ، بأن وُصِلَ بالمجىء ، وجعل قيداً له ، بخلافه فى قولنا ـ زيد راكب .

الثالث : أنها فى الحقيقة وصف لذى الحال ، فلا يدخلها الواو كالنعت .

فثبت أن أصلها أن تكون بغير واو ، ولكنْ خولف الأصل فيها إذا كانت جملة ، لأنها بالنظر إليها من حيث هى جملة (٢) مستقلة بالإفادة ، فتحتاج إلى ما يربطها بما جُعلت حالا عنه . وكل واحد من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل الضمير (٣) بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفردة والخبر والنعت .

زيد مسرعاً ـ وهذا بخلاف كل جملة وقعت حالا ثم اقتضت الواو ، فإنها لا تكون إلا حيث تريد أن تستأنف بها خبراً ، ولا تقصد أن تضمها إلى الفعل الأول فى إثبات واحد ، وهذا إنما يكون عند قصد الاهتمام بها أو إزالة شك أو إنكار أو نحو ذلك .

(١) يريد تبعيه عطف النسق لأنها هى التى تقتضى الواو ، بخلاف تبعية غيره كالنعت .

(٢) أى لا حال

(٣) يعنى فى نظر البلغاء ، فلا يعدل عنه إلا لنكتة تدعو إلى زيادة ارتباط الحال بصاحبها كقصد الاهتمام أو نحوه ، فيؤتى بها عند ذلك جملة مستقلة وتربط بالواو وحدها أو مع الضمير ، أما النحاة فيستوى عندهم الحال المفردة والجملة والربط بالضمير والواو .

وإذا تمهد هذا فنقول : الجملة التى تقع حالا ضربان : خالية عن ضمير ما تقع حالا عنه وغير خالية :

أما الأولى فيجب أن تكون بالواو لئلا تصير منقطعة عنه غير مرتبطة به ، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن يُنْتصَبَ عنه حال يصح أن تقع حالا عنه إذا كانت مع الواو إلا المُصدرة بالمضارع المثبَت ، كقولك — جاء زيد ويتكلم عمرو — على أن يكون — ويتكلم عمرو — حالا عن زيد ، لما سيأتى أن ارتباط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحده .

وأما الثانية فتارة يجب أن تكون بالواو ، وتارة يمتنع ذلك ، وتارة يترجح أحدهما ، وتارة يستوى الأمران ، والواو غير مُنافٍ للضمير فى إفادة الربط[1] فتعين التنبية على أسباب الاختلاف ، فنقول :

الجملة إن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع الواو ، كقوله تعالى[2] : (ونَذرهمْ فى طُغيانهمْ يَعمهونَ) وقوله : (ولا تَمننْ تَستكثر[3]) وقوله : (وسَيُجنبها الأتْقى ؟ الذى يُؤتى مالهَ يتزكى[4]) لأن أصل الحال المفردة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة[5] مقارن لما جُعِلتْ قيداً له[6] ، والمضارع المثبت كذلك . أما دلالته على حصول صفة غيرَ ثابتة فلأنه فعل مثبت ، والفعل المثبت يدل

---

(١) لأنه يجوز الربط بهما معاً ، كقولك — جاء زيد وهو يضحك .

(٢) ى ١١٠ س ٦

(٣) ى ٦ س ٧٤ برفع تستكثر ، وقرىء بجزمه على أنه بدل اشتمال لا حال .

(٤) ى ١٧ و ١٨ س ٩٢

(٥) هذا مبنى على جعله أصل الكلام هنا فى الحال المنتقلة ، والحق كما سبق أنه فى الحال المؤسسة متنقلة كانت أو لازمة .

(٦) ما جعلت قيداً له هو العامل .

على التجديد وعدم الثبوت كما مر[1] وأما دلالته على المقارنة فلكونه مضارعا[2] فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة ، وبهذا امتنع نحو — جاء زيد ويتكلم عمر — كما مر ، وأمّا ما جاء من نحو قول بعض العرب — قمت وأصُكُّ عينه أو وجهه — وقول عبد الله بنَ همّام السَّلولى :

فلمَّا خشيتُ أظافيرَهم نجوتُ وأرهَنُهُمَ مالكا[3]

فقيل : على حذف المبتدإ ، أى أصك عينه وأنا أرهنهم ، وقيل : الأول شاذ والثانى ضرورة ، وقال الشيخ عبد القاهر[4] : ليست الواو فيهما للحال بل هى للعطف ، وأصك وأرهن بمعنى صككت ورهنت ، ولكن الغرض من إخراجهما على لفظ الحال أن يحكيا الحال فى أحد الخبرين ويَدَعا الآخر أصله كما فى قوله :

---

(١) فى الكلام على أحوال المسند ، ودلالته على الحصول بكونه مثبتاً ، وعلى التجديد بكونه فعلا ، والمراد بالتجدد حصوله بعد أن لم يكن كما سبق .

(٢) لأنَّ المضارع يدل على الحال فيدل على تلك المقارنة ، وقد رُدَّ هذا بأن تلك المقارنة معناها مقارنة الحال لزمان عاملها ماضياً كان أو حالا أو استقبالا . وهذا غير دلالة المضارع على الحال ، والحق أن هذه النكتة على طولها ومع ورود هذا عليها تكتة نحوية لا يصح ذكرها فى هذا العلم ، وقد سبقت نكتة ذلك بلاغة عن عبد القاهر من أنك لا تقول — جاءنى زيد يسرع — إلا وأنت تريد أن تضم الفعلين فى إثبات واحد . ولا تُعنَىَ بالحال كما تعنى بها فى قولك جاءنى زيد وهو يسرع — وهذا لا يمنع أن يكون أقوى فى الإثبات من قولك — جاءنى زيد مسرعاً .

(٣) الأظافير جمع أظفار جمع ظفر وهذا كناية عن خوفه من تمكنهم منه وكان عبيد الله بن زياد توعده فهرب منه إلى الشام ، ومالك هو عريفه الوارد فى قوله بعد هذا البيت : عريفاً مقيما بدار الهوانِ أهونْ علىَّ به مالكا

(٤) ١٢٦ — دلائل الإعجاز .

ولقد أمُرُّ على اللئيمِ يسبُّنى   فمضيتُ ثُمَّتَ قلت لا يَعنينى(١)

يبين ذلك أن الفاء قد تجىء مكان الواو فى مثله ، كما فى خبر عبد الله بن عتيك ، فإنه ذكر دخوله على أبى رافع اليهودى حصنه ، ثم قال : فانتهيت إليه فإذا هو فى بيت مظلم لا أدرى أين هو من البيت ؟ قلت : أبا رافع ، قال : من هذا ؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا دهِشٌ . فإن قوله ـ فأضربه ـ مضارع عطفه بالفاء على ماض لأنه فى المعنى ماض .

وإن كان الفعل مضارعاً منفياً فيجوز فيه الامران من غير ترجيح ، لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً ، وعدم دلالته على الحصول لكونه منفياً(٢) أما مجيئه بالواو فكقراءة ابن ذكوانَ (فاستقيما ولا تتَّبِعانِ) بتخفيف النون (٣) وقول بعض العرب : كنت ولا أخشى بالذيب ، وقول مسكين الدّارمىّ :

أكسبتْهُ الورِقُ البيضُ أباً   ولقد كان ولا يُدعى لأبٍ (٥)

---

(١) هو لعميرة بن جابر ، وقد سبق فى الكلام على تعريف المسند إليه باللام فى الجزء الأول . ومحل الشاهد هنا قوله ـ أمر ـ بالمضارع مع قوله ـ مضيت ـ بالماضى .

(٢) هذه النكتة ضعيفة أيضاً كنكتة المضارع المثبت ، والحق أن المضارع المنفى كالمضارع المثبت فى امتناع دخول الواو كما هو مذهب جمهور النحاة ، وقد خالفهم الزمخشرى فى ذلك ، والجمهورية يؤولون ما ورد بالواو من المنفى كتأويل المثبت ، وإذا جرينا على مذهب الزمخشرى فنكتته أن حرف النفى أبعده عن الدخول مع الفعل الأول فى إثبات واحد .

(٣) ى ٨٨ س ١٠ أما بتشديدها فهو نهى معطوفٌ على ما قبله ، والحق أن الواو مع التخفيف للعطف أيضاً ، لأنه نفى معنى النهى ، ولا يصح أن تكون للحال لأنها تكون حالا مؤكدة ، وقد سبق أنها لا يصح دخول الواو عليها .

(٤) الورق المال من الدراهم ويجمع على أوراق ، وقد وصف بالجمع فى البيت كما يقال ـ الدرهم البيض ـ لتعدده فى المعنى . يعنى أنه أكسبه نسباً معروفاً بعد أن كان مجهولا .

وقول مالك بن رفيع وكان قد جنى جناية فطلبهُ مصعبُ بن الزبير :

بغانى مُصعبٌ وبنو أبيه ... فأين أحيد عنهم لا أحيدُ
أقادُوا من دمى وتوعدونى ... وكنت وما ينهنهنى الوعيد (١)

وأما مجيئه بغير واو فكقوله تعالى (٢) : (ومَا لنَا لا نُؤمنُ بالله) وقول عكرشة العبسى :

مضَوا لا يريدون الرواحَ وغالَهمْ ... من الدهر أسبابٌ جرَينَ على قدْرِ (٣)

وقول خالد بن يزيد بن معاوية :

لو أنّ قوماً لارتفاع قبيلة ... دخلوا السماء دخلتُها لا أحجَبُ (٤)

وقول الأعشى :

أتينا إصبَانَ فهزلتنا ... وكنا قبل ذلك فى نعيم
وكان سفاهةً منى وجهلا ... مَسيرى لا أسيرى إلى حميم (٥)

---

(١) قوله - أحيد - بمعنى أتنحى وأنجو منهم ، وقوله - أقادوا من دمى - بمعنى قتلوا بدل قتيلهم - ينهنهن - بمعنى يزجرنى ، والشاهد فى قوله - وما ينهنهنى الوعيد .

(٢) ى ٨٤ س ٥

(٣) هو لأبى شغب عكرشة العبسى من شعر له فى رثاء ابنه شعب ، وقبله :

سقى الله أحداثاً ورائى تركتها ... بحاضر قنّسرين من سبل القطر

والرّواحُ الرجوع آخر النهار والمراد به هنا مطلق الرجوع . وقوله - غالهم - بمعنى أهلكهم ، والقدر مصدر - قَدرته قدرا - بمعنى قَدّرته تقديراً ، أى جرين على أسباب مقدرة ، والشاهد فى قوله - لا يريدون الرواح .

(٤) قوله - لارتفاع قبيلة - تعليل لقوله - دخلوا السماء - والشاهد فى قوله - دخلتها لا أحجب .

(٥) هما لعبد الرحمن بن عبد الله المعروف بأعشى همْدان ، وكان قد صحب عباد بن ورقاء إلى إصبهان فلم يحمد صحبته ، وقوله - هزلتنا - بمعنى أضعفتنا . والحميم الصديق ، والشاهد فى قوله - لا أسير إلى حميم - وهو حال من ياء المتكلم .

وإن كان ماضياً لفظاً أو معنى فكذلك يجوز الأمران من غير ترجيح ، أما مجيئه بالواو فكقوله تعالى(١) . (أنَّى يكون لى غلامٌ وقدْ بلغنى الكِبَر) وقوله تعالى(٢) (أنَّى يكون لى غلامٌ وكانت امرأتِى عاقراً) وقول امرىء القيس .

أيقتلنى وقد شَغَفتُ فؤادَها
كما شغف المَهْنوءةَ الرّجلَ الطالى(٣)

قوله .

فجئتُ وقد نضَّتْ لنوم ثيابها لدى السِّتر إلا لِبسَه المتفضِّل(٤)

وقوله تعالى(٥) . (قال أوحِى إلىَّ ولمْ يُوحَ إليهِ شىءٌ) وقوله . (أنَّى يكونُ لى غلامٌ ولمْ يمسسنى بشرٌ(٦) وقول كعب :

لا تأخذنِّى بأقوال الوشاة ولمْ أذنبْ وإن كثرت فىَّ الأقاويل(٧)

وقوله تعالى(٨) . (أمْ حَسِبْتمْ أنْ تدخلوا الجنة ولمَّا يأتكم مَثَل

---

(١) ى ٤٠ س ٣ (٣) ى ٨ س ١٩

(٢) هو لحندج بن حجر المعروف بامرىء القيس ، وقوله — شغفت فؤادها — بمعنى غلب حبها لى على قلبها وخالطه ، وشغفة القلب رأسه ، والمهنوءة المطلية بالقطران وشغفها بمعنى طلاها ، والمعنى أن حبها له بلغ ما يبلغ القطران من الناقة المهنوءة فإنه يسرى فى جسمها حتى يوجد طعمه فى لحمها ، والشاهد فى قوله — وقد شغفت .

(٤) هو لامرىء القيس أيضاً ، وقوله — نضت — بمعنى نزعت ، والمتفضل الذى يبقى فى ثوب واحد لينام أو يعمل عملا ، والشاهد فى قوله — قد نضت .

(٥) ى ٩٣ س وهذه الآية وما بعدها من أمثلة الماضى معنى . وهو المضارع المنفى بلم ولما .

(٦) ى ٢٠ س ١٩

(٧) هو لكعب بن زهير ، والوشاة جمع واش وهو النمام ، والأقاويل جمع أقوال وهى جمع قول ، والشاهد فى قوله — ولم أذنب . وإن كثرت .

(٨) ى ٢١٤ س ٢

الّذين خَلوا من قبْلكمْ) وقول الشاعر :

بانت قطام ولمّا يحظَ ذو مِقَةٍ منها بوصل ولا إنجاز ميعادِ(١)

وأما مجيئه لا واو فكقوله تعالى(٢) : (أوْ جاؤكمْ حصرتْ صدورهم)

وقول الشاعر :

وإنى لتعرونى لذكراك هزّةٌ كما انتفض العصفورُ بلله القطر(٣)

وقوله :

أتيناكمُ قد عمّكمْ حذرُ العدى فنلتم بنا أمناً ولم تعدَموا نصرا(٤)

وقوله :

متى أرى الصبح قد لاحتْ مخايلُه والليل قد مزقت عنه السرابيل(٥)

وكقوله تعالى(٦) : (فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوءٌ)

وقوله : (وردّ الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً)(٧) وقول امرىء القيس :

فأدرك لم يجهد ولم يثْن شأوه(٨)

---

(١) لا يعرف قائله ، وقطام اسم محبوبته ، والمقة مصدر ـ ومقه ـ يمقه ومقاً ومقةً ـ بمعنى أحبه ، والشاهد فى قوله ، ولما يحظ . (٢) ى ٩٠ س ٤

(٣) هو لعبد الله بن مسلم المعروف بأبى صخر الهذلى ، والهزة بكسر الهاء اسم الهيئة من ـ هزّ ـ والشاهد فى قوله ـ بلله القطر

(٤) لا يعرف قائله ، والحذر والخوف وإضافته إلى العدى من إضافة المصدر إلى المفعول . والعدى الأعداء ، والشاهد فى قوله ـ قد عمكم .

(٥) هو حندج بن حندج المرى ، ومخايل الصبح طلائعه ، والسرابيل جمع سربال وهو القميص استعيرت لظلام الليل ، الشاهد فى قوله ـ قد لاحت ، وقد مزقت .

(٦) ى ١٧٤ س ٣ (٧) ى ٢٥ س ٢٣

(٨) هو لحندج بن حُجر المعروف بامرىء القيس من قوله :

فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه يمر كخذروف الوليد المثقب

يصف بذلك فرسه والشأو والطلق والخذروف الدوارة التى يلعب بها الصبى ، والمعنى أنه يدرك طريدته بغير مشقة فى أول شأوه ، والشاهد فى قوله ـ لم يجهد .

وقول زهير :

كأن فُتات العِهن فى كل منزل نزلن به حب الفنا لم يحطم[١]

والسبب فى أن جاز الأمران فيه إذا كان مثبتا دلالته على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا ، وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضياً[٢] ولهذا اشترط أن يكون مع - قد - ظاهرة أو مقدّرة حتى تقربه إلى الحال فيصح وقوعه حالا ، وظاهر هذا يقتضى وجوب الواو فى المنفى لانتفاء المعنيين[٣] لكنه لم يجب فيه بل كان مثله ، أما النفى بلما فلأنها للاستغراق[٤] وأما المنفى بغيرها فإنه لما دل على انتفاء متقدم[٥] وكان الأصل استمرار ذلك[٦] حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه[٧] بخلاف المثبت فان وضع الفعل على إفادة التجدد[٨] وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود كما بين فى غير هذا العلم[٩] .

---

(١) الفتات اسم لما انفت وتقطع من الشيء والعهن الصوف المصبوغ ، والفنا عنب الثعلب ، شبه فتات الصوف المصبوغ الذى زينت به الهوادج بحب الفنا فى حمرته قبل تحطيمه لأنه إذا حطم تزول حمرته . والشاهد فى قوله - لم يحطم :

(٢) هذه النكتة ضعيفة كما سبق ، والحق أن دخول - قد - أو حرف النفى على الماضى أبعده عن دخوله مع الفعل الأول و إثبات واحد .

(٣) هما الدلالة على حصول صفة غير ثابتة والدلالة على المقارنة .

(٤) يعنى به إمتداد النفى من زمن الانتفاء إلى زمن التكلم .

(٥) أى على زمن التكلم .

(٦) أى استمرار الانتفاء .

(٧) بعدم ذكر قرينة تدل على الانقطاع ، كقولك - لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم .

(٨) أى من غير أن يكون الأصل استمراره .

(٩) بيانه أن استمرار الوجود عبارة عن وجود عقيب وجود ، أو لابد للوجود الحادث من سبب ، أما استمرار العدم فهو عدم لا يحتاج إلى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود ، ويكون الأصل فيه الاستمرار عند الإطلاق .

وإن كانت الجملة اسمية فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران ، ومجيء الواو أولى أما الأول[١] فلعكس ماذكرناه في المصدرة بالماضي المثبت[٢] فمجيء الواو كقوله تعالى[٣] (فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) وقوله : (ولا تُباشروهن وأنتم عاكفونَ في المساجد[٤]

وقول امرىء القيس :

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال[٥]

وقوله :

ليالي يدعوني الهوى فأجيبه وأعينُ من أهوى إلى رواني[٦]

والخلو منها كما رواه سيبويه - كلمته فوه إلى فيّ ؛ ورجع عودهُ على بدئه — بالرفع[٧] وما أنشده أبو علي في الإغفال :

ولولا جنانُ الليل ما آب عامر إلى جعفر سربالُه لم يمزقِ[٨]

---

(١) هو جواز الأمرين .

(٢) عكس ذلك هو ان الجملة الاسمية تدل على المقارنة لكونها مستمرة ، ولا تدل على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام ، وقدسبق بيان ضعف هذه النكتة

(٣) ى ٢٢ س ٢ (٤) ١٨٨ س ٢

(٥) أنظر ص ٤٦ ، والشاهد في قوله — والمشرفي مضاجعي .

(٦) هو لامرىء القيس أيضاً . والروانى جمع رانيه وهن مديمات النظر، والجار والمجرور قبله متعلق به ، والشاهد في قوله — وأعين من أهوى إلى روان .

(٧) أما النصب وهو - فاه إلى فيّ ، وعوده على بدئه - فيكون الحال فيه مفرد لاجملة ، لأنه يكون كل من - فاه وعوده - هو الحال .

(٨) هو لسلامة بن جندل ، وجنان الليل ظلمته ، والسربال القميص وقداستعاره لنفس عامر أو هو كناية ، يعني أنه لولا ظلمة الليل لقتل ، والشاهد في قوله - سرباله لم يمزق .

وقول الآخر .

مابالُ عينك دمعها لا يَرقأ(١)

وقول الآخر :

ثم راحوا عبق المسك بهم(٢)

وأما الثانى(٣) فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدة(٤) فحسن زيادة رابط لتأكيد الربط .

وقال الشيخ عبد القاهر(٥) إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو. كقولك ـ جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع ـ ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يحصل بدون هذا الضمير ، بأن يقال ـ جاءنى زيد يسرع أو مسرعاً ـ فالإتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافى للاتصال ، فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط فتجب الواو . وقد قال أيضاً إنّ جعلَ نحو ـ على كتفه سيف(٦) بتقديم الظرف حالا عن شىء . كما فى قولنا ـ جاء زيد على كتفه سيف ـ كثر فيها أن تجىء بغير واو ، كقول بشار .

---

(١) لا يعلم قائله ، والبال فى الحال ، وقوله ـ لا يرقأ مأخوذ من ـ رقأ الدمع أو الدم ـ جفّ وانقطع . والشاهد فى قوله ـ دمعها لا يرقأ .

(٢) هو من قول عمرو بن العبد المعروف بطرفة .

ثم َراحوا َعبَق المسك بهم   يلحقونَ الأرضَ هدّابَ الأزرْ

والعبق مصدر ـ عبق ـ بمعنى فاحت رائحته . وهداب الأزر ما استرسل منها إلى الأرض فتكون لها كالحاف وعطاء ، والشاهد فى قوله ـ عبق المسك بهم وقبل البيت .

وأشدُّ غِيل فإذن ماشربوا   وهبوا كل أمونٍ وطِمرّ

(٣) هو كون مجىء الواو أولى .

(٤) المهم فى هذه النكتة هو ظهور قصد الإستئناف فى الجملة الإسمية ، أما دلالتها على الثبوت فلا شأن له فى ذلك كما سبق .

(٥) ١٣٢ ـ دلائل الإعجاز .

(٦) نحوه كل جملة اسمية خبرها جار ومجرور متقدم .

إذا أنكرَتني بلدة أو نكِرتها   خرجتُ مع البازي علىّ سوادُ[١]

يعـــنى - علىّ بقية من الليل ، وقول أبي الصلتِ عبد الله الثقفى يمدح ابن ذى يَزَنَ :

واشرب هنيئاً عليك التاجُ مرتفقاً   فى رأس غُمدان داراً منك محلالا[٢]

وقول الآخر :

لقد صبرتُ للذل أعواد منبرٍ   تقوم عليها فى يديكَ قضيبُ[٣]

ثم قال[٤] والوجه أن يقدر الاسم فى الأمثلة مرتفعاً بالظرف . فانه جائز باتفاق من صاحب الكتاب وأبى الحسن[٥] لاعتماده على ما قبله[٦] ثم اختار أن يكون الظرف هنا خاصة فى تقدير اسم فاعل ، وجوز أيضاً أن يكون فى تقدير فعل ماض مع - قد - ومنع أن يكون فى تقدير فعل مضارع ، ولعله إنما اختار تقديره باسم

---

(١) قوله أنكرتنى أو نكرتها بمعنى كرهتنى أو كرهتها ، والبازى الباز وهو ضرب من الصقور ، والشاهد فى قوله - على سواد - ولكن قد يقال : إن خروجه مع الباز كناية عن تبكيره ، وعلى هذا تكون جملة - على سواد - حالا مؤكدة ، وقد سبق أن أصل الكلام فى الحال المؤسسة .

(٢) هو لأبى الصلت عبد الله بن أبى ربيعة الثقفى ، وقيل : إنه لأمية ابنه ، والأقرب أنه لأبيه ، والمرتفق الواقف الثابت الدائم أو المتكىء ، وداراً منصوب به على الظرفية ، وغمدان قصر باليمن يشتمل على دور وقصور تحلها ملوكه ، ومحلالا بمعنى كثير حلولها لكرم صاحبها ، والشاهد فى قوله - عليك التاج - والخطاب لسيف ابن ذى يزن ، وهو الذى أخرج الحبشة من اليمن .

(٣) هو لأبى زائلة بن خليفة السدوسى فى هجاء عبد الملك بن المهلب ، والقضيب السيف أو الغصن المقطوع ، والشاهد فى قوله - فى يديك قضيب .

(٤) ١٤٤ - دلائل الإعجاز .

(٥) صاحب الكتاب سيبويه ، وأبو الحسن هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط .

(٦) ما قبله هو صاحب الحال ، لأن الظرف يكون على متعلقاً بمحذوف منصوب على الحالية ، فيعتمد على صاحبه اعتماد الصفة على موصوفها .

فاعل لرجوع الحال حينئذ إلى صلها فى الافراد ، ولهذا كثر مجيئها بلا واو ، وإنما جوز التقدير بفعل ماض أيضا لمجيئها بالواو قليلا ، وإنما منع التقدير بفعل مضارع لأنه لو جاز التقدير به لا متنع مجيئها بالواو(١) .

ثم قال(٢) وربما يحسن مجيء الاسمية بلا واو لدخول حرف على المبتدإ، كما فى قوله.

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنى حوالىّ الاسود الحوارد(٣)

فإنه لولا دخول - كأن - عليه لم يحسن الكلام إلا بالواو ، كقولك - عسى أن تبصريني وبنى حوالى الأسود .

ثم قال(٤) وشبيه بهذا أن تقع حالا بعقب المفرد فيلطف مكانها(٥) بخلاف مالو أفردت(٦) كقول ابن الرومى .

والله يبقيك لنا سالمـــا برداك تبجيل وتعظيم(٧)

فإنه لو قال - والله يبقيك لنا برداك تبجيل - لم يحسن .

هذا كله إذا لم يكن صاحبها نكرة مقدمة عليها ، فان كان كذلك نحو - جاء فى رجل وعلى كتفه سيف - وجب الواو لئلا تشتبه بالنعت .

---

(١) الحق أنه يجوز تقديره بالمضارع لأنه لافرق بينه وبين المفرد فى امتناع لواو.

(٢) ١٤٠ - دلائل الإعجاز .

(٣) هو لهمام بن غالب المعروف بالفرزدق يخاطب امرأة عذلته فى اعتنائه ببنيه ، وقيل . إنه يقول ذلك لامرأته حين قالت له . ليس لك ولد . وإن مت ورثك قومك . والحوارد الغضاب جمع حارد ، والشاهد فى قوله - كأنما بنى حوالى الخ - وحوالى حال من - بنى .

(٤) ١٤٠ - دلائل الإعجاز .

(٥) أى مكان الاسمية بلا واو .

(٦) يعنى لم تقع عقب مفرد .

(٧) هو لعلى بن العباس المعروف بابن الرومى ، والبرد فى الأصل ثوب مخطط، وقد ثناه هنا باعتبار لفظ التبجيل والتعظيم وإن كان معناهما واحد . وهو يدعو لممدوحه أن يبقى سالما مشتملا عليه ذلك اشتمال البرد على لابسه والشاهد فى قوله

وأما نحو قوله تعالى(١) : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلوم) فقال السكاكى(٢) : الوجه فيه عندى هو أن (ولها كتاب معلوم)حال لقرية لكونها فى حكم الموصوفة نازلة منزلة — وما أهلكنا قرية من القرى — لا وصف ، وحمله على الوصف سهو لا خطأ ، ولا عيب فى السهو للإنسان ولاذام ، والسهو ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه ، والخطأ مالا يتنبه له صاحبه أو يتنبه ولكن بعد تعب . وكأنه عرض بالزمخشرى حيث قال فى تفسيره (لها كتاب) جملة واقعة صفة لقرية ، والقياس ألا يتوسط الواو بينهما كما فى قوله تعالى(٣) : (وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرونَ) وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال فى الحال — جاءنى زيد عليه ثوب ، وجاءنى زيد وعليه ثوب ، ثم قال السكاكى(٤): من عرف السبب فى تقديم الحال إذا أريد إيقاعها عن النكرة تنبه لجواز إيقاعها عن النكرة مع الواو فى مثل — جاءنى رجل وعلى كتفه سيف — ولمزيد جوازه فى قوله(٥) عز اسمه (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) على ما قدمت .

واعلم أن السكاكى بنى كلامه فى الجملة الواقعة حالا على أصول مضطربة لا يخفى حالها على الفطن ، لاسيما إذا أحاط علماً بما ذكرناه وأتقنه . فآثرنا الإعراض عن نقل كلامه والتعرض لما فيه من الخلل ، لئلا يطول الكتاب من غير طائل ،

سالماً بردائك تبجيل وتعظيم — لأن الأول حال مفرد ، والثانى جملة اسمية من غير واو لوقوعها عقبة . هذا والحق أن طريقة عبد القاهر فى الجملة الإسمية تنظر إليها من جهة البلاغة . أما تجويز الأمرين فيها على الإطلاق فهو مذهب علماء النحو ، ومثل هذا لا يُعنى به هنا ، بنى عبد القاهر مجىء الواو وتركها فى الجملة الاسمية على قصد الإستئناف وعدمه كما سبق فى الجملة الفعلية ، ولكن الأصل عنده فى الجملة الاسمية أن تكون مبنية على قصد الاستئناف ، وقد أوجب الواو فيها إذا كانت مبتدأة بضمير ذى الحال ، لأنها يقصد منها الإستئناف دائما ، أما غيرها فيجوز أن تأتى على خلاف الأصل فى الجملة الإسمية ، فتكون فى تأويل المفرد ، نحو — كلمته فُوه إلى فىّ — وكل هذا يجرى على ما يقتضيه حال المخاطب فى الشك والإنكار وغيرهما .

(١) ى ٤ س ١٥ (٢) ١٣٠ : المفتاح

(٣) ى ٢٠٨ س ٢٦ (٤) ١٠٠ : المفتاح

تمرينات على الوصل والفصل

تمرين — ١

(١) لماذا فصل الشاعر بين الجملتين فى قوله :

جزى اللهُ الشدائد كلّ خير عرفتُ بها عدوى من صديقى

(٢) لما وصل الشاعر بين الجملتين فى قوله :

سافرْ تجدْ عوضاً عمن تفارقه واصبْ فإن لذيذَ العيش فى النصب

تمرين — ٢

(١) بين موضع الوصل والفصل فى قوله تعالى ى ١ ، ٢ س ١٠٨ (إنا أعطيناكَ الكَوثَر ، فصل لربك وانحَرْ) .

(٢) بين الفصل لكمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فى قول الشاعر :

قال لى : كيف أنت؟ قلتُ عليلُ سهر دائم وحُزن طويل

تمرين — ٣

(١) بين سبب الفصل فى موضعيه من قوله تعالى ى ٢ س ١٣ (يُدبِّر الأمرَ يفصل الآياتِ لعلكمْ بلقاء ربِّكمْ توقِنُونَ) .

(٢) لأى جامع حصل فى قول الشاعر :

ولست بهيَّاب لمَنْ لا يَهابُنى ولست أرى للمرء ما لا يَرى ليا

تمرين — ٤

(١) لماذا فصل الشاعر بين الجملتين مع كونهما خبريتين فى قوله :

الفقر فيم جاوزَ الكفافا من اتَّقى الله رَجا وخافا

(٢) مر أبو بكر رضى الله عنه برجل فى يده ثوب فقال له : أتبيع هذا؟ فقال: لا يرحمك الله . فقال له : لا تقل هكذا ، وقل : ويرحمك الله . فأمره بزيادة — واو — بين لا ، وقوله — يرحمك الله — ليكون وصلا لا فصلا — فما هو السبب

فى أمر أبى بكر له بالوصل بين الجملتين؟ وهل الوصل يجب فى ذلك بلاغة أو نحواً؟ وهل الجملة الثانية خبر أو إنشاء ؟

تمرين — ٥

(١) لماذا فصل بين الجملتين فى قول الشاعر :

قمْ للمعلم وفه التبجيلا   كاد المعلم أن يكون رسولا

(٢) بين سبب الوصل والفصل فى قوله تعالى ى ١١ و ١٢ و ١٣ ص ٧٣ (واصْبرْ على ما يقُولون واهجُرهمْ هجراً جميلا ، وذَرنى والمكذّبين أولى النعمة ومهلهمْ قليلا ، إنّ لديْنا أنكالا وجحيما وطعاماً ذا غُصّةٍ وعذاباً أليما) .

تمرين — ٦

(١) بين موضع الوصل للتناسب فى الاسمية والفعلية ، ولم وصل مع عدمه فى قوله تعالى س ١١ س ٣٤) ولِسليمان الريح غدوها شهر ورواحُها شهر وأسلنا له عينَ القِطر ومن الجن منْ يعمل بينَ يديه بإذن ربه ومَنْ يزغْ منهم عنْ أمْرِنا نذقْه منْ عذاب السعير) وبين لم فصل فيه الحال أيضاً ؟ .

(٢) لماذا أتت الجملة الحالية من غير واو فى قول الشاعر :

ألا ليت شعرى هل أبيتنّ ليلة   بمكة حولى إذْ خِر وجليلُ

(٣) لماذا عطف — يذبحون — فى قوله تعالى ى ٦ س ١٤ (وإذْ قال موسى لقومه اذكروا نعمة الله عليكم إذْ أنجاكم منْ آل فرعون يَسومونكم سوء العذاب ويذبّحون أبناءكمْ ويستحيون نساءكمْ) ولم يعطف فى قوله تعالى ى ٤٩ س ٢ (وإذْ نجّيناكمْ منْ آل فرعون يسومونكمْ سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكمْ) ؟ .

القول فى الإيجاز والإطناب والمساواة

تعريف السكاكى للإيجاز والإطناب والمساواة : قال السكاكى(١) أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين(٢) لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق(٣) والبناء على شىء عرفى(٤) مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم فى التأدية للمعانى فيما بينهم — ولا بد من الاعتراف بذلك(٥) — مقيساً عليه(٦) ولنسمه متعارف الأوساط — وأنه فى باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم .

فالإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط(٧) والإطناب هو أداؤه بأكثر من عباراته ، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل

---

(١) ١٠٠ — المفتاح .

(٢) إنما كانا نسبيين لأن إيجاز الكلام إنما هو بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وإطنابه إنما هو بالنسبة إلى كلام أنقص منه ، وكذلك المساواة نسبية أيضاً .

(٣) يعنى بالتحقيق التعيين ، وإنما لم يتيسر الكلام فيهما إلا بتركه لأنه لما كان ذلك شأنهما لم يمكن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز ومقدار منه للإطناب ، فرب كلام موجز يكون مطنباً بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس :

(٤) أى وإلا بالبناء على شىء عرفى وهو ما يعرفه أهل العرف فى الجملة ، لأن هذا قرب شىء يرجع إليه فى مثل ذلك .

(٥) جملة معترضة ، أى ولا بد من الاعتراف بكلام الأوساط لأن أكثر الناس منهم ، وأوساط الناس هم الذين لم يصلوا إلى رتبة البلاغة ولم ينحطوا إلى حال الفهاهة ، فيكون كلامهم صحيح الإعراب من غير مراعاة ما يقتضيه الحال فى الكلام .

(٦) أما المقيس فهو الإيجاز والإطناب ، ولاشك أن قياسهما يعينهما فى الجملة لانضباطه وقلة التفاوت فيه .

(٧) يسمى الإيجاز باسم الإشارة فى بعض كتب البلاغة .

أو إلى غير الجمل[١] ثم قال[٢] الإختصار لكونه من الأمور النسبية يُرجَع فى بيان دعواه[٣] إلى ماسبق تارة، وإلى كون المقام خليقاً بأبسط مما ذُكر أخرى[٤] وفيه نظر، لأن كون الشىء نسبياً لا يقتضى ألا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق والبناء على شىء عرفى[٥] ثم البناء على متعارف الأوساط والبسط الذى يكون المقصود جديراً به رد إلى جهالة[٦] فكيف يصلح للتعريف.

---

(١) لم يذكر تعريف المساواة لأنها على ذلك تكون عبارة عن متعارف الأوساط، وهو يرى أنه لا فضيلة له لأنه يحمد ولا يذم، فما يحصل من البليغ مساوياً له لا يكون بليغاً مثله لعدم اشتماله على نكتة يعتد بها، وقيل: إن المساواة من البليغ تعد بليغة إذا اقتضاها المقام بأن يكون من يخاطبه من الأوساط، والحق أنه لا يعتد بمثل ذلك كما سيأتى.

(٢) ١٥٦ — المفتاح

(٣) أى مسماه مأخوذ من — دعاه بكذا — بمعنى سماه به.

(٤) هذا عندما يكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر، كقوله تعالى ى ٤ س ١٩ (رب إنى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيباً) فهو إيجاز بالقياس إلى ما يقتضيه ظاهر مقام انقراض الشيب من بسط الكلام فيه غاية البسط وليس بإيجاز بالقياس إلى متعارف الأوساط فى ذلك، وهو قولهم - يارب شخت - بل هو إطناب بالقياس إليه، وإنما اعتبرت فى ذلك أن يكون أقل مما يقتضيه المقام فى الظاهر لأنه إذا كان أقل مما يقتضيه تحقيقا لم يكن بليغاً.

(٥) يعنى أن كونه كذلك لا يقتضى تعسر تحقيق معناه. وأجيب عنه بأنه لا يريد بذلك تعسر بيان معنى الإيجاز والإطناب لأنه بينه بما سبق، وإنما يريد تعسر تعيين أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب، وبهذا وجب الرجوع فى بيان معناهما إلى القياس على متعارف الأوساط.

(٦) أجيب عنه بأنه يراد من متعارف الأوساط الكلام الذى تكون فيه الألفاظ على قدر المعانى الأصلية مع صحة الإعراب وعدم مراعاة مقتضى الحال، ومع هذ

تعريف الخطيب : والأقرب أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المعنى هو تأدية أصل المراد(١) بلفظ مساو له(٢) أو ناقص عنه واف أو زائد عليه لفائدة ، والمراد بالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصا عنه بحذف أو غيره ، كما سيأتي ، ولا زائداً عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض ، كما سيأتي ؛

الإخلال : وقولنا — واف — احتراز عن الإخلال ، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى ، كقول عروة بن الورد .

عجبتَ لهم إذْ يقتلون نفوسهم ومقتلُهم عند الوغى كان أعذرا(٣)

فإنه أراد — إذ يقتلون نفوسهم في السلم ، وقول الحارث بن حلزة :

والعيشُ خيرٌ في ظلا لِ النوك ممن عاش كدًّا(٤)

لا يكون البناء عليه رداً إلى جهالة ، وأما المعنى الثاني للإيجاز وهو المبنى على البسط المذكور فالظاهر أنه معنى مجازي اه ، وليس معنى حقيقيا يراد به ضبط الإيجاز وتمييزه .

(١) إضافة أصل إلى المراد بيانية ، وأصل المراد هو المعنى الأول الذي يقصد المتكلم إفادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات .

(٢) على هذا تكون المساواة داخلة في المقبول من طرق التعبير عن المعنى ، وقد قيل : إن هذا يخالف ما سبق عن السكاكي من أنها لا تحمد ولا تذم ، والحق أنه لا خلاف بين السكاكي والخطيب في ذلك ، لأن ما ذكره السكاكي هو أنها لا تحمد في باب البلاغة ، وهذا لا ينافي قبولها من أوساط الناس ، ولهذا حكم فيما سبق بأنه لا بد من الاعتراف بكلام هؤلاء الأوساط ، والخطيب يعني بالمقبول من طريق التعبير ما يشمل قبول هذا من الأوساط ، ولا يريد به ما يقبل في البلاغة فقط .

(٣) يعني بقتلهم نفوسهم موتهم على فراشهم جبنا عن القتالة ، والوغى الحرب ، وأفعل التفضيل في قوله — أعذرا — ليس على بابه ، لأنه يريد نفي العذر عنهم في قتلهم نفوسهم .

(٤) النوك الحمق ، والكد مصدر — كد — إذا اشتد في العمل .

فإنه أراد — العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل — فأخل كما ترى .

التطويل والحشو : وقولنا - لفائدة — احتراز من شيئين :

أحدهما التطويل ، وهو الا يتعين الزائد فى الكلام ، كقوله :

وألفى قولها كذبا ومينا(١)

فإن الكذب والمين واحد .

وثانيهما ما يشتمل على الحشو ، والحشو ما يتعين أنه الزائد ، وهو ضربان :

أحدهما ما يفسد المعنى ، كقول أبى الطيب :

ولا فضلَ فيها للشجاعة والندى ... وصبرِ الفتى لولا لقاءُ شَعوبِ(٢)

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

أعاذل عاجلُ ما أشتهى ... أحب من الأكثر الرَّيِّثِ

أراد - عاجل ما أشتهى مع القلة أحب من الأكثر المبطىء .

---

(١) هو لعدىّ بن زيد العِبادى من قوله :

وفاجأها وقد جمعتْ جموعا ... على أبواب حصن مُصلتينا

وقدّدتِ الأديم لراهشَيه ... وألفى قولها كذبا ومينا

وقيل : إنه لعدى بن الأبرش ، وقوله — قددت — بمعنى قطعت وضميره للزباء ملكة تدمُر ، والأديم الجلد ، والراهشان عرقان فى باطن الذراع والضمير المضاف إليه لجذيمة بن الأبرش ملك الحيرة وقصتهما معروفة ، وقد روى كذبا مبينا — فلا يكون فيه تطويل ، وقيل : إنه لا تطويل فى الرواية الأولى ، لأن القصد منه التأكيد والمقام يقتضيه .

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، والندى الكرم . وشعوب علم جنس للمَنية وهى الموت ، وقد جر بالكسر لأجل الروى ، لأنه لا ينصرف فيجر بالفتحة .

فإن لفظ — الندى — فيه حشو يفسد المعنى ، لأن المعنى أنه لا فضل فى الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت ، وهذا الحكم صحيح فى الشجاعة(١) دون الندى ، لأن الشجاع لو علم أنه يخلدُ فى الدنيا لم يخش الهلاك فى الإقدام فلم يكن لشجاعته فضل ، بخلاف باذل ماله ، فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذله ، ولهذا يقول إذا عوتب فيه : كيف لا أبذل ما لا أبقى له ؟ أنى أثق بالتمتع بهذا المال ، وعليه قول طرفة :

فإنْ كنتَ لا تستطيع دفع مَنِيتى   فذرنى أبادرْها بما ملكتْ يدى(٢)

وقول مِهْيار :

فكلْ إنْ أكلتَ وأطعمْ أخاك   فلا الزادُ يبقى ولا الآكلُ(٣)

فلو علم أنه يخلد ثم جاد بماله كان جوده أفضل ، فالشجاعة لولا الموت لم تحمد ، والندى بالضد ، وأجيب عنه بأن المراد بالندى فى البيت بذل النفس لا بذل المال ، كما قال مسلم بن الوليد :

يجود بالنفس إن ضن الجواد بها   والجود بالنفس أقصى غاية الجودِ

ورُدَّ بأن لفظ — الندى — لا يكاد يستعمل فى بذل النفس ، وإن استعمل فعلى وجه الإضافة ، فأمّا مطلقاً فلا يفيد إلا بذل المال .

---

(١) كذلك الصبر لتيقن الصابر زوال المكروه فى العادة على تقدير الخلود ، فلا يكون فى صبره فضل أيضا .

(٢) هو لعمرو بن العبد المعروف بطرفة ، وقبله :

ألا أيهذا اللائمى أحضر الوغى   وأن أحضر اللذات هل أنت مخلدى ؟

والمنية الموت ، وقوله — ذرنى أبادرها — بمعنى اتركنى أسبقها بالتمتع بمالى قبل أن تحرمنى منه ، وهذا هو معنى قول من يعاتب فى بذل ماله : كيف لا أبذل الخ .

(٣) هو لمهيار بن مرزَوَيْه الديلمى ، وقوله — إن أكلت — بمعنى إن قدرت على الأكل ، أو التقدير — فكل وأفضل إن أكلت .

والثانى مالا يفسد المعنى ، كقوله :

ذكرتُ أخى فعاودنى صداعُ الرأس والوصب[1]

فإن لفظ الرأس — فيه حشو لافائدة فيه ، لأن الصداع لايستعمل إلا فى الرأس، وليس بمفسد للمعنى . وقول زهير :

وأعلمُ علم اليوم والأمس قبله ولكنى عن علم مافى غدٍ عمى

فإن قوله — قبله — مستغنى عنه غير مفسد . وقول أبى عدى :

نحن الرؤوس وما الرؤوس إذا سمَت فى المجد للأقوام كالأذناب[2]

فإن قوله — للأقوام — حشو لافائدة فيه مع أنه غير مفسد[3] .

واعلم أنه قد تشتبه الحال على الناظر لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته ، فيعد من الزائد على أصل المراد ماليس منه ، كما مثّله بعض الناس[4] بقول القائل :

ولمّا قضينا من مِنىً كل حاجة ومسّح بالأركان من هو ماسحُ

---

(١) هو لأبى العيال بن أبى عنترة الخفاجى الهذلى من قصيدته فى رثاء أخ له ، والصداع وجع الرأس ، والوصب المرض والوجع الدائم . وأخذ عليه أيضاً أن الذاكر لما فات من محبوب يوصف بألم القلب واحتراقه لا بالصداع .

(٢) هو كما فى — حسن التوسل — لأبى عدى عبد الله بن عمر بن عبدالله العبلى الأموى القرشى ، والمراد بالرؤوس أشراف الناس ورؤساؤهم ، والمراد بالأذناب سفلتهم . وكان أبو عدى من بنى أمية ملوك المسلمين بعد الخلفاء الراشدين .

(٣) هذا وقد قيد ابن مالك قبح الحشو غير المفسد بما ليس فيه بديع ، فإن كان فيه بديع حسن ، كقول المتنبى :

وخفوقُ قلب لو رأيت لهيبه يا جنتى لرأيت فيه جهنما

فقوله — ياجنتى — حشو ولكنه حسنٌ لما فيه من المطابقة لجهنم . والمطابقة من المحسنات البديعة .

(٤) منهم ابن قتيبة إذ يقول فى هذه الأبيات : إنها كفارغ بندق ، وليس فيها على ضخامة لفظها كبير معنى ، فهى عنده من التطويل الذى لافائدة فيه .

وشُدت على دُهْم المهارى رحالُنا ولم ينظر الغادى الذى هو رائح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح[١]

يبين أنه ليس منه ماذكره الشيخ عبد القاهر فى شرحه[٢] قال : أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر أنه قال ولما قضينا من منى كل حاجة — فعبر عن قضاء جميع المناسك فرائضها وسننها بطريق العموم الذى هو أحد طرق الاختصار . ثم نبه بقوله — ومسح بالأركان من هو ماسح — على طواف الوداع الذى هو آخر الأمر ودليل المسير الذى هو مقصوده من الشعر ، ثم قال — وشدت — البيت ، فوصل بذكر مسح الأركان ماوليه من زم الركاب وركوب الركبان . ثم دل بلفظ — الأطراف — على الصفة التى تختص بها الرفاق فى السفر من التصرف فى فنون القول وشجون الحديث ، أو ما هو عادة المتظرفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيماء[٣] وأنبأ بذلك عن طيب النفوس وقوة النشاط وفضل الاغتباط ، كما توجبه ألفة الأصحاب، وأنسة الأحباب. ويليق بحال من وُفـِّق لقضاء العبادة الشريفة ورجا حسن الإياب ، وتنسم روائح الأحبة والأوطان ، واستماع التهانى والتحايا من الخلان والإخوان ، ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفة حيث قال — وسالت بأعناق المطى الأباطح — فنبه بذلك على سرعة السير ووطاءة الظهر ، وفى ذلك ما يؤكد ماقبله ، لأن الظهور إذا كانت وطيئة وكان سيرها سهلا سريعاً زاد ذلك فى نشاط الركبان ، فيزداد الحديث طيباً ، ثم قال

---

(١) هى لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وقيل : لابن الطثرية ، وقيل : لعقبة بن كعب بن زهير المعروف بالمضرب ، والأركان أركان الكعبة ، والدهم السود ، والمهارى جمع مهرية وهى نوق منسوبة إلى مهرة ، والغادى السائر فى أول النهار ، والرائح ضده ، والأباطح جمع بطحاء وهى مسيل واسع فيه رمل ودقائق الحصى ، وقد ذكر من عد هذه الأبيات زائدة على أصل المراد أن أصله فيها — ولما رجعنا من منى أخذنا فى الكلام — والزائد على هذا فيها تطويل عنده لا فائدة فيه .

(٢) ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ أسرار البلاغة .

(٣) فأطراف الحديث جمع طرف وهو مختارها .

— بأعناق المطى — ولم يقل بالمطى ، لأن السرعة والبطء فى سير الإبل يظهران غالباً فى أعناقها ، ويتبين أمرهما من هواديها[١] وصدورها وسائر أجزائها تستند إليها فى الحركة ، وتتبعها فى الثقل والخفة [٢] .

القسم الأول المساواة

كقوله تعالى [٣] (ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله) وقوله : (وإذا رأيت

---

(١) جمع هادية وهى العنق .

(٢) ظاهر كلام عبدالقاهر أن الأبيات الثلاثة من الإيجاز ، وقيل : إنها من المساواة . وكان على الخطيب أن يذكر مقامات الإيجاز والإطناب والمساواة ، لأن هذا من أهم ما يعنى به فى علم المعانى ، ومقام الإيجاز هو مقام الحذف السابق فى المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل ، ومقام الإطناب هو قصد التأكيد أو زيادة الإيضاح أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب أو نحو ذلك ، والإيجاز مواضع تلائمه كالحكم والأمثال ، والاطناب مواضع تلائمه كالمدح والفخر والوعظ ، أما مقام المساواة فهو مقام الإتيان بالأصل حيث لا مقتضى للعدول عنه ، وهذه النكتة لا يعتد بها فى البلاغة كما سبق ، ولهذا كانت المساواة غير محمودة ولا مذمومة .

(٣) ى ٤٣ س ٣٥ ولا يقدح فى عده من المساواة ما فيه من حذف المستثنى منه ، لأنّ اعتبار الحذف فى ذلك لرعاية الإعراب ولا يفتقر إليه فى تأدية أصل المراد ، حتى إنه لو صرح به يكون من الحشو ، نعم يقدح فى عده من المساواة أنه يقع تذييلا فى آيته (استكباراً فى الأرض ومكر السيء ، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله) اللهم إلا أن ينظر فى عده من المساواة إليه فى ذاته بقطع النظر عما قبله ، ولكنه إذا نظر إليه فى ذاته فهو من القصر الذى سبق أنه نوع من الإيجاز ، وقد عد العسكرى الآية من الايجاز فى كتاب — الصناعتين — وقد قيل : كيف تقع المساواة فى القرآن وهى لا تصل إلى رتبة البلاغة كما سبق ؟ وأجيب بأن وقوعها فى موضع من القرآن لا يمنع اشتماله على وجوه أخرى من البلاغة ، ولا يخفى ضعف هذا الجواب ، لأنه يشترط فى المساواة أن يكون خالية من جميع الاعتبارات البلاغية كما سبق فى تعريفها ، والحق أنها نادرة الوقوع فى الكلام البليغ ، وإنما تقع فى كلام الأوساط كما سبق .

الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره [١]) .

وقول النابغة الذبيانى :

فإنك كالليل الذى هو مدركى وإن خلت أن المنتأى عنك واسع [٢]

إيك عذاب

القسم الثانى الإيجاز

وهو ضربان : إيجاز القصر / هو كثرة المعانى مع قصر اللفظ

إيجاز القصر : أحدهما إيجاز القِصَر [٣] وهو ما ليس بحذف ، كقوله تعالى [٤] (ولكم فى القصاص حياة) فإنه لا حذف فيه [٥] مع أن معناه كثير يزيد على لفظه ،

---

(١) ى ٦٨ س ٦

(٢) هو لزياد بن عمر المعروف بالنابغة الذبيانى ، والخطاب فيه للنعمان ابن المنذر . والمنتأى مكان الانتياء وهو البعد ، وإطلاق السعة عليه مجاز مرسل علاقته المجاورة ، لأن الواسع فى الحقيقة هو مسافة ما بين المخاطب ومكان البعد الذى لجأ إليه النابغة ، ولا يقدح فى عد البيت من المساواة ما فيه من حذف جواب الشرط ، لأنه تقدير إعراب لا يقدح فيها .

ومما يعد من المساواة قول زهير :

ومهما يكن عند امرىء من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وقول بعضهم :

إذا أنت لم تقصر عن الجهل والخنا أصبت حليماً أو أصابك جاهل

(٣) بكسر القاف وفتح الصاد وإن كان المشهور فتح القاف وسكون الصاد ، وكثرة المعانى مع قصر الألفاظ تأتى من كون اللفظ لا يقتصر على دلالة واحدة ، بل تتنوع دلالاته ويدل بالتضمن والالتزام على أكثر مما يدل عليه بالمطابقة .

(٤) ى ١٧٩ س ٢

(٥) أى لم يحذف فيه شىء مما يؤدى به أصل المراد ، أما متعلق الجار والمجرور فتقديره لرعاية الإعراب فقط .

لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعياً له قوياً إلى ألا يُقْدِمَ على القتل ، فارتفع بالقتل الذى هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، فكان ارتفاع القتل حياة لهم ، وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى ، وهو قولهم — القتل أنفى للقتل — من وجوه أحدها ان عدة حروف ما يناظره منه وهو (فى القصاص حياة) عشرة فى التلفظ[1] وعدة حروفه أربعة عشر ، وثانيها ما فيه من التصريح بالمطلوب الذى هو الحياة بالنص عليها . فيكون أزجر عن القتل بغير حق لكونه أدعى إلى الاقتصاص ، وثالثها ما يفيده تنكير (حياة) من التعظيم أو النوعية كما سبق[2] . ورابعها إطراده ، بخلاف قولهم ، فإن القتل الذى ينفى القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره . وخامسها سلامته من التكرار الذى هو من عيوب الكلام ، بخلاف قولهم . وسادسها استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم ، فإن تقديره — القتل أنفى للقتل من تركه[3] . وسابعها أن القصاص ضد الحياة فالجمع بينهما طِباق كما سيأتى[4] . وثامنها جعل القصاص كالمنبع والمعدن للحياة بإدخال — فى عليه على ما تقدم .

ومنه قوله تعالى[5] : (هُدًى للمتّقين) أى هدى للضالين الصائرين إلى الهدى

---

(١) هى الفاء واللام والقاف والصاد والألف والصاد والحاء والياء والألف والتاء ، ولم يضف التنوين إليها لسقوطه فى الوقف .

(٢) الكلام على تنكير المسند إليه فى الجزء الأول .

(٣) قيل : هذا تقدير إعرابى كما فى الآية ، وقيل : إن أفعل التفضيل فيه ليس على بابه فلا يحتاج إلى تقديره ، ولا يخفى ضعف التقدير ، والحق أنه يراد من قولهم أن القتل أنفى للقتل من كل زاجر ، وهذا هو الذى يجب أن يقدر لا ما قدره الخطيب وهو ليس تقدير إعراب ، وأفعل التفضيل فيه على بابه .

(٤) فى علم البديع .

(٥) ى ٢ س ٢

بعد الضلال[١] وحسّنه التوصل إلى تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه[٢] وإلى تصدير السورة بذكر أولياء الله تعالى ، وقوله : (أتنبئون الله بما لا يعلم[٣]) أى بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق بثبوته نفياً للملزوم بنفى اللازم[٤] وكذلك قوله تعالى[٥] : (ما للظّالمين من حميمٍ ولا شفيعٍ يُطاعُ) أى لا شفاعة ولا طاعة على أسلوب قوله :

على لا حب لا يهتدى بمناره[٦]

أى لا منار ولا اهتداء ، وقوله :

وَلا ترى الضب بها ينجحر[٧]

أى لا ضب ولا انجحار .

ومن أمثلة الإيجاز أيضا قوله تعالى[٨] فيما يخاطب به النبى عليه الصلاة والسلام :

---

(١) فلا يراد المتقون بالفعل لأنهم مهتدون ، وقد يقال : إن الهدى يقبل الزيادة والنقصان ، فلا مانع من إرادة المتقين بالفعل .

(٢) فيكون مجازاً مرسلا . (٣) ى ١٨ س ١٠

(٤) الملزوم الثبوت واللازم العلم . (٥) ى ١٨ س ٤٠

(٦) هو لحندج بنُ حجُر المعروف بامرىء القيس من قوله :

على لاحب لا يُهتَدى بمناره إذا سافَه العَوْدُ النباطى جَرْجرا

واللاحب الطريق يمشى على جهة ، والنار ما يجعل من علامة ، وقوله — سافه — بمعنى شمه ، والعود الجمل المسن ، والنباطى الضخم منسوب إلى النبط ، وقوله — جرجر — بمعنى رغا وضج ، وإنما يرغو الجمل لمعرفته ببعد الطريق .

(٧) هو لأوس بن حجر :

لا يُفزِعُ الأرنبَ أهوالُها ولا ترى الضّب بها يَنجحر

يصف مفازة بأنها غير مطروقة للناس ، فلا يوجد ما يفزع أرنبها ، أو ينجحر به ضبها أى يدخله جحره ، والشاهد فى البيتين ورود النفى على المقيد وقيده معاً ، وروده على القيد فقط .

(٨) ى ١٩٩ س ٧

(خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) فإنه جمع فيه مكارم الأخلاق، لأن قوله (خذ العفو) أمر بإصلاح قوة الشهوة[١] فإن العفو ضد الجهد، قال الشاعر:

خذى العفو منى تستديمى مودتى[٢]

أى خذ ما تيسر أخذه وتسهل، وقوله : (وأعرض عن الجاهلين) أمر بإصلاح قوة الغضب[٣] أى أعرض عن السفهاء واحلم عنهم ولا تكافئهم على أفعالهم هذا ما يرجع إليه منها، وأما ما يرجع إلى أمته فدل عليه بقوله : (وأمر بالعرف) أى بالمعروف والجميل من الأفعال، ولهذا قال جعفر الصادق رضى الله عنه فيما روى عنه : أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم بمكارم الأخلاق، وليس فى القرآن آية أجمع لها من هذه الآية.

ومنها قول الشريف الرضى :

مالوا إلى شعب الرحال وأسندوا   أيدى الطعان إلى قلوب تخفق[٤]

فإنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة فى أثناء وصفهم بالغرام عبر عن ذلك بقوله — أيدى الطعان .

---

(١) هى قوة فى النفس تبعث على جانب المنافع، وإصلاحها بحملها تطلب ما تيسر لا ما تعسر .

(٢) هو لأسماء بن خارجة الفزارى من قوله :

خذى العفو منى تستديمى مودتى   ولا تنطقى فى سورتى حين أغضب

يخاطب بذلك امرأته، وسورة الشىء شدته .

(٣) هى قوة فى النفس تبعث على دفع المضار .

(٤) هو لمحمد بن الحسين المعروف بالشريف الرضى، وشعب الرحال خشبها وميلهم إليها كناية عن ارتحالهم وركوبهم، وقوله — تخفق — بمعنى تضطرب لفراق الأحبة .

ومنها ما كتب عمرو بن مَسْعدة عن المأمون الرجلُ يعتنى به إلى بعض العمال ، حيث أمره أن يختصر كتابه ما أمكن : كتابى إليك كتاب واثق بمن كتب إليه ، مَعْنىٍّ بمن كتب له ، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله .

إيجاز الحذف : والضرب الثانى إيجاز الحذف ، وهو ما يكون بحذف ، والمحذوف إما جزء جملة أو أكثر من جملة .

والأول إما مضاف ، كقوله تعالى(١) : (واسأل القرية) أى أهلها ، وكقوله تعالى(٢) : (حرمت عليكم الميتة) أى تناولها ، لأن الحكم الشرعى إنما يتعلق بالأفعال دون الأجرام ، وقوله : (حرّمنا عليهم طيبات أحلت لهم(٣)) أى تناول طيبات أحل تناولها ، وتقدير التناول أولى من تقدير الأكل ليدخل فيه شرب ألبان الإبل ، فإنها من جملة ما حرمت عليهم ، وقوله : (وأنعام حرمت ظهورها(٤)) أى منافع ظهورها ، وتقدير المنافع أولى من تقدير الركوب لأنهم حرموا ركوبها وتحميلها ، وكقوله تعالى(٥) : (لمن كان يرجو الله) أى رحمة الله ، وقوله (يخافون ربهم)(٦) أى عذاب ربهم ، وقد ظهر هذان المضافان فى قوله : (ويرجون رحمته ويخافون عذابه)(٧)

وإما موصوف ، كقوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا(٨)

---

(١) ى ٨٢ س ١٢ (٢) ى ٣ س ٥

(٣) ى ١٦٠ س ٤ (٤) ى ١٢٨ س ٦

(٥) ى ٢١ س ٢٣ (٦) ى ٥٠ س ١٦

(٧) ى ٥٧ س ١٧ (٨) هو لسحيم بن وثيل :

أنا ابن جلا وطلاعُ الثنايا   متى أضع العمامة تعرفونى

والثنايا جمع ثنية وهى الطريق فى أعلى الجبل أو الطريق الصعب منه ، ويعنى بكونه طلاعاً للثنايا أنه ركاب لصعاب الأمور ، والمراد بالعمامة عمامة الحرب وهى البيضة ، يعنى أنه متى يضعها على رأسه يعرفوا شجاعته .

أى أنا ابن رجل جلا (١) .

وإما صفة ، نحو : (وكان وراءهم مَلِكٌ يأخُذُ كلَّ سفينةٍ غصباً (٢)) أى كل سفينة صحيحة أو صالحة أو نحو ذلك بدليلِ ماقبله (٣) وقد جاء ذلك مذكوراً فى بعض القراءات ، قال سعيد بن جُبَير : كان ابن عباس رضى الله عنهما يقرأ (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً) .

وإما شرط كما سبق (٤) .

وإما جواب شرط ، وهو ضربان :

أحدهما : أن يحذف لمجرد الاختصار (٥) كقوله تعالى (٦) : (وإذا قيل لهم اتقوا ما بينَ أيديكمْ وما خلفكم لعلَّكمْ ترحمون) أى أعرضوا بدليل (٧) قوله

---

(١) جلا – إما بمعنى انكشف أى منكشف الأمر ، أو بمعنى – كشفَ الأمورَ – وهذا مبنى على القول بجواز حذف موصوف الجملة مطلقاً ، وقيل : إنه لايجوز إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى كقولهم – مناظعن ومنا أقام – أى فريق ظعن وفريق أقام ، وقيل : إن – جلا – علم لرجل فلا يكون فيه حذف ، وعلى هذا يكون منقولا عن جملة ، ولهذا لم يصرف .

(٢) ى ٧٩ س ١٨

(٣) هو قوله : (فأردتُ أنْ أعيبَها) .

(٤) فى آخر باب الإنشاء من هذا الجزء من تقدير الشرط فى جواب التمنى والاستفهام والأمر والنهى .

(٥) هذه نكتة لفظية . (٦) ى ٤٥ س ٣٦ .

(٧) قيل : إنه على هذا يكون تقدير الجواب للاعراب كما سبق فى بيت النابغة ، فيكون من المساواة مثله ، وأجيب بأن جواب الشرط فى البيت دليله سابق عليه فأغنى عنه عرفاً ، حتى إن الكوفيين يرون فى مثله أن الجواب هو السابق ، وجوابه الشرط فى الآية بخلاف ذلك .

حذف جواب (٥٦)

بعده (إلا كانوا عنها معرضين) وكقوله تعالى[1] : (ولو أن قرآناً سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى) أى لكان هذا القرآن، وكقوله تعالى[2] : (قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بنى إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم (أى ألستم ظالمين ؟ بدليل قوله بعده (إن الله لا يهدى القوم الظالمين) .

والثانى أن يحذف للدلالة على أنه شىء لا يحيط به الوصف[3] أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن[4] فلا يتصور مطلوباً أو مكروهاً إلا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه ولو عين شىء اقتصر عليه وربما خف أمره عنده[5] كقوله[6] (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين) وكقوله : (ولو ترى إذ وقفوا على النار[7]) (ولو ترى إذ وقفوا على ربهم[8]) (ولو ترى إذ المجرمون

---

(١) ى ٣١ س ١٣ (٢) ى ١٠ س ٤٦

(٣) هذه النكتة معنوية ، وهى أهم مما قبلها ، والمقام الذى يقتضيها قصد المبالغة فى أمر لكونه مرغوباً فيه أو مرهوباً منه .

(٤) هذا فى الحقيقة لازم لكونه لا يحيط به الوصف ، ولهذا لم يذكر لكل منهما مثالا خاصاً به . ولكنه عطف بأو نظراً إلى أن مفهوميهما مختلف ، فتارة يقصدهما البليغ معاً ، وتارة يخطر بباله إحدهما فقط .

(٥) قيل : إنهم يقدرونه فى ذلك بما لو صرح به لم تفت هذه النكتة ، كما سيأتى فى نحو قوله تعالى ى ٢٧ س ٦ (ولو ترى إذا وقفوا على النار (فالتقدير لرأيت أمراً عظيما ، وأجيب بأن هذا تقدير تقريبى ، والجواب الحقيقى شىء مخصوص حذف لإظهار فظاعته .

(٦) ى ٧٣ س ٣٩ ويقدر — جواب — إذا — بعد قوله (خالدين) والتقدير ليرأوا فيها من النعيم ما لا يحيط به الوصف .

(٧) ى ٢٧ س ٦ (٨) ى ٣٠ س ٦

ناكسُوا رؤوسِهم عندَ ربهم)[1] .

(قال السكاكى رحمه الله[2] ولهذا المعنى حذف الصلة من قولهم : جاء بعد اللتيا والتى[3] أى المشار إليه بهما ، وهى المحنة والشدائد قدبلغت شدتها وفظاعةشأنها مبلغاً يبهَتُ الواصف معه حتى لا يحير ببنت شفة .)

وإما غير ذلك[4] كقوله تعالى[5] : (لا يستوى منكمَ من أنفقَ من قبل الفتح وقاتلَ) أى ومن أنفق من بعده وقاتل[6] بدليل ما بعده[7] .

ومن هذا الضرب قوله تعالى[8] . (رب أنّى وهنَ العظمُ منّى واشتعل الرأس شيباً) لأن أصله — يارب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس مني شيباً — وعده السكاكى من القسم الثانى من الإيجاز على ما فسره[9] ، ذاهباً إلى أنه وإن اشتمل على بسط فإن انقراض الشباب وإلمام المشيب جديران بأبسط منه ، ثم ذكر فيه لطائف

---

(١) ى ١٢ س ٣٢ وجواب — لو — فى الآيات الثلاثة : لرأيت أمراً عظيما أو فظيعاً .

(٢) ١٥٢ — المفتاح .

(٣) اللتيا تصغير التى ، ويكنى بها عن الداهية الكبيرة ، وبالتى عن الداهية الصغيرة ، وهو مَثل أصله أن رجلا من جديس تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها شدائد، وكان يعبر عنها بالتصغير ، ثم تزوج امرأة طويلة فقاسى منها شدائد أيضاً . فطلقها وقال : بعد اللتيا والتى لا أتزوج أبداً .

(٤) أى من أجزاء الجملة كالمسند إليه والمسند والمفعول ونحو هذا مما سبق فى أبوابه .

(٥) ى ١٠ س ٥٧ .

(٦) فالمحذوف فى ذلك الواو مع ما عطفت .

(٧) هو قوله : (أولئك أعظمُ درجةً منَ الذين أنفقُوا منْ بعدُ وقاتلُوا) .

(٨) ى ٤ س ١٩ .

(٩) هو الذى يكون مقامه خليقاً بأبسط مما ذكر فيه — ١٥٥ و ١٥٦ : المفتاح .

يتوقف بيانها على النظر فى أصل المعنى ومرتبته الأولى ، ثم أفاد أن مرتبته الأولى — يارب قد شخت — فإن الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الرأس ، ثم تركت هذه المرتبة لتوخى مزيد التقرير إلى تفصيلها فى — ضعف بدنى وشاب رأسى — ثم ترك التصريح بضعف بدنى إلى الكناية بوهنت عظام بدنى — لما سيأتى أن الكناية أبلغ من التصريح ثم لقصد مرتبة رابعة أبلغ فى التقدير بنيت الكناية على المبتدأ[1] فحصل — أنا وهنت عظام بدنى — ثم اقصد مرتبة خامسة أبلغ أدخلت — إن — على المبتدأ فحصل — إنى وهنت عظام بدنى — ثم لطلب تقرير أن الواهن عظام بدنه قصد مرتبة سادسة ، وهى سلوك طريق الاجمال والتفصيل ، فحصل — إنى وهنى العظام من بدنى — ثم لطلب مزيد إختصاص العظام به قصدت مرتبة سابعة ، وهى ترك توسيط البدن . فحصل — إنى وهنت العظام منى — ثم لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً قصدت مرتبة ثامنة ، وهى ترك الجمع إلى الإفراد لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد[2] فحصل ما ترى[3] وهكذا تركت الحقيقة فى — شاب رأسى — إلى الاستعارة فى — اشتعل شيب رأسى — لما سيأتى أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، ثم تركت هذه المرتبة إلى تحويل الإسناد إلى الرأس وتفسيره بشيباً لأنها أبلغ من جهات : إحدها إسناد الاشتعال إلى الرأس لإفادة شمول الشيب الرأس ، إذ وزان — اشتعل شيب رأسى ، واشتعل رأسى شيباً — وزان — اشتعل النار فى بيتى ، واشتعل بيتى ناراً — والفرق بين نير ، وثانيتها الإجمال والتفصيل فى طريقى التمييز ، وثالثتها تنكير (شيباً) لإفادة المبالغة ، ثم ترك — اشتعل رأسى شيباً — لتوخى مزيد التقرير إلى — اشتعل الـــرأس منى شيباً —

---

(١) لأن ذلك من تقديم المبتدأ على الخبر الفعلى فيفيد تقوية الحكم .

(٢) يعنى أنه لو قيل — وهن العظام منى — لصح مع وهن بعضها ، لأنه يكفى فى وهن المجموع وهن بعضه ، بخلاف (وهن العظم) لأن — أل — فيه للاستغراق فلا يخرج منه فرد من الأفراد .

(٣) أى قوله تعالى : (رب إنى وهن العظم منى) .

على نحو : (وهن العظم منى) ثم ترك لفظ — منى — لقرينة عطف (اشتعل الرأس) على (وهن العظم منى) لمزيد التقرير ، وهو إيهام حواله تأدية مفهومه على العقل دون اللفظ .)

ثم قال عقب هذا الكلام :

واعلم أن الذى فتق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول فى القلوب هو مقدمة هاتين الجملتين ، وهى (ربّ) اختصرت ذلك الاختصار، بأن حذفت كلمة النداء وهى — يا — وحذفت كلمة المضاف إليه وهى ياء المتكلم واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهى المنادى ، والمقدمة لكلام كما لا يخفى على من له قدم صدق فى نهج البلاغة نازلة منزلة الأساس للبناء ، فكما أن البنّاء الحاذق لا يرى الأساس إلا بقدر ما يقدّر من البناء عليه ، كذلك البليغ يصنع بمبدأ كلامه، فتى رأيته قد اختصر المبدأ فقد آذنك باختصار مايورد — إنتهى كلامه .

وعليك أن تنبه لشىء ، وهو أن ماجعله سبباً للعدول عن لفظ العظام إلى لفظ العظم فيه نظر ، لأنا لانسلم صحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد[1] فالوجه فى ذكر العظم دون سائر ماتركب منه البدن وتوحيده ماذكره الزمخشرى ، قال : إنما ذكر العظم لأنه عمود البدن وبه قوامه وهو أصل بنائه ، وإذا وهن تداعى وتساقطت قوته ، ولأنه أشد ماقيه وأصلبه فإذا وهن كان ماوراءه أوهن، ووحده لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية[2] وقصده إلى أن هذا الجنس الذى هو

---

(١) لأنه إذا كانت — أل — فيه للاستغراق فلا فرق بين دخولها على الجمع ودخولها على المفرد ، لما سبق من أنه لافرق بين استغراق المفرد واستغراق الجمع فى الإثبات .

(٢) بهذا يكون الحكم على حقيقة العظم وإن لزمه الحكم على أفرادها ، والحكم عليها لأجل إفادة ماذكره الخطيب من أن قصده إلخ ، أما جمع العظام فيجعل الحكم على الأفراد أول الأمر ، وتفوت به إفادة ذلك .

العمود والقوام وأشد ماتركت منه الجسد قد أصابه الوهن ، ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر ، وهو أنه لم يهن بعض عظامه ، ولكن كلها ، واعلم أن المراد بشمول الشيب الرأس أن يعم جملته ، حتى لايبقى منه إلا مالا يعتدبه.

والثانى — أعنى مايكون جملة — إما مسبَّب ذُكر سببه ، كقوله تعالى [١] (ليُحق الحقّ ويُبطلَ الباطلَ) أى فعل مافعل [٢] وقوله : (وما كنتَ بجانب الطُّور إذْ نادينا ولكنْ رحمة من ربِّك [٣] أى اخترناك ، وقوله : (ليدخل الله فى رحمته مَنْ يشاء [٤] أى كان الكف ومنع التعذيب ، ومنه قول أبى الطيب :

أتى الزمانَ بنوه فى شبيبتهِ ... فسرهمّ وأتيناهُ على الهرمِ [٥]

أى فساءنا .

أو بالعكس [٦] كقوله تعالى [٧] (فتُوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسَكم ذلكم خيرٌ لكم عند بارئكمْ فتابَ عليكمْ) أى فامتثلتم فتاب عليكم ، وقوله : (فقلنا اضربْ بعصاك الحجرْ فانفجرتْ [٨]) أى فضربه بها فانفجرت ، ويجوز أن يقدر — فإن ضربتَ بها فقد انفجرت [٩] .

---

(١) ى ٨ س ٨

(٢) يجوز تعليق قوله : (ليحق) بيقطع من قوله قبله (يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابرَ الكافرين) فلا يكون فيه حذف .

(٣) ى ٤٦ س ٢٨ .　　(٤) ى ٢٥ س ٤٨ .

(٥) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، والضمير فى - بنوه - للزمان وأضافهم إليه لإقباله عليهم ، وشبيبته أوله وهو مقبل ، وهرمه آخره وهو مدبر .

(٦) عكسه سبب ذكر مسببه .

(٧) ى ٥٤ س ٢　　(٨) ى ٦٠ س ٢ .

(٩) فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط وأداته . وإنما قدر - قد - فى الجواب لأجل الفاء ، ولكن يلزم على مثل هذا التقدير أن يكون الجواب ماضياً لفظاً ومعنى أن الشرط مستقبل فى المعنى ، اللهم إلا أن يكون ذلك على معنى فقد حكمنا بأنها انفجرت .

أو غير ذلك [١] كقوله تعالى[٢] (فنعم الماهدون) على ما مر [٣] .
والثالث [٤] كقوله تعالى[٥] : (فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي اللهُ الموتى) أي فضربوه ببعضها فحيي فقلنا (كذلك يحيي الله الموتى) وقوله :(أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون ، يوسف [٦]) أي فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه إليه فأتاه وقال له يا (يوسف) وقوله : (فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذَّبوا بآياتنا فدمرناهم تدميراً [٧]) أي فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم ، وقوله : (فأتيا فرعون فقولا إنا رسولُ رب العالمين * أن أرسلْ معنا بني إسرائيل * قال ألمْ نربك [٨]) أي فأتياه فأبلغاه ذلك ، فلما سمعه قال (ألم نربك) ويجوز أن يكون التقدير فأتياه فأبلغاه ذلك ، ثم يقدر — فماذا قال ؟ فيقع قوله (ألم نربك) استئنافاً ، ونحوه قوله : (إذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ثم تولَّ عنهم فانظر ماذا يرجعون * قالت يا أيها الملأ [٩]) أي ففعل ذلك فأخذت الكتاب فقرأته ، ثم كأن سائلا سأل قال : فماذا قلت ؟ فقيل : (قالت يا أيها الملأ) وأما قوله تعالى [١٠] : (ولقد آتينا داود وسليمان علماً وقالا الحمدُ لله) فقال الزمخشري في تفسيره : هذا موضع الفاء ، كما يقال — أعطيته فشكر ومنعته فصبر — وعطفه بالواو إشعار بأن

---

(١) أي غير المسبب والسبب (٢) ى ٤٨ س ٥١

(٣) فيكون التقدير — هم نحن أو نحن هم — وهذا على القول بأن المخصوص خبر مبتدإ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر ، بخلاف قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبره ، فإن المحذوف عليه في الآية جزء جملة .

(٤) هو ما يكون أكثر من جملة .

(٥) ى ٧٣ س ٣ (٦) ى ٤٥ و ٤٦ س ١٢

(٧) ى ٢٦ س ٢٥ (٨) ى ١٦ و ١٧ و ١٨ س ٢٦

(٩) ى ٢٨ و ٢٩ س ٢٧ (١٠) ى ١٥ س ٢٧

ما قالاه بعض ما أحدث فيهما العلم ، كأنه قال : فعملا به وعلماه وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة (وقالا الحمد لله) وقال السكاكي(١) يحتمل عندي أنه تعالى أخبر عمّا صنع بهما وعما قالا . كأنه قال : نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمد من غير بيان ترتبه عليه اعتماداً على فهم السامع(٢) كقولك — قم يدعوك — بدل قم فإنه يدعوك .

واعلم أن الحذف على وجهين: أحدهما ألاّ يقام شيء مقام المحذوف كما سبق(٣) والثاني أن يقام مقامه ما يدل عليه ، كقوله تعالى(٤) : (فإنْ تولوا فقد أبلغتُكُم ما أرسلتُ به إليكم) ليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على توليهم ، والتقدير — فإن تولوا فلا لوم عليّ لأني قد أبلغتكم ، أو فلا عذر لكم عند ربكم لأني قد أبلغتكم وقوله : (وإنْ يكذبوك فقدْ كذّبتْ رسلٌ منْ قبلك(٥)) أي فلا تحزن واصبر فإنه قد كذبت رسل من قبلك ، (وإنْ يعودُوا فقد مضتْ سنة الأولين(٦)) أي فيصيبهم مثل ما أصاب الأولين(٧) .

وأدلة الحذف(٨) كثيرة : منها أن يدل العقل على الحذف والمقصودُ الأظهر(٩) على تعيين المحذوف ، كقوله تعالى(١٠) : (حرمتْ عليكمُ الميتة والدم ولحم الخنزير)

---

(١) ١٥١ : المفتاح ،

(٢) على هذا لا يكون فيه حذف .

(٣) فيكفي فيه القرينة الدالة عليه ، والأمثلة السابقة كلها على هذا الوجه .

(٤) ى ٥٧ س ١١ (٥) ى س ٣٥ (٦) ى ٤٧ س ٨

(٧) أي فإنه قد قضت سنتهم ، كما صنع في الآيتين السابقتين .

(٨) يعني الحذف الذي لا يقام فيه شيء مقام المحذوف ، لأنه هو الذي يحتاج إلى ذلك ، بخلاف الحذف الذي يقام فيه شيء مقام المحذوف ، فإن ما يقام مقامه يدل عليه .

(٩) أي بحسب العرف المقرر في استعمال الكلام .

(١٠) ى ٣ س ٥

الآية ، وقوله : (حُرِّمَتْ عليكم أمهاتكم) الآية [١] فإن العقل يدل على الحذف لما مر [٢] والمقصود الأظهر يرشدك إلى أن التقدير - حرم عليكم تناول الميتة، وحرم عليكم نكاح أمهاتكم ، لأن الغرض من هذه الأشياء تناولها ومن النساء نكاحهن.

ومنها أن يدل العقل على الحذف والتعيين ، كقوله : (وجاءَ ربُّك [٣]) أي أمر ربك أو عذابه أو بأسه ، وقوله : (هل ينظرونَ إلاَّ أنْ يأتيهم اللهُ في ظُلَلٍ من الغمام [٤]) أي عذاب الله أو أمره .

ومنها أن يدل العقل على الحذف والعادة على التعيين [٥] كقوله تعالى [٦] حكاية عن امرأة العزيز : (فذلِكُنَّ الذي لُمتنني فيه) دل العقل على الحذف لأن الإنسان إنما يلام على كسبه، فيحتمل أن يكون التقدير - في حبه ، لقوله [٧]: (قد شَغَفها حبًّا) وأن يكون - في مراودته ، لقوله : (تراودُ فتاها عن نفسه) وأن يكون - في شأنه وأمره فيشملهما ، والعادة دلت على تعيين المراودة لأن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه في العادة لقهره صاحبه وغلبته، وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه .

ومنها أن تدل العادة على الحذف والتعيين . كقوله تعالى [٨] : (لو نعلمُ قتالا

---

(١) ى ٢٣ س ٤

(٢) من أن التحريم يتعلق بالأفعال لا بالذوات .

(٣) ى ٢٢ س ٨٩ (٤) ى ٢١٠ س ٢

(٥) المراد بالعادة الأمر المقرر في نفسه من غير نظر إلى دلالة الكلام عليه عرفاً ، كتقرر كون الحب المفرط لا يلام عليه ، وبهذا تفترق دلالة العادة على التعيين عن دلالة المقصود الأظهر عليه .

(٦) ى ٣٢ س ١٢

(٧) ى ٣٠ س ١٢ وكذلك ما بعده .

(٨) ى ١٦٧ س ٣

لاتّبعناكم) مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب ، فكيف يقولون بأنهم لا يعرفونها ، فلابد من حذف قدّره مجاهد رحمه الله - مكان قتال ، أى إنكم تقاتلون فى موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ، ويدل عليه أنهم أشاروا [1] على رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يخرج من المدينة وأن الحزم البقاء فيها .

ومنها الشروع فى الفعل ، كقول المؤمن - بسم الله الرحمن الرحيم كما إذا قاله عند الشروع فى القراءة - بسم الله - فإنه يفيد أن المراد - بسم الله أقرأ ، وكذا عند الشروع فى القيام أو القعود أو أىّ فعل كان ، فإن المحذوف يقدّر ما جُعلت التسمية مبدأ له [2] .

ومنها اقتران الكلام بالفعل [3] فإنه يفيد تقديره ، كقولك لمن أعرس - بالرِّفاء والبنين - فإنه يفيد : بالرفاء والبنين أعرست .

---

(١) الضمير فى هذا وفيما قبله للمنافقين المتخلفين عن غزوة أحُد .

(٢) الحق أن الشروع فى الفعل يدل على تعيين المحذوف فقط ، والذى يدل على الحذف هو أن الجار والمجرور لابد لهما من متعلَّق ، وهذا يرجع إلى العقل لا إلى الشروع فى الفعل .

(٣) هو كالشروع فى الفعل يدل على تعيين المحذوف فقط . والعقل هو الذى يدل على الحذف كما دل عليه فى الشروع فى الفعل .

هذا وكل ما ذكره من الأدلة يدخل فى نوع القرائن الحالية ، وهناك أدلة أخرى منها القرائن اللفظية ، وهى أكثر وقوعاً من غيرها ، وقد سبقت أمثلتها فى أقسام الإيجاز بالحذف .

وهذه أمثلة شعرية لبعض ما سبق من الإيجاز :

أرى بصرى قد خانى بعد صحة ... وحسبُك داء أنْ تصحّ وتسلما

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها ... فليس إلى حسن الثناء سبيلُ

الأمّ مدرسةٌ إذا أعددتها ... أعددتِ شعباً طيّب الأعراق

القسم الثالث الإطناب

أقسام الإطناب : الإيضاح بعد الإبهام وفروعها : وهو إما بالايضاح بعد الابهام ، ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين ، أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن ، فإن المعنى إذا أتى على سبيل الإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل الايضاح ، فتتوجه إلى ما يَرِد بعد ذلك ، فإذا أتى كذلك تمكن فيها فضل تمكن ، وكان شعورها به أتم . أو لتكمل اللذة بالعلم به ، فان الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدم حصول اللذة به ألم ، وإذا حصل الشعور به من وجه تشوقت النفس إلى العلم بالمجهول ، فيحصل لها بسبب المعلوم لذة وبسبب حرمانها من الباقى ألم ، ثم إذا حصل لها العلم به حصلت لها لذة أخرى ، واللذة عقيب الألم أقوى من اللذة التى لم يتقدمها ألم ، أو لتفخيم الأمر وتعظيمه ، كقوله تعالى[1] : (قال ربِّ اشرحْ لى صدرى * ويسرْ لى أمرى) فان قوله : (اشرح لى) يفيد طلب شرح الشيء ماله[2] وقوله : (صدرى) يفيد تفسيره وبيانه[3] وكذلك قوله : (ويسِّر لى أمرى) والمقام مقتض للتأكيد ، للإرسال[4] المؤذن بتلقى المكاره والشدائد وكقوله تعالى[5] : (وقضينا إليهِ ذلك الأمرَ أن دابرَ هؤلاء مقطوعٌ مصبحينَ) فى

---

(١) ى ٢٥ و ٢٦ س ٢٠ .

(٢) لأن قوله (اشرح لى) فى تقدير - اشرح شيئاً لى ، ويجوز تعليق - لى - باشرح ، فلا يكون فيه شاهد ، وهو الظاهر .

(٣) لو لم يطنب بهذا المقال - اشرح صدرى - والإطناب فى الآية يفيد ما سبق من الأغراض بقطع النظر عن كونه المخاطب به الله .

(٤) أى فى قوله قبله : (إذهبْ إلى فرعونَ إنه طغى) واللام فى - للارسال - التعليل .

(٥) ى ٦٦ س ١٥

إبهامه(١) وتفسيره تفخيم للأمر وتعظيم له.

ومن الايضاح بعد الإبهام باب ـ نعم وبئس ـ على أحد القوانين(٢) إذا لو لم يقصد الإطناب لقيل نعم زيد وبئس عمرو(٣) ووجه حسنه سوى الإيضاح بعد الإبهام أمران آخران:

أحدهما: إبراز الكلام فى معرض الاعتدال نظراً إلى إطنابه من وجه وإلى اختصاره من آخر، وهو حذف المبتدإ فى الجواب(٤).

والثانى: إيهام الجمع بين المتنافيين(٥).

ومنه التوشيع، وهو أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين أحدهما معطوف على الآخر(٦) كما جاء فى الخبر: «يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل» وقول الشاعر:

---

(١) أى إبهام الأمر، وتفسيره بالمصدر المنسبك من ـ أن ـ واسمها وخبرها لأنه عطف بيان أو بدل، ولو لم يطنب لقال ـ وقضينا إليه أن دابر الخ.

(٢) هو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف، ومثله قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر، أما قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبره فلا يكون عليه من الإيضاح بعد الإبهام، لأن المخصوص فيه مقدم فى التقرير.

(٣) الصواب ـ نعم الرجل وبئس الرجل ـ لأن فاعلهما يجب أن يكون بأل أو مضافاً إلى ما فيه ـ أل ـ أو ضميراً مفسراً بتمييز.

(٤) لأنها جملة استئنافية واقعة فى جواب سؤال مقدر كما سبق فى الوصل والفصل

(٥) هما الايجاز بحذف المبتدإ والاطناب بالايضاح بعد الإبهام. وإنما كان ذلك إيهاماً لأنه لاتنافى بينهما فى الحقيقة لعدم اتحادهما من كل وجه.

(٦) تقييد الإتيان بكونه فى عجز الكلام وكونه مثنى غير صحيح لأن التوشيع قد يأتى فى أول الكلام وفى وسطه، وقد يكون فى الجمع، هذا والتوشيع مأخوذ من الوشيعة وهى الطريقة فى البرد. فكأن الشاعر أهمل البيت كله إلا آخره فأتى به بطريقة تعد من المحاسن، ولهذا يعده بعضهم من أنواع البديع.

سقتنى فى ليل شبيه بشعرها ... شبيهة خديها بغير رقيب
فما زلت فى ليلين : شعر وظلمة ... وشمسين من خمر ووجه حبيب (١)

وقول البحترى :

لما مشين بذى الأراك تشابهت ... أعطاف قضبان به وقدود
فى حلتى حبر وروض فالتقى ... وشيان : وشى ربى ووشى برود
وسفرن فامتلأت عيون راقها ... وردان : ورد جنى وورد خدود (٢)

ذكر الخاص بعد العام : وإما بذكر الخاص بعد العام (٣) للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات ، كقوله تعالى (٤) : (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) وقوله تعالى (٥) : (ولتكن

---

(١) هما لعبد الله بن المعتز ، وشبيهة خديها الخمر فى إشراقها ، والرقيب هو الذى يرقبهما ليكدر صفوهما ، والشاهد فى قوله : (فى ليلين ..) وفى قوله : وشمسين ..)

(٢) هى للوليد بن عبيد المعروف بالبحترى ، وذو الأراك موضع ، والأعطاف جمع عطف وهو الجنب ، والقضبان الأغصان ، والقدود القامات ، وقوله - فى حلتى - متعلق بمحذوف تقديره - مشين - بدليل ما قبله ، والحلة كل ثوب جديد أو الثوب عموماً . والحبر ضرب من برود اليمن ، والوشى النقش ، والربى جمع ربوة وهى ما ارتفع من الأرض ووشيها نبتها ، والبرود جمع برد وهو ثوب مخطط وقوله - سفران - بمعنى أظهر ان الوجوه معطوف على مشين المحذوف فى البيت قبله والجنى مصدر - جنى الثمر - تناوله من شجرته ، وورد خدود من إضافة المشبه به للمشبه ، والشاهد فى قوله (وشيان ..) فى البيت الثانى ، وفى قوله (وردان ..) فى البيت الثالث.

(٣) يجب أن يكون هذا بطريق العطف ، وإلا كان من باب الايضاح بعد الإبهام .

(٤) ى ٩٨ س ٢

(٥) ى ١٠٤ س ٣

منكم أمة يدعونَ إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهونَ عن المنكر) وقوله : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى[١]) .

التكرير : وإما بالتكرير ، لنكتة ، كتأكيد الإنذار فى قوله تعالى[٢] : (كلا سوف تعلمون * ثم كلا سوف تعلمونَ) وفى ـ (ثم) ـ دلالة على أن الإنذار الثانى أبلغ وأشد[٣] وكزيادة التنبيه على ما ينفى التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول فى قوله تعالى[٤] : (وقال الذى آمن ياقوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد * ياقوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع) وقد يكرر اللفظ لطول فى الكلام ، كما فى قوله تعالى[٥] : (ثم إنّ ربكَ للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا منْ بعد ذلك وأصلحوا إنّ ربك من بعدها لغفور رحيم) وفى قوله تعالى[٦] : (ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد مافتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربكَ منْ بعدها لغفور رحيم) وقد يكرر لتعدد المتعلق ، كما كرره الله تعالى من قوله[٧] : (فبأى آلاء ربكما تكذبان)[٨] لأنه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة وعقب كل نعمة بهذا القول[٩] ومعلوم أن الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى ، فإن قيل قد عقب بهذا القول ما ليس بنعمة ،

---

(١) ى ٢٣٨ س ٢ (٢) ى ٣ و ٤ س ١٠٢

(٣) سبق فى الوصل والفصل أن الزمخشرى جعله تأسيساً لا تأكيداً ليصح عطفه على ماقبله ، ولكن هذا لايمنع أنه مع مغايرته له يفيد تأكيده ، لأنه يكفى فيه التكرير فى اللفظ ، والتغاير بينهما ليس إلا بأن الثانى أبلغ فى الانذار ، وقد نزل فى ذلك بعد المرتبه منزلة بعد الزمان ، واستعملت فيه ـ ثم ـ للدلالة على التدرج فى الارتقاء .

(٤) ى ٣٨ و ٣٩ س ٤٠ (٥) ى ١١٩ س ١٦

(٦) ى ١١٠ س ١٦

(٧) من : بيان لما فى قوله ـ كما كرره ـ لأنها اسم موصول .

(٨) ى ١٣ و ... س ٥٥

(٩) أن قوله : (فبأى آلاء ربكما تكذبان) .

كما فى قوله : (يُرسَل عليكما شُواظٌ من نارٍ ونحاس فلا تنتصران)(١) وقوله : (هذه جهنم التى يكذب بها المجرمون ، يطوفون بينها وبين حميم آن (٢)) قلنا : العذاب وجهنم وإن لم يكونا من آلاء الله تعالى فإن ذكرهما ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصى والترغيب فى الطاعات من آلائه تعالى(٣) ونحوه قوله : (ويلٌ يومئذ للمكذبين)(٤) لأنه تعالى ذكر قصصاً مختلفة وأتبع كل قصة بهذا القول ، فصار كأنه قال عقب كل قصة : ويل يومئذ للمكذبين بهذه القصة .

الإيغال : وأما الإيغال ، واختلف فى معناه ، فقيل : هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ، كزيادة المبالغة فى قول الخنساء :

وإنّ صخراً لتأتمّ الهداة به كأنه علمٌ فى رأسه نارُ(٥)

لم ترض أن تشبّهه بالعلم الذى هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت فى رأسه ناراً(٦) وقول ذى الرمّة :

قف العيس فى أطلال ميّة واسأل رسوماً كأخلاق الرِّداء المسلسل(٧)

---

(١) ى ٣٥ س ٥٥ (٢) ى ٤٣ و ٤٤ س ٥٥

(٣) يمكن أن يجاب أيضاً بأن الاستفهام فى قوله (فبأى آلاء) ليس استفهاماً حقيقياً عن نعمة سابقة ، وإنما هو تهديد على جحود نعمه مطلقاً ، فتكون مناسبته لما قبله من ترهيب أقوى من غيره (٤) ى ١٥ و ... س ٧٧

(٥) هو تماضر بنت عمرو المعروفة بالخنساء ، وقولها - لتأتم - بمعنى تقتدى ، والهداة الذين يهدون الناس ، وإذا اقتدت الهداة به فالمهتدون بهم من باب أولى ، وهذا البيت من قصيدة لها فى رثاء أخيها صخر .

(٦) فقولها - فى رأسه نار - محل الشاهد ، لأن قوله - كأنه علم - واف بالمقصود وهو تمثيل المعقول بالمحسوس ، فزيد عليه ذلك لزيادة المبالغة فى التشبيه .

(٧) هو غيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة ، والعيس الإبل يخالط بياضها سواد خفيف جمع أعيس ، والأطلال جمع طلل وهو الشاخص من الآثار بخلاف الرسوم ، والأخلاق جمع خلق وهو البالى ، والمسلسل الردىء النسج .

أظن الذى يُجدى عليك سؤالَهـا دموعاً كتبذير الجمان المفصـل(١)

وكتحقيق التشبيه(٢) فى قول امرىء القيس .

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزْعُ الذى لم يثقَّـبِ(٣)

فإنه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة فى قوله — لم يثقب — لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون : ومثله قول زهير:

كأن فُتاتَ العِهن فى كل منزلٍ نزلن به حبُّ الفنا لم يحطمِ(٤)

فإن حب الفنا أحمر الظاهر أبيض الباطن ، فهو لا يشبه الصوف الأحمر إلا ما لم يحطم ، وكذا قول أمرى القيس :

حملتُ رُدينيَّـا كأن سنانه سَنا لهبٍ لم يتصل بدخان(٥)

---

(١) قوله يجدى — بمعنى يعطى ويفيد ، وعائد الموصول محذوف والتقدير يجديه ، والتبذير التفريق ، والجمان المفصل اللؤلؤ المنظم . يعنى أنها لا تجيب سؤاله ، فيبكى لأنه لم يعلم مكان محبوبته ، وزيادة المبالغة بالوصفين (المسلسل والمفصل) .

(٢) المراد به إثبات التساوى بين الطرفين ، وبهذا يختلف عن زيادة المبالغة فى بيت الخنساء . لأن الغرض منها بيان علو المشبه به فى وجه الشبه لعلو المشبه الملحق به .

(٣) هو لحندج بن حُجر المعروف بامرىء القيس ، والمراد بالوحش الظباء وبقر الوحش التى يصيدونها ويرمون عيونها حول خبائهم ، والخباء ما كان من وبر أو صوف لا شعر وقام على عمودين أو ثلاثة ، وما فوق هذا يقال له بيت ، والأرحل جمع رحل وهو المنزل والمأوى ، والجزع خرز فيه سواد وبياض على شكل دوائر .

(٤) سبق هذا البيت فى ص ١٠٢ من هذا الجزء

(٥) هو لحندج بن حُجر المعروف بامرىء القيس ، والردينى رمح منسوب إلى رُدَينة وهى امرأة كانت تقوِّم الرمح ، وسنا اللهب ضوءه ، والشاهد فى قوله — لم يتصل بدخان .

كما سيأتى (١) :

وقيل : لا يختص بالنظم ، ومُثّل بقوله تعالى (٢) : (اتَّبِعوا مَنْ لا يسألكُمْ أجراً وهُمْ مهتدون) .

التذييل : وإما بالتذييل ، وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها (٣) للتوكيد (٤) وهو ضربان :

ضرب لا يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقفه على ما قبله ، كقوله تعالى (٥) : (ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى إلا الكفور) إن قلنا: إن المعنى وهل نجازى ذلك الجزاء (٦) وقال الزمخشرى: وفيه وجه آخر وهو أن الجزاء عام لكل مكافأة ، يستعمل تارة فى معنى المعاقبة ، وأخرى فى معنى الإثابة ، فلما استعمل فى معنى المعاقبة فى قوله : (جزيناهم بما كفروا) بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل:

---

(١) فى التشبيه من علم البيان .

(٢) ى ٢١ س ٢٦ فقوله (وهم مهتدون) إيغال لأنه يتم المعنى بدونه لاهتداء الرسل قطعاً ، والغرض منه زيادة الحث على اتباعهم .

(٣) المراد باشتمالها على معناها إفادتها بفحواها لما هو مقصود من الأولى ، لادلالتها عليه بالمطابقة ، لأن هذا هو التكرير السابق ، ويشترط فى الجملة الثانية ألا يكون لها محل من الإعراب ، وقيل: إن هذا غير شرط ، والفرق بين التذييل والإيغال أن التذييل لا يكون إلا بجملة ويقصد منه التوكيد خاصة ، بخلاف الإيغال

(٤) المراد بالتوكيد هنا معناه اللغوى وهو التقوية ، أما التوكيد فى التكرير السابق فهو بمعناه الاصطلاحى .

(٥) ى ١٧ س ٣٤ .

(٦) أى السابق وهو جزاء الاستئصال لوروده فى أهل سبأ الذين استؤصلوا بالعقوبة . فهو جزاء خاص بخلافه على سينقله عن الزمخشرى .

(وهل نجازى إلا الكفور) بمعنى وهل نعاقب (١) فعلى هذا يكون من الضرب الثاني (٢).

وقول الحماسى :

فدعوا نزال . فكنتُ أولَ نازل   وعلامَ أركبه إذا لم أنزلِ (٣)

وقول أبى الطيب :

وما حاجةُ الأظعانِ حولك في الدجى   إلى قمر ما واجدٌ لك عادمُه (٤)

وقوله أيضاً :

تمسى الأمانى صرعى دونَ مبلغه   فما يقول لشيء : ليت ذلك لى (٥)

وقول ابن نُباتة السعدى :

لم يُبقِ جودك لى شيئاً أؤمِّلهُ   تركتنى أصحبُ الدنيا بلا أمل (٦)

---

(١) فالجزاء بمعنى العقاب عام هنا بخلافه على الوجه الاول

(٢) لاستقلاله عما قبله . وقيل : إنه على هذا من الضرب الأول أيضاً

(٣) هو ربيعة بن مقروم الضبي ، وقوله ـ نزال ـ اسم فعل أمر بمعنى أنزل . والمراد النزول الى الحرب ، والتذييل بقوله ـ وعلام الخ .

(٤) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبي ، و ـ ما ـ نافية ، والأظعان جمع ظعينة وهى المرأة فى الهودج ، والدجى جمع دجية وهى الظلمة ، وعادمه فاقده ، والمعنى أنهن لا يحتجن فى الدجى إلى قمر مع وجودها لأنها تقوم مقامه ، والتذييل بقوله ـ ما واجد لك عادمه ـ وما ـ فيه مصدرية ظرفيه ، وواجد خبر مقدم ، وعادمه مبتدأ مؤخر .

(٥) الأمانى جمع أمنية وهى ما يتمنى ويطلب ، وصرعى جمع صريع من ـ صرعه ـ بمعنى طرحه على الأرض ، وقوله دون مبلغه ـ بمعنى دون بلوغها له ، يعنى أن ممدوحه سيف الدولة لا يحتاج أن يتمنى شيئاً لأنه لا ينقصه شيء ، والتذييل بقوله ـ فما يقول الخ .

(٦) هو لعبد العزيز بن عمر بن محمد بن أحمد بن نباتة التميمى السعدى ، وهذا هو نسبه فى ـ وفيات الأعيان وفى ـ اليتيمة ـ أنه عبـــد العزيز بن محمد بن نباتة ، ووفيات الأعيان أدق فى باب النسب ، وقوله ـ أصحب الدنيا ـ بمعنى أعيش فيها ، أو هى استعارة بالكناية بتشبيه الدنيا برجل يصاحب .

قيـــل : نظر فيه إلى قول أبى الطيب ، وقد أربى عليه فى المدح والأدب مع الممدوح حيث لم يجعله فى حيز من تمنى شيئاً (١)

وضرب يخرج مخرج المثل ، كقوله تعالى(٢) : (وقلْ جاء الحقُ وزهق الباطلُ إنَّ الباطلَ كانَ زهوقاً) وقول الذبيانى :

واستَ بمستبق أخاً لاتلمه على شعث أى الرجال المهذب(٣)

وقول الحطيئة :

تزور فتى يعطى على الحمد ماله ومن يعط أثمان المكارم يُحمد(٤)

وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى(٥) : وما جعلنا لبشر من قبلكَ الخلدَ أفإن متَّ فهمُ الخالدون ه كل نفس ذائقةُ الموتِ) فإن قوله : (أفإن مت فهم الخالدون)

---

(١) فهو لم يجعل لممدوحه أمانى ، أما الطيب فقد جعل لممدوحه أمانى وإن جعلها غير متعذرة عليه . ويجوز أن تكون الأمانى فى بيته بمعناها المصدرى وأن يكون قوله ـ دون مبلغه ـ بمعنى دون بلوغها له . فلا يكون بممدوحه أيضاً فى حيز من تمنى شيئاً (٢) ى ٨١ س ١٧

(٣) هو لزيادة بن عمرو المعروف بالنابغة الذبيانى يخاطب النعمان بن المنذر ، وقوله ـ لاتلمه ـ بمعنى لاتضمه ، والشعث فى الأصل انتشار شعر الرأس وتغيره فتكثر أوساخه ، والمراد به هنا العيب على سبيل الاستعارة ، والشاهد فى قوله ـ أى الرجال المهذب ـ وهو استفهام إنكارى .

(٤) هو لجرول بن أوس المعروف بالحطيئة ، وضمير ـ تزور ـ لناقته ، فى قوله قبله :

فما زالت الوجناء تجرى ضفورُها إليك ابن شماس تروح وتغتدى

ويريد بالحمد الثناء عليه ، وبالمكارم المحامد من شعراء له ، وهو من قصيدة له فى مدح بغيض بن عامر بن شماس ، ومطلعها :

آثرتَ إدلاجى على ليل حرةٍ هضيمِ الحشا حُسَّانة المتجرد

(٥) ى ٢٤ و ٣٥ من ٢١

من الأول ، و بعده(١) من الثانى ، وب منهما تذييل على ماقبله .

وهو أيضاً إما لتأكد منطوق كلام(٢) كقوله تعالى : (وقل جاء الحق) الآية (٣)

وأما لتأكيد مفهومه(٤) كبيت النابغة(٥) ، فإن صدره دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال ، فحقق ذلك وقرره بعجزه .

التكميل : وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضاً ، وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ، وهو ضربان :

ضرب يتوسط الكلام ، كقوله طرفه :

فسقى ديارك غيرَ مفسدها صوبُ الربيع وديمةٌ تهمى (٦)

الغرض . لدفع التوهم لأن الدعاء عليه

---

(١) هو (كل نفس ذائقة الموت) .

(٢) المراد بالمنطوق المعنى الذى نطق بلفظه ، بأن تشترك ألفاظ الجملتين مع اختلاف النسبة فيهما حتى لا يكون من التكرير السابق .

(٣) ى ٨١ س ١٧

(٤) المراد بالمفهوم المعنى الذى لم يُنطَق بلفظه ، وهذا اصطلاح فى المنطوق والمفهوم غير اصطلاح الأصوليين .

(٥) هو قوله السابق :

واست بمستبقٍ أخاً لا تلمه على شعثٍ أىُّ الرجال المهذبُ

(٦) هو لعمرو بن العبد المعروف بطرفة والخطاب فى قوله — ديارك — لممدوح وهو قتادة بن مسلمة الحنفى ، والصوب المطر ، والديمة المطر المسترسل ، وقوله — تهمى — بمعنى تسيل ، والاحتراس فى قوله غير مفسدها لأن المطر المسترسل قد يخرب الديار ، ومن أجل هذا عيب قول الشاعر :

ألا يااسلمى يادارمىّ على البلى ولازال منهلا بجرعائك القطرُ

وقيل : أنه لاعيب فيه لأن الدعاء قرينة على إرادة مالا يضر ، والشاعر أن يكتفى بذلك فلا يحترس ، وإلا يكتفى به فيضم إليه الاحتراس .

وقول الآخر :

لو أن عزّة خاصمت شمس الضحى   فى الحسن عند موفّق لقضى لها(١)

إن التقدير ـ عند حاكم موفق، فقوله   موفق ـ تكميل(٢).

وقول ابن المعتز :

صببنا عليها ظالمين سياطنا   فطارت بها أيد سراع وأرجل(٣)

وضرب يقع فى آخر الكلام، كقوله تعالى(٤) : (فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبّونه أذلّة على المؤمنين أعزّة على الكافرين) فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلتهم لضعفهم ، فلما قيل (أعزة على الكافرين) عُلم انها منهم تواضع لهم ، ولذا عدى الذل بعلى(٥) لتضمينه معنى العطف ، كأنه قيل . عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع . ويجوز أن تكون التعدية بعلى لأن المعنى أنهم مع شرفهم وعلو صفتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم(٦) .

(١) هو لكُثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وقوله لقضى لها ـ بمعنى حكم لها بأنها أحسن من الشمس .

(٢) إذ ليس كل من يحاكم إليه موفقاً .

(٣) هو لعبدالله بن المعتز ، والضمير فى ـ عليها ـ للخيل فى قوله قبله :

وخيل طواها السير حتى كأنها   أنابيب سمر من قنا الخط ذبّل

والسياط جمع سوط وصبها عليها استعارة لضربها بها ، والاحتراس فى قوله ـ ظالمين ـ لأن ضربها يكون غالباً من تثاقل فى السير فدفعه بذلك. وقوله ـ وأرجل أى سريعة ، فحذف من الثانى لدلالة الأول على سبيل الاكتفاء .

(٤) ٥٤ س ٥

(٥) مع أنه يتعدى باللام ، فيقال ـ ذلّ له .

(٦) على هذا لا يكون فى ـ أذلة ـ تضمين كما فى الأول ، وإنما يكون التجوز فى استعمال ـ على ـ موضع اللام ، للاشارة إلى أن لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين ، وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز .

ومنه قول ابن الرومى فيما كتب به إلى صديق له : إنى وليك الذى لا يزال تنقاد إليك مودته عن غير طمع ولا جزع ، وإن كنت لذى الرغبة مطلباً ، ولذى الرهبة مهرباً
وكذلك قول الحماسى :

رَهنتُ يدى بالعجز عن شكر برّه ‏ ‏ ‏ وما فوق شكرى للشكور مزيد[1]

وكذا قول كعب بن سعد الغَنَوى :

حليمٌ إذا ما الحلمُ زين أهله ‏ ‏ ‏ مع الحلم فى عين العدو مهيب[2]

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم أن حلمه عن عجز فلم يكن صفة مدح ، فقال — إذا ما الحلم زين أهله — فأزال هذا الوهم ، وأما بقية البيت فتأكيد اللازم ما يفهم من قوله — إذا الحلم زين أهله — من كونه غير حليم حين لا يكون الحلم زيناً لأهله . فإنه من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم لأهله يكون مهيباً فى عين العدو لا محالة ، فعلم أن بقية البيت ليست تكميلا كما زعم بعض الناس[3] .

---

(١) هو من أبيات — الحماسة — ولا يعلم قائله وبعده :

ولو كان مما يستطاع استطعته ‏ ‏ ‏ ولكنَّ مالا يُستطاع شديد

والرهن بمعنى الحبس . والمراد أنه حبس نفسه من إطلاق الجزء وإرادة الكلّ ، والبر الإحسان ، والاحتراس فى قوله — وما فوق شكرى الخ — لأنه دفع به ما يوهمه عجزه عن شكره من أنه لم يقم بشىء منه . فأفاد أن شكره مع هذا ليس للمبالغ فى الشكر زيادة فوقه .

(٢) حليم خبر مبتدأ تقديره هو . وقوله — إذا ما الحلم زين أهله — يريد به أنه لا يحلم إلا فى موطن الحلم ، ومهيب خبر ثان ، وما قبله متعلق به والتقدير — مهيب مع الحلم ، فى عين العدو — والبيت من قصيدة له فى رثاء أخيه أبى المغوار .
وفيها يقول :

فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرة ‏ ‏ ‏ لعل أبا المغوار منك قريب

(٣) على هذا تكون من التذييل ، ولعله يعنى ببعض الناس صاحب — حسن التوسل — فقد ذكر أنه رأى أن مدحه بالحلم وحده غير كامل ، لأنه إذا لم يعرف منه إلا الحلم طمع فيه عدوه ، فقال — مع الحلم فى عين العدو مهيب

ومنه قول الحماسي

وما ماتَ منا سيد في فراشهِ ولا طُلَّ منا حيث كان قتيلُ(١)

فإنه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل إياهم لأوهم أن ذلك لضعفهم وقلتهم، فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم.

وكذا قول أبي الطيب:

أشد من الرياح الهُوج بطشاً وأسرعُ في الندى منها هبوبا(٢)

فإنه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش لأوهم ذلك أنه عنف كله ولا لطفَ عنده، فأزال هذا الوهم بوصفه بالسماحة. ولم يتجاوز في ذلك كله صفة الريح التي شبهه بها، وقوله ـ وأسرع في الندى منها هبوبا ـ كأنه من قول ابن عباس رضي الله عنهما: كان صلى الله عليه وسلم أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان كان كالريح المرسلة(٣).

التتميم: ويسمى بالتتميم، وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله

---

(١) هو للسموأل بن عادياء، وقوله ـ وما مات منا سيد في فراشه ـ كناية عن كونه لم يمت مقتولا في الحرب، وقوله ـ طل ـ بمعنى أهدر دمه ولم يقتص له، وقد كمل حسن ما أتى به في ذلك بقوله ـ حيث كان ـ لأنه أبلغ في الشجاعة.

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنبي، وأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أي الممدوح. والهوج جمع هوجاء وهي الريح التي لا تستوي في هبوبها وتقلع البيوت من شدتها.

والبيت من قصيدة له في مدح علي بن محمد بن سيار ومطلعها:

ضروبُ الناس عشاق ضروبا فأعذرهم أشفهمُ حبيبا

(٣) على هذا يكون في البيت اقتباس، وهو من المحسنات الآتية في علم البديع.

تفيد نكتة (١) كالمبالغة فى قوله (٢) تعالى: (ويطعمون الطعام على حبه) أى مع حبه والضمير للطعام أى مع اشتهائه والحاجة إليه، ونحوه: (وآتى المال على حبه (٣)) وكذا: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) (٤) وعن فضيل بن عياض: على حب الله (٥) فلا يكون مما نحن فيه (٦).

وفى قول الشاعر:

إنى على ما ترين من كبرى أعرف من أين تؤكل الكتف (٧)

وفى قول زهير:

من يلق يوماً على علاته هرماً يلق السماحة منه والندى خلقاً (٨)

---

(١) المراد بالفضلة المفعول ونحوه لامايتم أصل المعنى بدونه. لأن هذا لابد منه فى كل أنواع الإطناب ولا يختص بالتتميم، وبهذا يكون التتميم أخص من الإيغال من هذه الناحية لأنه لايتقيد بها، ويكون أعم منه من ناحية أنه قد يكون فى غير الآخر بخلاف الإيغال، ويسمى التتميم التمام أيضاً.

(٢) ى ٨ س ٧٦ (٣) ى ١٧٧ س ٢ (٤) ى ٩٢ س ٣

(٥) فيكون الضمير لله لا للطعام.

(٦) لأن معناه على هذا يدخل فى أصل المراد فلا يكون إطناباً، وإنما دخل فى أصل المراد لأن الإنفاق لا يمدح شرعاً إلا إذا كان لله لا لرياء ونحوه، ولا يرد مثل هذا فى الآية الثالثة، لأن أصل المعنى يتم عند قوله: (حتى تنفقوا).

(٧) لا يعلم قائله، وقوله - أعرف من أين تؤكل الكتف - خبر - إن - وهو كناية عن أنه داهية، لأن الكتف تؤكل من أسفلها وشق أكلها من أعلاها، وقوله - على ماترين من كبرى - تتميم يقصد منه المبالغة أيضاً.

(٨) هو من قصيدة له فى مدح هرم بن سنان، والشاهد فى قوله - على علاته - والعلات جمع علة، هى ما ينوبه من قلة ذات يد وعوز، وعطف الندى على السماحة عطف تفسير، ومن ينكر عطف التفسير يجعل ذلك حشوا، وقوله - خلقاً - بمعنى الطبع الذى لاتكلف فيه.

الاعتراض : وإما بالاعتراض ، وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى (١) بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى ما ذكر فى تعريف التكميل (٢) كالتنزيه والتعظيم (٣) فى قوله تعالى (٤) : (ويجعلون لله البنات - سبحانه - ولهم - ما يشتهون) .

والدعاء فى قول أبى الطيب :

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب ... يرى كل ما فيها وحاشاك - فانيا (٥)

---

(١) بأن يكون ثانيهما تأكيداً للأول أو بياناً له أو بدلا منه أو معطوفاً عليه .

(٢) ما ذكر فى تعريف التكميل هى نكتة دفع الإيهام ، وغير دفع الإيهام يشمل التوكيد ، فيدخل فيما يأتى له الاعتراض ، والاعتراض على هذا التعريف يباين الإيغال لأنه لا يكون إلا فى آخر الكلام ، وكذلك التتميم لأنه فضلة فله محل من الإعراب ، وكذلك التكميل ، لأنه لنكتة دفع الإيهام ، ويشمل الاعتراض بعض صور التذييل ، فيجتمعان فى كل جملة معترضة مشتملة على معنى ما قبلها ، لأنها تكون لنكتة التوكيد فتكون من الاعتراض والتذييل .

(٣) مثال للنكتة هى غير ما ذكر فى تعريف التكميل .

(٤) ى ٥٧ س ١٦ والاعتراض فى الآية بقوله : (سبحانه) وهو جملة لأنه مصدر نائب عن فعله .

(٥) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، والضمير فى قوله - تحتقر - لكافور الأخشيدى ، والمجرب الذى جرب الأمور وعرفها ، والاعتراض بين المفعولين ، وهو استثناء لممدوحه مما يفنى لأن ذكره يبقى فى الدنيا ، والاستثناء والمستثنى منه - ما فيها - ، و - حاشا - على هذا فعليه فتكون جملة ، والبيت من قصيدة له فى مدح كافور ، وقبله :

فقد تهب الجيش الذى جاء غازيا ... لسائلك الفرد الذى جاء عانيا

فإن قوله — وحاشاك — دعاء حسن فى موضعه ، ونحوه قول عوف بن محلّم الشيبانى :

إن الثمانين — وبُلّغتها — قد أحوجت سمعى إلى ترجمان [1]

والتنبيه فى قول الشاعر :

واعلمْ — فعلمُ المرء ينفعُه — أن سوف يأتى كلُّ ما قُدِرا [2]

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد فى أمر عُلّق بهما ، كقوله تعالى [3] : (ووصّينا الإنسان بوالديه — حملته أمه وهناً على وهن وفصاله فى عامين — أن اشكرْ لى ولوالديك) .

والمطابقة مع الاستعطاف ، فى قول أبى الطيب :

وخفوقُ قلبٍ لو رأيتِ لهيبَه — يا جنّتى — لرأيت فيه جهنّما [4]

---

(١) نسبة عوف هذا إلى شيبان خطأ لأنه خزاعى من بنى سعد ، والشيبانى غيره ، كما جاء فى طبقات ابن المعتز ، وهو يخاطب بذلك عبد الله بن طاهر ، وكان قد دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمع لضعفه وكبره ، والترجمان فى الأصل الذى يفسر لغة ، بأخرى ، والمراد به هنا مطلق المفسر والمكرر ، والشاهد فى قوله — وبلغتها — لأنها دعاء أيضاً .

(٢) أنشد هذا البيت أبو على الفارسى ولم يعزه لأحد ، والشاهد فى قوله — فعلم المرء ينفعه — وأن — مخففة من الثقيلة ، وهى ما بعدها فى تأويل مصدر مفعول — اعلم .

(٣) ى ١٤ س ٣١ والمذكوران فى الآية الوالدان وأحدهما الأم .

(٤) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى وخفوق القلب اضطرابه من الحب ونحوه ، والواو للعطف على — هم — فى قوله قبل البيت :

كفّى أرانى ويكِ لومَكِ ألوما هَمٌّ أقام على فؤاد أنجما

وخيالُ جسم لم يخلِّ له الهوى لحماً فينحلَه السقامُ ولا دما

والشاهد فى قوله — يا جنتى — والمطابقة بينه وبين — جهنم — وستأتى فى علم البديع .

والتنبيه على سبب أمر فيه غرابة ، كما في قول الآخر :

فلا هجره يبدو وفى اليأس راحة ولا وصله يبدو لنا فنكارمه(١)

فإن قوله — فلا هجره يبدو — يشعر بأن هجر الحبيب أحد مطلوبيه — وغريب أن يكون هجر الحبيب مطلوباً للمحب ، فقال — وفى اليأس راحة — لينبه على سببه.

• الغرض : (التنبيه على سبب أمر فيه غرابة)

وقوله تعالى(٢) : (لو تعلمون) فى قوله : فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم — لو تعلمون — عظيم * إنه لقرآن كريم) اعتراض فى اعتراض ، لأنه اعترض به بين الموصوف والصفة(٣) ، واعترض بقوله : (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) بين القسم والمقسم عليه(٤) .

ومما جاء بين كلامين متصلين معنى قوله : (فأتوهن من حيث أمركم الله — إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين * نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم(٥) فإن قوله : (نساؤكم حرث لكم) بيان لقوله : فأتوهن من حيث أمركم الله يعنى أن المأتى الذى أمركم به هو مكان الحرث ، دلالة على أن الغرض الأصلى فى الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة ، فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى فيه الغرض ، وهو مما جاء أكثر من جملة أيضاً(٦) ونحوه فى كونه أكثر من جملة قوله تعالى(٧) : (قالت رب إنى وضعتها أنثى — والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى — وإنى

---

(١) هو للرماح بن أبرد المعروف بابن ميادة . واليأس قطع الأمل من وصله ، وقوله — فنكارمه — بمعنى نبادله التكرم بالوصل .

(٢) ى ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ س ٥٦ (٣) هما : قسم عظيم

(٤) هو (إنه لقرآن) (٥) ى ٢٢٢ ، ٢٢٣ س ٢

(٦) هذا على أن قوله : (ويحب المتطهرين) معطوف على مجموع — إن — واسمها وخبرها ، وإلا كان من الاعتراض بجملة واحدة .

(٧) ى ٣٦ س ٣

سمّيتها مريمَ (فإن قوله : (والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى) ليس من قول أم مريم[١] وكذا قوله : (ألمْ ترَ إلى الذينَ أوتُوا نصيباً من الكتابِ يَشترونَ الضلالة ويريدونَ أن تضلوا السبيل ، والله أعلمُ بأعدائكم وكفى بالله وليّا وكفى بالله نصيراً * منَ الذين هادوا يحرفون الكلمَ عنْ مواضعهِ[٢]) إن جُعل (من الذين) بياناً للذين أُوتوا نصيباً من الكتاب لأنهم يهود ونصارى ، أو لأعدائكم ، فإنه على الاول يكون قوله : والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً (اعتراضاً ، وعلى الثانى يكون (وكفى بالله ، وكفى بالله) اعتراضاً ، ويجوز أن يكون (من الذين) صلة لنصيراً[٣] أى ينصركم من الذين هادوا ، كقوله: (ونصرناهُ من القومْ الذين كذّبوا[٤] وأن يكون كلاماً مبتدأ على أنّ (يحرفون) صفة مبتدإ محذوف تقديره — من الذين هادوا قوم يحرفون ، كقوله :

وما الدهرُ إلا تارتانِ فمنهما أموتُ وأخرى أبتغى العيش أكدحُ[٥]

---

(١) فهو اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه فى قولها .

(٢) ى ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ س ٤

(٣) يعنى أن الجار والمجرور متعلق به ، وعلى هذا الوجه والذى بعده لا يكون فى الآية اعتراض .

(٤) ى ٧٧ س ٢١ فالجار والمجرور متعلق بقوله : (ونصرناه) كما جعل صلة لنصيراً فى الآية السابقة .

(٥) هو لتميم بن أبىّ بن مقبل ، وقوله — أكدح — بمعنى أجهد نفسى فى العمل ، والشاهد أن قوله — منهما — صفة مبتدإ محذوف كما فى الآية على الوجه الأخير ، وتقديره فتارةٌ منهما أموت أى فيها لربط الضمير الخبر بالمبتدإ ، وكذلك قوله — وأخرى أبتغى — فتقديره — وأخرى وأبتغى العيش فيها ، وجملة — أكدح — فى موضع نصب على الحالية .

وقد علم بما ذكرنا أن الاعتراض كما يأتي بغير واو ولا فاء قد يأتي بأحدهما (١) .

ووجه حسن الاعتراض على الاطلاق حسن الإفادة ، مع أن مجيئه مجيء ما لا معوَّل عليه في الإفادة ، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها (٢) .

(ومن الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه ، بل يجوز أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود ، وهؤلاء فرقتان :

فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعاً في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى ، بل يجوز أن يقع في آخر كلام يليه كلام أو يليه كلام غير متصل به معنى ، وبهذا يشعر كلام الزمخشري في مواضع من الكشاف — فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل (٣) ومن التكميل ما لا محل له من الإعراب جملة كان أو أكثر من جملة (٤) .

وفرقة تشترط فيه ذلك . لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة .

---

(١) يسمى كل منهما واواً أو فاء اعتراضية ، وهي غير واو العطف وواو الحال ، وقد تشتبه بالثانية في نحو قوله تعالى : ى ٥١ ، ٥٢ س ٢ (ثُمَّ اتخذتمُ العجلَ منْ بعدِه وأنتمْ ظالمونَ ۞ ثُمَّ عفونا عنكم) فتصلح لكل منهما بالقصد ، فإن قصد تقييد العامل بالجملة كانت حالية ، وإن لم يقصد كانت اعتراضية ، والمعنى على الأول — ثم اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين باتخاذه ، وعلى الثاني — وأنتم قوم عادتكم الظلم ، فيكون اعتراضاً أتى به تأكيداً لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل قبله .



(٢) هذه نكتة بديعية للاعتراض ويمكن أن يعد بها من المحسنات البديعية كما جرى عليه بعضهم .

(٣) أي . مطلقاً ، لأن التذييل يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب كما سبق في أمثلته ، كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك ، فيكون التذييل أخص منه ، لأنه لنكتة التوكيد فقط ، والاعتراض عندهم أعم ، لأنه يكون لنكتة التوكيد وغيرها كما سبق .

(٤) فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، وقد أطالت حواشي التلخيص في بيان النسب بين أقسام الإطناب بشكل يفسد الذوق البلاغي ، فلا تفسده بهذا مثلها .

فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعاً فى أحد الموقعين (١) ومن التكميل ما كان واقعاً فى أحدهما ولا محل له من الاعراب (٢) جملة كان أو أقل من جملة أو أكثر).

الاطناب بغير هذه الأنواع: وإما بغير ذلك (٣) كقولهم — رأيته بعينى — ومنه قوله تعالى (٤): (إذ تلقّونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم) أى هذا الإفك ليس إلا قولا يجرى على ألسنتكم ويدور فى أفواهكم من غير ترجمة عن علم فى القلب، كما هو شأن المعلوم إذا ترجم عنه اللسان، وكذا قوله (تلك عشرة كاملة (٥)) لإزالة توهم الإباحة (٦) كما فى نحو قولنا — جالس الحسن وابن سيرين — وليعلم العدد جملة كما علم تفصيلا، ليحاط به من جهتين فيتأكد العلم، وفى أمثال العرب — علمان خير من علم — وكذا قوله (كاملة) تأكيد آخر، وقيل: أى كاملة فى وقوعها بدلا من الهدى، وقيل: أريد به تأكيد الكيفية لا الكمية.

---

(١) يعنى أحدهما أن يقع فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين.

(٢) إنما قيده بهذا لأنه لاخلاف بينهم فى تقييد الاعتراض به، فلا يشمل من التكميل إلا ما كان كذلك، ولكن الظاهر أن هذه الفرقة لا تقيد الاعتراض بما قيده به غيرها من كونه لا محل له من الإعراب، لأنها تجوّز أن يكون مفرداً ومن شأن المفرد أن يكون له محل من الإعراب.

(٣) عطف على قوله فيما سبق — أما بالايضاح بعد الإبهام.

(٤) ى ١٥ س ٢٤ ومحل الشاهد (وتقولون بأفواهكم) لأن القول لا يكون إلا بالأفواه، فذكرها بعده إطناب.

(٥) ى ١٩٦ س ٢

(٦) أى فى قوله قبله: (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم) ولكنه على هذا يكون من التكميل من أنه بصدد ذكر أقسام أخرى للإطناب.

حتى لو وقع صوم العشرة على غير الوجه المذكور (١) لم تكن كاملة (٢) وكذا قوله : (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا (٣)) فإنه لو لم يقصد الإطناب لم يذكر (ويؤمنون به) لأن إيمانهم (٤) ليس مما ينكر أحد من مثبتيهم ، وحسن ذكره إظهارُ شرف الإيمان ترغيباً فيه (٥) وكذا قوله : (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون (٦)) فانه لو اختصر (٧) لترك قوله : (والله يعلم إنك لرسوله) لأن مساق الآية لتكذيبهم في دعوى الإخلاص في الشهادة كما مر (٨) وحسّنه دفع توهم أن التكذيب للمشهود به في نفس الأمر (٩) ونحوه قول البلغاء — لا ، وأصلحك الله (١٠) وكذا قوله تعالى (١١) إخباراً عن موسى

---

(١) هو أن يكون ثلاثة منها في الحج وسبعة عند الرجوع إلى الأهل

(٢) أي شرعاً وإن كانت كاملة عدداً .

(٣) ى ٧ س ٤٠

(٤) أي الذين يحملون العرش وهم الملائكة

(٥) إنما لم يكن اعتراضاً بين ماقبله وما بعده لأن الواو فيه عاطفة لا اعتراضية، ولأن له محلا من الإعراب والاعتراض لا محل له .

(٦) ى ١ س ٦٣

(٧) يريد بالاختصار ترك الإطناب فيشمل المساواة ، لأنه عند ترك هذا يكون الكلام من المساواة لا من الإيجاز ، والاختصار كما يطلق على الإيجاز يطلق على ما يشمل المساواة .

(٨) أي في الكلام على صدق الخبر وكذبه في الجزء الأول ، فقد سبق فيه أن مساقها لتكذيبهم في ذلك لا لتكذيبهم في قولهم : (والله يعلم إنك لرسوله) .

(٩) إنما دفع ذكره توهم ذلك لأن التكذيب لا يرجع إليه ، فيبقى دالا على صحة المشهود به في نفس الأمر .

(١٠) قالوا وفيه إطناب لدفع توهم خلاف المراد   (١١) ى ١٨ س ٢٠

(قال هي عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولى فيها مآرب أخرى) وحسنه أنه عليه السلام فهم أن السؤال يعقبه أمر عظيم يحدثه الله تعالى في العصا ، فينبغي أن يتنبه لصفاتها حتى يظهر له التفاوت بين الحالين[1] وكذا قوله تعالى[2] : (نعبد أصناماً فنظل لها عاكفين) وحسنه إظهار الابتهاج بعبادتها والافتخار بمواظبتها ليزداد غيظ السائل[3] .

الإيجاز والإطناب النسبيان: واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب[4] باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له في أصل المعنى[5] كالشطر الأول من قول أبي تمام :

يَصدّ عن الدنيا إذا عنَّ سؤدَدٌ ولو برزت في زيّ عذراء ناهد[6]

---

(١) لو اختصر لقال (هي عصاى) ولم يزد عليه ، لأن الجواب يكون حينئذ على قدر السؤال ، وهو قوله قبله : (وما تلك بيمينك يا موسى؟) .

(٢) ى ٧١ س ٢٦

(٣) لو اختصروا لقالوا (نعبد أصناماً) ولم يزيدوا عليه لأن الجواب يكون حينئذ على قدر السؤال ، وهو قول إبراهيم لهم قبله (ما تعبدونَ) .

(٤) الواو بمعنى — أو — كما هو ظاهر .

(٥) فيقال للأكثر حروفاً : إنه مطنَب وإن كان على التفسير السابق مساواة أو إيجازاً ، ويقال للأقل حروفا : إنه موجز وإن كان على التفسير السابق مساواة أو إطناباً .

(٦) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبي تمام من قصيدة له في مدح محمد بن الهيثم ، ومطلعها :

قفوا جدّدوا من عهدكم بالمعاهد وإن هي لم تسمع لِنشدان ناشد

وقوله — عن — بمعنى ظهر ، والعذراء البكر ، والناهد بارزة الندى ، يعني أنه لا يهمه أمر الدنيا في مواطن الجود بالمال .

وقول الآخر :

وإستُ بنظَّار إلى جانب الغنى إذا كانت العلياءُ فى جانب الفقر (١)

ومنه قول الشَّمَّاخ :

إذا ما رايةٌ رُفعت لمجد تلقّاها عرابة باليمين (٢)

وقول بشر بن أبى خازم :

إذا ما المكرُماتُ رفعن يوماً وقصَّر مبتغوها عن مداها

وضاقت أذرع المثرين عنها سما أوس إليها فاحتواها (٣)

---

(١) هو للمعذّل بن غيلان القيسى ، وقيل : إنه لأبى سعيد المخزومى ، وقد نسب فى طبقات الشعراء لابن المعتز إلى أبى يعقوب الخزيمى ، وهو من قصيدة له فى الفخر مطلعها :

ثِق بجميل الصبر منى على الدهر ولا تثَّق بالصبر منى على الهجر

والنظار صيغة مبالغة ولكن منفى وارد على أصلها ، فلا يقتضى أن يكون أصل النظر إلى الغنى موجوداً ، ويجوز أن تكون صيغة نسب كعطار ونحوه ، وهذا البيت إطناب بالنسبة للشطر الأول من بيت أبى تمام ، كما أن هذا الشطر إيجاز بالنسبة إليه ، وإن كان كل منهما على التفسير السابق للثلاثة من المساواة ، لأن مثل العبارة فيهما يجرى فى متعارف الأوساط .

(٢) هو لمعقل بن ضرار الغطفانى المعروف بالشماخ فى مدح عرابة الأوسى ، وقوله ـ تلقاها عرابة باليمين ـ تمثيل لأخذه لها بقوة ، والمراد بالراية راية الحرب .

(٣) مبتغوها طالبوها ، ومداها غايتها ، والمثرون أصحاب الثروة والغنى ، وقوله ـ احتواها ـ بمعنى اشتمل عليها . وهو يمدح بهذا أوس بن حارثة بن لأم الطائى ، والشاهد فى أن بيت الشماخ إيجاز بالنسبة إلى هذين البيتين وإن كان فى ذاته مساواة .

ويقرب من هـــذا الباب [١] قوله تعالى [٢] : (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) .

وقول الحماسى :

ونـنكر إن شئنا على الناس قولهم ... ولا ينكرون القولَ حين نقولُ [٣]

وكذا ما ورد فى الحديث « الحزم سوء الظن » .

وقول العرب : الثقة بكل أحد عجز [٤] .

---

(١) فالآية إيجاز بالنسبة إلى قول الحماسى : وإنما جعله قريباً منه ولم يجعله منه لأن ما فى الآية يشمل كل فعل حتى القول ، وما فى البيت خاص بالقول فقط ، فلم يتساويا فى أصل المعنى مساواة تامة ، وهذا إلى أن ما فى الآية نفى السؤال ، وما فى البيت نفى الإنكار ، والأول أبلغ من الثانى .

(٢) ى ٢٣ س ٢١

(٣) للسمَوءَل بن عادياء ، وال فى القول للعهد أى قولنا ، وهو من قصيدة له مطلعها :

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه ... فكل رداء يرتديه جميل

(٤) هو من حكم أكثم بن صيفى ، والحديث إيجاز بالنسبة إليه .

هذا وقد يتقارب اللفظان فى الإيجاز فيكون أجودهما أشدهما إيضاحاً للمعنى ، كقول أبى القاسم البغدادى :

وردتُ وقد حلّ لى ماؤه ... فلما بكيت عليه حرُم

وقول مهيار الديلمى :

بكيت على الوادى فحرمت ماءه ... وكيف يحل الماء أكثره دم

فقد تقاربت ألفاظ البيتين ، ولكن زاد الثانى بذاك التفسير البديع ، فكان أعلى وأرق من الأول .

تمرينات على الإيجاز والإطناب والمساواة

تمرين — ١

(١) بين موضع الإطناب والداعي اليه في قول الشاعر :

تأمّلْ من خلال السَّجْفِ وانظر بعينك ما شربتُ ومن سقاني
تجد شمس الضحى تدنو بشمس إليّ من الرحيق الخسرواني

(٢) من أنواع الإيجاز قول بعض الأعراب : إن شككت فيّ فاسأل قلبك عن قلبي .

تمرين — ٢

(١) بين نوع الإيجاز والداعي إليه في قوله تعالى ى ٣ ، ٤ ، ٥ س ٨٩ (والشفعِ والوترِ ﴿ والليلِ إذا يسْرِ ﴿ هلْ في ذلكَ قسمٌ لذي حجْرٍ) .

(٢) لماذا كان من المساواة قول بعض البلغاء : علمني نَبْوُك سلوتك ، وأسلمني يأسي منك إلى الصبر عنك .

تمرين — ٣

(١) يعدون من المساواة قوله تعالى ى ٢١ س ٥٢ (كل امرىءٍ بما كسب رهينٌ) فهل ترى أنها منها أو من إيجاز القصر ؟

(٢) هل من المساواة أو الايجاز أو الاطناب قول الشاعر :

يقول أناسٌ : لا يضيرُك فقدها بلى كلّ ما شفّ النفوس يضير

تمرين — ٤

(١) من أي أنواع الايجاز قوله تعالى ى ٢٢ س ٣٩ (أفمنْ شرحَ اللهُ صدْره للإسلام فهوَ على نور من ربِّه فويلٌ للقاسيةِ قلوبهمْ من ذكر الله أولئكَ في ضلال مبين) .

(٢) من أى أنواع الإطناب قول الشاعر :

المشرفانِ عليك ينتحبان   قاصيهما فى مأتمٍ والدانى

تمرين — ٥

(١) بين موضع الإطناب ونوعه فى قوله تعالى ى ٥ ، ٦ س ٤٩ (فإنّ مع العسر يُسراً ، إنّ مع العسر يسراً) .

(٢) كيف يكون من الإيجاز قوله تعالى ى ٣ س ٦٥ (ومَن يتوكلْ على الله فهو حسبه) مع أنها جملة مستوفية كل أجزائها ؟

تمرين — ٦

(١) لماذا عُدّ من الإخلال قول بعضهم . فإن المعروف إذا زجا ، كان أفضل منه إذا توفر وأبطأ — زجا بمعنى تيسر ، وفى رواية — وَحَى — بمعنى أسرع .

(٢) من أى أنواع الإطناب قول الشاعر :

لو أن الباخلين وأنت منهم   رأوك تعلموا منك المِطالا

تمرين — ٧

(١) أيهما أعلى مقاماً فى البلاغة الإيجاز أو الإطناب ؟ وهل هناك فرق بين الإيجاز فى غير موضعه والاخلال ؟ وبين الإطناب فى غير موضعه والتطويل ؟

(٢) بين خلافهم فى منزلة المساواة من البلاغة ، واذكر رأيك فيه .

مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالأزهر بمصر

١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م

مباحث الجزء الثانى